تقرير حول

تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي للسنة المالية 2024

نونبر 2026

مقرر

المجلس الأعلى للحسابات؛

بناءً على أحكام الفصل 147 من الدستور؛
وبناءً على القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، ولاسيما المادة 44 منه؛
وبناءً على القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، ولاسيما المادة الثالثة منه؛
وبعد الاطلاع على مشروع التقرير المتعلق بنتائج تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها بخصوص الدعم العمومي برسم السنة المالية 2024؛
وبعد تداول لجنة البرامج والتقارير بشأن مشروع التقرير المشار إليه أعلاه بتاريخ 11 فبراير 2026؛

قرر ما يلي:

مادة فريدة: يُعتمد التقرير المتعلق بنتائج تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها بخصوص الدعم العمومي برسم السنة المالية 2024.

وكانت الهيئة تتألف من السيدة زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، رئيسة، والسيدتين والسادة الأعضاء:

- محمد كمال الداودي، رئيس الغرفة المكلفة بتنسيق أعمال المحاكم المالية؛
- عبد الصمد الأزرق، منسق أعمال مراقبة حسابات الهيئات السياسية والنقابية؛
- عبد الوهاب قادري، رئيس الغرفة الأولى، المكلفة بقطاعات السيادة والقطاعات الإدارية؛
- ياسين الناصري بن الصغير، رئيس الغرفة الثانية، المكلفة بقطاعات الاقتصاد والمالية؛
- سعيد لمرابطي، رئيس الغرفة الثالثة، المكلفة بقطاعات البنيات التحتية والطاقة؛
- رشيد اسماعيلي علوي، رئيس الغرفة الخامسة، المكلفة بالقطاعات الاجتماعية؛
- فاطمة بوزوغ، رئيسة غرفة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية؛
- سمية السباعي، رئيسة غرفة التصريح الإجباري بالممتلكات؛
- أحمد أمساس، رئيس غرفة استئناف أحكام المجالس الجهوية للحسابات؛

وبمشاركة رؤساء المجالس الجهوية للحسابات السيدة والسادة:

- بوشعيب بيبط، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة؛
- رضوان اليزيدي، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة الشرق؛
- عبد الله أوغبال، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة فاس-مكناس؛
- سليمة شافقي، رئيسة المجلس الجهوي للحسابات لجهة الرباط-سلا-القنيطرة؛
- مصطفى لغليمي، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة بني ملال خنيفرة؛
- هشام مكرم، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة الدار البيضاء-سطات؛
- تقي الدين أحندور، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة مراكش-آسفي؛
- أحمد هرموش، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة درعة-تافيلالت؛
- عبد الله بوحريية، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة سوس-ماسة؛
- أحمد الكصاب، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة كلميم-واد نون؛
- طاريق أمهوض، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة العيون-الساقية الحمراء؛
- محمد كريم لغماري، رئيس المجلس الجهوي للحسابات لجهة الداخلة-وادي الذهب؛

وبحضور السيدتين والسادة المستشارين بالغرفة الأولى، أعضاء فريق المراقبة:

- خديجة آيت زي (رئيسة فرع، بصفتها مستشارة مقررة)؛
- المصطفى آيت بلق، مستشار ممتاز؛
- عادل بوكنين، مستشار مشرف؛
- إبراهيم البابلوتي، مستشار أول؛
- هاجر والشيخ، مستشار أول؛
- مولاي البشير بيلوش، مستشار أول.

وحرر بالرباط، 11 فبراير 2026

توجيهات هامة

- يعرض هذا التقرير النتائج التي أسفر عنها تدقيق حسابات الأحزاب السياسية، وفحص صحة نفقاتها الممولة من الدعم العمومي برسم سنة 2024، بالإضافة إلى التوصيات الرامية إلى مواصلة تحسين تدبيرها الإداري والمالي والمحاسبي.
- يتضمن التقرير أيضا نتائج الدراسة التحليلية المتعلقة بتطور وتركيبة وتوزيع الموارد والنفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية الستة والعشرين التي أدلت بحساباتها للمجلس، من أصل ثلاثة وثلاثين حزبا.
- تم إعداد التقرير استنادًا إلى تحليل وتدقيق المعطيات المستقاة من الحسابات السنوية التي أدلت بها الأحزاب الستة والعشرون للمجلس، والوثائق الواردة من وزارة الداخلية، وأجوبة المسؤولين الوطنيين للأحزاب السياسية على الملاحظات الموجهة إليهم في إطار المسطرة التواجهية (على مرحلتين)، وكذا إلى الاستبيان الموجَّه إليهم بشأن التدبير الإداري والمالي والمحاسبي لهذه الأحزاب وأجوبتها عليه.
- يشمل التقرير تعقيبات الأحزاب السياسية على الملاحظات والتوصيات النهائية المدرجة في هذا التقرير، والتي حرص المجلس على أخذها بعين الاعتبار، سواء عند صياغة الملاحظات والتوصيات، أو بإدراج مقتطفات منها مباشرة بعد عرض الملاحظات المطابقة لها، علما أن بعض عناصر الإجابة التي أخذت بعين الاعتبار في صياغة ملاحظات المجلس لا يعاد إدراجها.
- فيما يخص مبالغ الدعم المرجعة والمبالغ الباقي إرجاعها إلى الخزينة، والتي لم تُثبت الأحزاب السياسية صرفها بوثائق قانونية، أو التي لم تُستعمل، أو استُعملت لغير الأغراض التي منحت من أجلها، أو التي تُعدّ غير مستحقة بالنظر إلى النتائج المحصل عليها في الاقتراعات الانتخابية، يحرص المجلس، في تقريره، على حصر وضعيتها وتتبعها وإبلاغ وزارة الداخلية بشأنها، بصفتها الجهة المختصة بتوزيع الدعم العمومي.
- تكتسي عمليات إرجاع المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة طابعاً دينامياً، إذ يتم تتبعها بصفة مستمرة بتنسيق مع المصالح المختصة بوزارة الداخلية. ويعكس تحسن مستوى الإرجاعات، برسم الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى غاية متم أكتوبر 2026، والمتعلقة بالمبالغ المسجلة ضمن خانة "الباقي إرجاعه"، انخراط الأحزاب المعنية في مسار تدريجي لتسوية وضعيتها المالية تجاه الخزينة.
- في إطار عملية التحيين المنجزة إلى حدود متم أكتوبر 2026، لم يتم احتساب مبالغ الدعم المرجعة إلى الخزينة برسم الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية لسنة 2025، في انتظار استكمال المسطرة التواجهية والتداول بشأن الملاحظات المتعلقة بها، على أن تؤخذ هذه المبالغ بعين الاعتبار في تقرير المجلس حول تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم السنة المذكورة. كما لم يتم احتساب المبالغ المصرح بإرجاعها التي لم يتوصل المجلس بعد من وزارة الداخلية بما يفيد تحصيلها من طرف الخزينة.
- إن القراءة المتوازنة لخلاصات هذا التقرير من طرف مستعمليه، تقتضي أخذ العناصر الواردة في أجوبة الأحزاب السياسية بعين الاعتبار.

الفهرس

أبرز الملاحظات والتوصيات 1

تقديم 9

الجزء الأول: النتائج العامة لتدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي

أولًا: تحليل وضعية الموارد والنفقات المصرح بها للمجلس..... 13

1. تحليل وضعية الموارد المصرح بتحصيلها من طرف الأحزاب الستة والعشرين (26) التي أدلت بحساباتها. 13

1.1. 94% من مجموع الموارد المصرح بتحصيلها تعود لتسعة (9) أحزاب من بين 26 14

2.1. زيادة الموارد الذاتية للأحزاب بنسبة 48% ارتباطا بارتفاع عائدات واجبات الانخراط ومساهمات المنتخبين والهبات مقارنة مع سنة 2023 15

3.1. صرف 46% من اعتمادات الدعم العمومي المرصودة بقانون المالية لفائدة 17 حزبًا من بين 26 خلال سنة 2024..... 16

4.1. دعم عمومي يناهز 50% من مجموع موارد الأحزاب السياسية 16

5.1. حزب واحد، من بين 26 استفاد من مساهمة الدولة لتنظيم مؤتمره الوطني العادي بقيمة 5,84 مليون درهم 17

6.1. عدم تصريح أي حزب سياسي بما يفيد استفادته من الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء 18

2. تحليل وضعية النفقات المصرح بصرفها من طرف 26 حزبًا..... 18

1.2. تنفيذ ما يناهز 73% من النفقات الإجمالية من طرف ثلاثة أحزاب من بين 26 18

2.2. 73% من النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب الستة والعشرين (26) برسم سنة 2024، تتعلق بتكاليف التدبير..... 19

3.2. ارتفاع تكاليف تدبير الأحزاب بنسبة 7% مقارنة مع سنة 2023 نتيجة ارتفاع التكاليف المتعلقة بالتنقلات والمهام والاستقبالات وكذا المساعدات المالية للجمعيات..... 20

4.2. صرف 23,82 مليون درهم من طرف ثلاثة أحزاب لتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية 20

5.2. اقتناء أصول ثابتة بقيمة 9,59 مليون درهم من طرف 13 حزبًا من بين 26 21

ثانيًا: نتائج تدقيق الموارد وفحص صحة النفقات..... 22

1. صحة الموارد: تسجيل نقائص في دعم التحصيل بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا بنسبة 6,59% من مجموع الموارد المصرّح بها (10 أحزاب من بين 26) 22

1.1. تحصيل موارد ذاتية بقيمة 5.536.759,30 درهم غير مدعَّمة بوثائق الإثبات القانونية من طرف 8 أحزاب..... 22

2.1. الاستخلاص نقدًا لمبالغ قدرها 3.244.259,30 درهم من خلال تسديدات تتجاوز السقف القانوني (10.000 درهم) بالنسبة لخمسة (5) أحزاب أي ما يمثل نسبة 2,46% من مجموع الموارد المصرح بها برسم سنة 2024..... 23

2. صحة النفقات: تسجيل نقائص على مستوى دعم صرف 8,03% من مجموع النفقات المصرّح بها بوثائق الإثبات القانونية (19 حزبا من بين 26)..... 24

1.2. عدم دعم صرف نفقات بقيمة 8,54 مليون درهم بأي وثيقة إثبات قانونية، بما يمثل 6,90% من إجمالي النفقات المصرح بها (12 حزبا من أصل 26) 24

2.2. نفقات مدعَّمة بوثائق إثبات غير كافية تهم 13 حزبًا من بين 26، أي ما يناهز 1,12% من إجمالي النفقات المصرح بها..... 26

3. تتبّع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم شهر أكتوبر2026 30

1.3. إرجاع مبلغ إجمالي قدره 47,69 مليون درهم من الدعم غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات المخصّص لها أو غير المدعَّم بوثائق الإثبات، من قبل 24 حزبًا (خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى متم أكتوبر 2026) 30

2.3. مبالغ دعم باقي إرجاعها، إلى حدود متم أكتوبر 2026، من طرف 14 حزبًا تناهز 10,51 مليون درهم من الدعم غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها أو الذي لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات 33

ثالثًا: تقديم الحسابات وتقييم التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية 37

1. إلزامية تقديم الحسابات السنوية والإشهاد بصحتها وإرفاق الوثائق والمستندات المكونة لها 37

1.1. إدلاء 26 حزبًا من أصل 33 بحساباتها السنوية، من بينها حسابان خارج الأجل القانوني..... 37

2.1. تقديم 19 حسابًا مشهودًا بصحته بدون تحفظ وأربعة حسابات بتحفظ وثلاثة حسابات غير مشهود بصحتها 38

3.1. ضرورة مواصلة تحسين الإدلاء بالوثائق والمستندات المحاسبية المكوّنة للحسابات السنوية للأحزاب .. 41

2. نقائص تتعلق بالتدبير المحاسبي همت 24 حزبًا من أصل 26 تستدعي الاستمرار في العمل على تجاوزها.. 41

1.2 عدم احترام الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد (5 أحزاب) وعدم احترام نماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية (8 أحزاب) 42

2.2. عدم التقييد المحاسبي لمبالغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة (6 أحزاب)..... 43

3.2. عدم احترام قاعدة "عدم المساس بالموازنة" أو مبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" (5 أحزاب) 44

4.2. تسجيل بعض العمليات المحاسبية بشكل إجمالي دون احترام مبدأ التسجيل عملية بعملية ووفق تسلسلها الزمني (حزبان) 45

5.2. معالجة محاسبية خاطئة لبعض العمليات من خلال تنزيلها في حسابات غير ملائمة (15 حزبًا) 45

3. ضرورة العمل على تعزيز القدرات التدبيرية للأحزاب السياسية 47

1.3. ضرورة مواصلة تعزيز الموارد البشرية للأحزاب والرفع من مؤهلاتها باعتبارها أحد أهم تحديات التدبير المالي والإداري الحزبي..... 47

2.3. توفر 26 حزبًا من أصل 30 على هياكل تنظيمية مجالية و25 حزبًا على تنظيمات موازية..... 48

3.3. ضرورة تعزيز آليات تتبع ومراقبة تدبير الشركات التابعة للأحزاب السياسية..... 49

4.3. ضرورة اعتماد ميزانيات سنوية أو نصف سنوية مصادق عليها من طرف الهيئات التقريرية لضمان جودة التوقعات في ما يخص الموارد والنفقات..... 50

5.3. ضرورة اعتماد الأحزاب السياسية آليات لتحسين تأطير أنشطتها الإدارية والمالية 50

رابعًا: توصيات المجلس الأعلى للحسابات 51

1. التوصيات الموجهة للأحزاب السياسية..... 51

1.1. الحرص على تقديم الحسابات السنوية داخل الآجال القانونية..... 51

2.1. إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير المبررة أو غير المدعمة بوثائق إثبات صرفها..... 51

3.1. ضرورة دعم تحصيل موارد الأحزاب وصرف نفقاتها بوثائق إثبات تستوفي الشروط القانونية ومعنونة باسمها 51

4.1. العمل على مسك المحاسبة وفق المبادئ والقواعد المحاسبية 51

5.1. الاستمرار في تقوية قدرات التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية 52

2. التوصيات الموجهة لوزارة الداخلية 52

1.2. حث الأحزاب السياسية على إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير المبررة أو غير المدعم صرفها بوثائق الإثبات 52

2.2. تنظيم دورات تكوينية لفائدة أطر الأحزاب السياسية المكلفة بالتدبير المالي والإداري والمحاسبي..... 52

3.2. إعداد دليل للمساطر واعتماد نظام معلوماتي موحد للمحاسبة 52

الجزء الثاني: نتائج التدقيق الخاصة بكل حزب سياسي المتعلقة بالجوانب التالية

أولا: إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

ثانيا: نتائج التدقيق والفحص

ثالثا: تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي

رابعا: توصيات المجلس الأعلى للحسابات

1. حزب التجمع الوطني للأحرار 55
2. حزب الأصالة والمعاصرة 57
3. حزب الاستقلال 63
4. حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية 72
5. حزب الحركة الشعبية 79
6. حزب التقدم والاشتراكية 84
7. حزب الاتحاد الدستوري 87
8. حزب العدالة والتنمية 90
9. حزب جبهة القوى الديمقراطية 95
10. الحزب الاشتراكي الموحد 100
11. حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي 104
12. حزب الديمقراطيين الجدد 107
13. حزب البيئة والتنمية المستدامة 110
14. الحزب المغربي الحر 114
15. حزب الأمل 119
16. حزب الإنصاف 123
17. حزب الخضر المغربي 127
18. حزب الوحدة والديمقراطية 131
19. حزب الوسط الاجتماعي 137
20. حزب الشورى والاستقلال 141
21. حزب الحرية والعدالة الاجتماعية 145
22. حزب العمل 148
23. حزب النهضة 153
24. حزب المجتمع الديمقراطي 156
25. الحزب الديمقراطي الوطني 161
26. حزب النهج الديمقراطي العمالي 166

لائحة الجداول

جدول 1: توزيع موارد الأحزاب السياسية برسم سنة 2024 (26 حزبًا) 13
جدول 2: تطور الموارد الذاتية المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية خلال الفترة 2022-2024 15
جدول 3: تطور مبالغ الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية خلال الفترة 2022-2024 16
جدول 4: حصة الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية برسم سنة 2024 من مجموع الموارد (17 حزبًا) 17
جدول 5: توزيع نفقات الأحزاب السياسية حسب نسبة مساهمتها في إجمالي النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية (26 حزبًا) 19
جدول 6: المصاريف المصرّح بصرفها لتنظيم المؤتمرات الوطنية العادية (3 أحزاب) 20
جدول 7: النفقات المتعلقة باقتناء أصول ثابتة (13 حزبًا) 21
جدول 8: وضعية تحصيل موارد الأحزاب السياسية غير المدعَّمة بوثائق الإثبات القانونية (8 أحزاب) 23
جدول 9: وضعية تحصيل موارد الأحزاب السياسية عبر تسديدات تتجاوز سقف التحصيل نقدا (5 أحزاب) 23
جدول 10: وضعية النفقات المتعلقة بصرف أجور وتعويضات المستخدمين غير المدعَّمة بأي وثيقة من وثائق الإثبات القانونية (أربعة أحزاب) 24
جدول 11: وضعية صرف النفقات المتعلقة بكراء مقرات الأحزاب غير المدعَّمة بأي وثيقة من وثائق الإثبات القانونية (ثلاثة أحزاب) 25
جدول 12: وضعية النفقات غير المدعَّم صرفها بأي وثيقة من وثائق الإثبات القانونية، خارج نفقات الأجور والأكرية (بالدرهم) (7 أحزاب) 26
جدول 13: وضعية النفقات المتعلقة بصرف أجور وتعويضات المستخدمين المدعَّمة بوثائق غير كافية (حزبان) 26
جدول 14: وضعية صرف النفقات المتعلقة بكراء مقرات الأحزاب المدعَّمة بوثائق غير كافية (أربعة أحزاب) 27
جدول 15: وضعية النفقات الأخرى المدعَّمة بوثائق إثبات غير كافية (11 حزبًا) 27
جدول 16: وضعية النفقات المدعمة بوثائق إثبات في غير اسم الحزب (ثلاثة أحزاب) 29
جدول 17: توزيع مبالغ الدعم المُرجعة إلى الخزينة حسب الأحزاب خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى حدود متم شهر أكتوبر 2026: (24 حزبًا) 30
جدول 18: توزيع مبالغ الدعم غير المرجعة إلى الخزينة إلى حدود متم شهر أكتوبر 2026 (14 حزبًا) 33
جدول 19: مؤشرات نجاعة إرجاع مبالغ الدعم غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها أو الذي لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات، إلى حدود متم شهر أكتوبر 2026 36
جدول 20: مؤشرات نجاعة عملية الإدلاء بالحسابات داخل الأجل القانوني والإشهاد بصحتها من طرف خبير محاسب (33 حزبًا) 40
جدول 21: توزيع مستخدمي الأحزاب السياسية (28 حزبًا) 48
جدول 22: توزيع مستخدمي الأحزاب حسب مؤهلاتهم التعليمية (26 حزبًا) 48
جدول 23: توزيع الهياكل المجالية للأحزاب السياسية إلى متم سنة 2024 (26 حزبًا) 49
جدول 24: توزيع الأحزاب السياسية حسب عدد التنظيمات الموازية التابعة لها (30 حزبًا) 49

الملحقات

ملحق 1: توزيع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم 2024 171
ملحق 2: توزيع الدعم العمومي في إطار تشجيع تمثيلية النساء خلال الفترة 2020-2024 172
ملحق 3: تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات المنجزة خلال الفترة 2022-2024 173
ملحق 4: توزيع نفقات الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم سنة 2024 174
ملحق 5: نقائص على مستوى دعم تحصيل الموارد الذاتية بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا برسم سنة 2024 (10 أحزاب) 175
ملحق 6: النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2024 (19 حزبًا) 176
ملحق 7: مؤشرات نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير المبررة أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات خلال الفترة 2022-2026 (وضعية محينة إلى حدود متم أكتوبر 2026) 177
ملحق 8: وضعية إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة بالدرهم حسب الاستحقاق الانتخابي أو الدعم السنوي أو الدعم الإضافي، موزعة حسب السنوات 2022-2026 (وضعية محينة إلى حدود متم أكتوبر 2026) 178
ملحق 9: مبالغ الدعم التي لم تقم بعض الأحزاب السياسية بإرجاعها إلى الخزينة إلى حدود متم أكتوبر 2026 (14 حزبًا) 179
ملحق 10: تواريخ تقديم الحسابات السنوية من طرف الأحزاب السياسية برسم 2024 (26 حزبًا) 180

تعريف بعض المصطلحات

المصطلح	التعريف
التمويل الذاتي	تشتمل الموارد الذاتية للحزب على: - واجبات انخراط الأعضاء، والمساهمات المالية للمنتخبين باسم الحزب؛ - الهبات والوصايا والتبرعات النقدية أو العينية؛ - عائدات استغلال العقارات المملوكة للحزب، والعائدات المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية والثقافية للحزب؛ - عائدات استثمار أموال الحزب في المقاولات التي تُصدر الصحف الناطقة باسمه وفي مقاولات النشر والطباعة العاملة لفائدته؛ - عائدات الحساب البنكي الجاري للحزب.
التمويل العمومي	يشمل الدعم الذي تقدمه الدولة للأحزاب السياسية: - الدعم السنوي لتغطية تكاليف التدبير؛ - الدعم السنوي الإضافي لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الحزب؛ - مساهمة الدولة لتغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي المنعقد مرة واحدة كل أربع سنوات؛ - الدعم المخصص للمساهمة في تمويل الحملات الانتخابية في إطار الانتخابات الجماعية والجهوية والتشريعية العامة؛ - الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.
الوثائق والمستندات المثبتة لتحصيل موارد الأحزاب السياسية	هي الوثائق والمستندات المحررة باسم الحزب والتي تثبت تحصيل الموارد المالية بمختلف مصادرها، بما في ذلك التمويل العمومي وواجبات الانخراط والمساهمات والعائدات الأخرى، وتُظهر تسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بها، ومصدر الموارد ومشروعيتها، وإثبات دخولها فعليا إلى الحساب البنكي للحزب أو تحصيلها وفق المقتضيات القانونية والتنظيمية المعمول بها، وذلك طبقاً للوثائق المحددة في الملحق رقم 3 "قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية" من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.
الوثائق والمستندات المثبتة لصرف نفقات الأحزاب السياسية	هي الوثائق والمستندات المحررة باسم الحزب التي تثبت صرف النفقات، وتُظهر اللجوء إلى المنافسة عند الاقتضاء، والإشهاد بإنجاز الخدمة أو تسليم التوريدات، مشفوعة بمخالصة الأداء، وذلك وفق الوثائق المحددة في الملحق رقم 3 «قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية» من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.
النفقات الصغرى	هي نفقات يمكن دعم صرفها بوثائق إثبات داخلية موقعة من طرف مسؤولين حزبيين اثنين، قصد إثبات صحة النفقة، شريطة ألا تتجاوز قيمة كل نفقة مبلغ 1.500 درهم؛ تتعلق بنفقة يتعذر تبرير صرفها بواسطة فواتير مضبوطة؛ وألا يتجاوز مجموع هذه النفقات نسبة 10% من المبلغ الإجمالي للنفقات المنجزة.
نفقة مدعمة بوثائق في غير اسم الحزب	نفقة تم تبرير صرفها بوثائق إثبات محررة باسم غير اسم الحزب.
نفقة غير مدعمة بوثائق إثبات	نفقة لم يتم إثبات صرفها بأي وثيقة من وثائق الإثبات القانونية المطلوبة، المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.
نفقة مدعمة بوثائق إثبات غير كافية	نفقة تم تبرير صرفها بوثائق لا تستوفي الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، أو لم تُرفق بجميع وثائق الإثبات القانونية.
مبلغ دعم غير مستحق	الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم للحزب برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية، والمبلغ المستحق له وفق النتائج المحصل عليها.
مبلغ دعم غير مستعمل	الفرق بين مبلغ الدعم العائد للحزب، سواء برسم الدعم السنوي لتغطية مصاريف التدبير أو مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي أو مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية، حسب الحالة، ومجموع المصاريف المصرح بصرفها فعليًا في الحساب المدلى به للمجلس.
مبلغ دعم غير مبرر	كل مبلغ من الدعم العمومي تم صرفه في نفقات لا تندرج ضمن أوجه الصرف والغايات التي مُنح من أجلها، سواء تعلق الأمر بالدعم السنوي المخصص لتغطية مصاريف التسيير، أو بالمساهمة في تغطية مصاريف المؤتمرات الوطنية العادية للأحزاب السياسية، أو بمساهمة الدولة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية.

أبرز الملاحظات والتوصيات

طبقًا لأحكام الفصل 147 من الدستور ولمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، والمادة 3 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم السنة المالية 2024، بالإضافة إلى فحص صحة نفقاتها المتعلقة بالدعم العمومي السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية.

وفي ما يلي أبرز الملاحظات والتوصيات المتعلقة بالنتائج العامة للتدقيق والفحص:

بلغ مجموع الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية التي أدلت بحساباتها برسم سنة 2024 (26 حزبًا من أصل 33) ما يقارب 131,81 مليون درهم، موزعة بين الدعم العمومي بنسبة **49,95%** (65,84 مليون درهم) والموارد الذاتية بنسبة **50,05%** (65,97 مليون درهم).

وسجل **الدعم الممنوح من طرف الدولة** ارتفاعًا بنسبة 8,87%، حيث بلغ 65,84 مليون درهم مقابل 60,48 مليون درهم سنة 2023، في المقابل عرف انخفاضا مقارنة بسنة 2022 التي بلغ فيها هذا الدعم 81,17 مليون درهم. وقد خُصص هذا الدعم لتغطية مصاريف التدبير لفائدة 17 حزبًا (91,13%)، ولتغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي لفائدة حزب واحد (8,87%).

وفي المقابل، لم يتم صرف الدعم السنوي للتدبير لفائدة 16 حزبًا، من بينها حزبان لم يستفيدا من الدعم المتعلق بتغطية مصاريف المؤتمرات الوطنية، بسبب عدم استيفائهما شرطًا أو أكثر من الشروط القانونية المطلوبة.

أما **الموارد الذاتية** للأحزاب، فقد بلغت 65,97 مليون درهم خلال سنة 2024، مسجلة زيادة بنسبة 48% مقارنة بسنة 2023 (44,49 مليون درهم). وشمل هذا الارتفاع موارد ثلاثة عشر حزبًا، وهي: التجمع الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة، والاستقلال، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والتقدم والاشتراكية، والاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والبيئة والتنمية المستدامة، والوحدة والديمقراطية، والحرية والعدالة الاجتماعية، والعمل، والمجتمع الديمقراطي، والنهج الديمقراطي العمالي.

وتوزعت هذه الموارد الذاتية أساسًا بين واجبات الانخراط والمساهمات (91,12%)، والعائدات غير الجارية (8,11%)، والعائدات المالية (0,77%). ويُعزى هذا الارتفاع أساسًا إلى التطور المسجل في واجبات الانخراط والمساهمات والهبات والتبرعات، والتي بلغت 60,11 مليون درهم مقابل 39,60 مليون درهم سنة 2023، إضافة إلى ارتفاع العائدات المالية من 104.253,78 درهم إلى 509.384,22 درهم، وكذا الارتفاع المسجل في العائدات غير الجارية التي بلغ مجموعها 5,35 مليون درهم مقابل 4,79 مليون درهم سنة 2023.

أما **النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية**، فقد بلغت ما مجموعه 123,81 مليون درهم، مقابل 91,37 مليون درهم سنة 2023 و130,65 مليون درهم سنة 2022. وتوزعت هذه النفقات بين تكاليف التدبير (73,02%)، وتكاليف اقتناء أصول ثابتة (7,74%)، ومصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية (19,24%).

وبخصوص إرجاع مبالغ الدعم الذي لم يستعمل، أو الذي استُعمل لغير الأغراض التي خُصص لها، أو اعتبر غير مستحق، أو لم يدعَم صرفه بوثائق الإثبات القانونية في إطار الاقتراعات الانتخابية السابقة، وكذا مبالغ الدعم غير المستعملة برسم الدعم السنوي، واصل المجلس حصر وتتبع وضعية المبالغ المرجعة وتلك الباقي إرجاعها لفائدة الخزينة إلى حدود متم شهر أكتوبر 2026.

وفي هذا الإطار، وعملاً بالمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، قام 24 حزبًا، خلال الفترة 2022-2026 (إلى حدود متم شهر أكتوبر 2026)، بإرجاع مبالغ دعم إلى الخزينة بلغت **47,69 مليون درهم**. وتتوزع هذه المبالغ بين مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية (40,18 مليون درهم)، والمساهمة في تغطية مصاريف التدبير (2,72 مليون درهم)، والمساهمة في تغطية المصاريف المتعلقة بالمهام والدراسات والأبحاث (4,79 مليون درهم).

وقد تم إرجاع هذه المبالغ خلال سنوات 2022 (19 مليون درهم)، و2023 (8,07 مليون درهم)، و2024 (8,85 مليون درهم)، و2025 (115.602,27 درهم) و2026 (11,66 مليون درهم) إلى حدود متم شهر أكتوبر 2026.

في المقابل، سجل المجلس عدم قيام 14 حزبًا، من أصل 33 حزبًا، بإرجاع مبالغ دعم إلى الخزينة قدرها **10,51 مليون درهم**. وتشمل هذه المبالغ:

- مبالغ لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات القانونية (5,86 مليون درهم)؛
- مبالغ غير مستعملة (3,38 مليون درهم) أو استعملت لغير الغايات التي خصصت لها (0,62 مليون درهم)؛
- مبالغ غير مستحقة بالنظر للنتائج المتحصل عليها في الانتخابات (0,65 مليون درهم).

وترتبط هذه المبالغ أساسًا بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية الخاصة باستحقاقات 2015 و2016 (2,41 مليون درهم لثلاثة أحزاب) و2021 (6,66 مليون درهم لستة أحزاب)، إضافة إلى المساهمة في تغطية مصاريف التدبير المتعلقة بسنوات 2017 و2020 و2021 و2022 و2023 و2024 (1,44 مليون درهم لسبعة أحزاب).

وتُظهر الإرجاعات المنجزة سنويًا، بخصوص مبالغ سبق إدراجها ضمن خانة "الباقي إرجاعه" في تقارير المجلس، انخراط الأحزاب المعنية في مسار تدريجي لتسوية وضعيتها المالية تجاه الخزينة، مما يُكسب وضعية هذه المبالغ طابعًا ديناميكيًا.

وبخصوص تدقيق الموارد، سجّل المجلس عددًا من النقائص التي همّت دعم تحصيل الموارد الذاتية واحترام السقف القانوني للتحصيل نقدًا.

وفي هذا الإطار، لم تُدعّم ثمانية أحزاب تحصيل جزء من مواردها الذاتية بوثائق الإثبات المطلوبة وفق قائمة المستندات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. وقد شملت هذه الموارد، على وجه الخصوص، واجبات الانخراط والمساهمات، والهبات، والمبالغ المودعة بالحسابات البنكية أو بالصندوق، بمبلغ إجمالي قدره 5.536.759,30 درهم، وهو ما يمثل 16% من مجموع الموارد الذاتية لهذه الأحزاب و**4,20%** من إجمالي الموارد المصرح بها من طرف جميع الأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بكل من أحزاب: الأصالة والمعاصرة (4.490.000,00 درهم)، الاشتراكي الموحد (538.400,00 درهم)، الخضر المغربي (210.800,00 درهم)، الوحدة والديمقراطية (101.559,30 درهم)، النهج الديمقراطي العمالي (90.500,00 درهم)، المجتمع الديمقراطي (71.500,00 درهم)، العمل (30.000,00 درهم)، والشورى والاستقلال (4.000,00 درهم).

كما سجل المجلس عدم التزام خمسة أحزاب بالسقف القانوني للتحصيل نقدًا المحدد في 10.000 درهم، وفقًا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بمبلغ إجمالي قدره 3.244.259,30 درهم. في هذا الإطار، قام حزب الاستقلال باستخلاص مبالغ نقدية بلغ مجموعها 1.505.000,00 درهم، بينما قام حزب الأصالة والمعاصرة باستخلاص 1.473.700,00 درهم. كما استخلص حزب الخضر المغربي مبلغًا قدره 118.000,00 درهم، وحزب الوحدة والديمقراطية مبلغ 101.559,30 درهم، في حين قام حزب الإنصاف بتحصيل مبالغ نقدية بلغت 46.000,00 درهم.

أما بالنسبة لفحص صحة النفقات، فقد سجّل المجلس نقصًا في تبرير ما مجموعه 9,95 مليون درهم من النفقات المصرح بصرفها بوثائق الإثبات القانونية، أي ما يمثل 8,03% من أصل 123,81 مليون درهم، وذلك مقابل 6,27% سنة 2023 و26% سنة 2022 و4% سنة 2021.

وقد همت هذه الملاحظة 19 حزبًا من أصل 26، وتوزعت بين نفقات لم يتم دعمها بوثائق الإثبات القانونية، والتي تمثل 6,90% من مجموع النفقات، ونفقات دُعمت بوثائق غير كافية (1,12%)، إضافة إلى نفقات معنونة في غير اسم الحزب (0,01%).

وفي المقابل، لم يسجل المجلس ما يفيد استخدام الدعم العمومي، برسم سنة 2024، لغير الغايات التي منح من أجلها المرتبطة بمصاريف التدبير الحزبي أو بتنظيم المؤتمرات الوطنية، كما لم تُسجَّل ملاحظات بشأن تجاوز السقف القانوني للتسديد نقدًا.

وفي ما يتعلق بتقديم الوثائق والمستندات المكونة للحسابات السنوية، قدّم **26 حزبًا** من أصل 33، حساباتها السنوية، مقابل 27 حزبًا من أصل 33 برسم سنة 2023 و29 حزبًا من أصل 34 خلال سنة 2022. وقد احترم 24 حزبًا الأجل القانوني لتقديم الحساب، في حين قدّم حزبان (حزب النهضة والحزب الديمقراطي الوطني) حسابيهما خارج الأجل القانوني المحدد. بينما تخلّفت سبعة أحزاب عن تقديم حساباتها للمجلس، وهي: الحركة الديمقراطية الاجتماعية والإصلاح والتنمية والنهضة والفضيلة والاتحاد المغربي للديمقراطية والعهد الديمقراطي والقوات المواطنة والاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

ولاحظ المجلس أن 23 من أصل 26 حزبًا قدمت حسابات مشهودًا بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب، من بينها 19 حسابًا مشهودًا بصحته دون تحفظ، وأربعة حسابات مع تحفظات، تخصّ أحزاب: الاستقلال والحركة الشعبية والشورى والاستقلال والحرية والعدالة الاجتماعية. في المقابل، قدّمت ثلاثة أحزاب حساباتها السنوية دون الإدلاء بتقرير الخبير المحاسب للإشهاد بصحتها، وذلك بسبب إكراهات مالية أو تنظيمية حسب إفادة هذه الأحزاب. ويتعلق الأمر بكل من حزب النهضة وحزب المجتمع الديمقراطي والحزب الديمقراطي الوطني.

كما سجّل المجلس عدم تقديم سبعة أحزاب لكافة الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بأحزاب: البيئة والتنمية المستدامة والمغربي الحر والأمل والشورى والاستقلال والنهضة والديمقراطي الوطني والنهج الديمقراطي العمالي.

وفي الإطار نفسه، وخلافًا للمقتضيات المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، لم يُقدِّم حزب الوحدة والديمقراطية جميع الكشوفات البنكية الخاصة بالحسابات المفتوحة باسمه. كما لم يُدلِ كلّ من حزب النهضة والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهج الديمقراطي العمالي بجردٍ للنفقات المنجزة برسم سنة 2024. في حين لم يُقدِّم الحزب المغربي الحر وحزب الوحدة والديمقراطية وضعيةَ المقاربات البنكية.

وبخصوص التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب، سجّل المجلس ملاحظات همّت مسك محاسبة 24 حزبًا من أصل 26. وتعلّقت هذه الملاحظات بعدم التقييد المحاسبي لمبالغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة لدى ستة أحزاب، وارتكاب أخطاء في تنزيل عمليات محاسبية مختلفة لدى خمسة عشر حزبًا، وعدم احترام نماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية أوعدم تضمين بعض الجداول كافة البيانات الضرورية لدى إثني عشر حزبًا. كما سُجّل عدم احترام الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية من طرف خمسة أحزاب، إلى جانب عدم الالتزام ببعض القواعد والمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بقاعدة "عدم المساس بالموازنة" أو بمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" لدى خمسة أحزاب، فضلًا عن عدم تسجيل بعض العمليات المحاسبية عمليةً بعملية وبشكل مرتب وفق تسلسلها الزمني لدى حزبين.

وفي إطار مواكبة جهود الأحزاب السياسية لتحسين تدبيرها الإداري والمالي خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى 2024، سجّل المجلس وجود نقائص مرتبطة بالقدرات التدبيرية لهذه الهيئات، إلى جانب محدودية الموارد البشرية وغياب بعض المساطر والآليات الضرورية للرفع من جودة تدبيرها المالي.

وفي هذا الصدد، أظهرت نتائج فحص وتحليل معطيات تخص 30 حزبًا قدّمت أجوبتها على الاستبيانات الموجهة إليها، مرة واحدة على الأقل خلال الفترة المذكورة، ما يلي:

- 36% من الأحزاب لا تقوم بإعداد ميزانية توقعية لمواردها وتكاليفها (11 حزبًا من أصل 30)؛
- 77% من الأحزاب لا تتوفر على دليل للمساطر الإدارية والمالية والمحاسبية لتتبع استخلاص واجبات الانخراط والمساهمات والهبات (23 حزبًا من أصل 30) ؛
- 13% من الأحزاب لا تتوفر على أي هياكل مجالية (4 أحزاب من أصل 30)؛
- وجود تفاوت كبير في أعداد المستخدمين بين الأحزاب، إذ يتوفر حزبان اثنان على ما يمثل 48% من إجمالي عدد المستخدمين البالغ 319 مستخدمًا، في حين يمثل عدد مستخدمي ثلاثة أحزاب أخرى 22% من مجموع المستخدمين، بينما تتوزع 30% المتبقية على 19 حزبًا، وقد صرّحت أربعة أحزاب بعدم توفرها على أي مستخدم خلال الفترة نفسها؛
- 12% فقط من المستخدمين يتوفرون على مستوى تعليم عالٍ؛
- محدودية الدورات التكوينية المنظمة لفائدة مستخدمي الأحزاب السياسية؛
- محدودية الرقابة التي تمارسها الأحزاب السياسية على الشركات التابعة لها.

وبناءً على ما سبق، **يوصي المجلس الأحزاب السياسية** بالعمل على تسوية وضعيتها إزاء الخزينة من خلال إرجاع مبالغ الدعم، المحصورة إلى حدود متم شهر أكتوبر2026.، والتي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة (5,86 مليون درهم)، أو التي لم يتم استعمالها (3,38 مليون درهم)، أو استُعملت لغير الغايات التي منحت من أجلها (0,62 مليون درهم)، أو مبالغ الدعم غير المستحقة (0,65 مليون درهم).

كما **يوصي المجلس** الأحزاب بضرورة دعم تحصيل مواردها الذاتية وصرف نفقاتها بوثائق إثبات قانونية ومعنونة باسم الحزب، وفق ما تنص عليه قائمة الوثائق والمستندات المثبتة المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الملحق رقم 3)، ولاسيما الوثائق المتعلقة بتحصيل واجبات انخراط الأعضاء والمساهمات والهبات، وبأداء أجور وتعويضات المستخدمين، ونفقات الكراء، والنفقات المنجزة على مستوى التمثيليات المحلية للأحزاب.

ويوصي المجلس الأحزاب كذلك بالحرص على تقديم الحسابات السنوية داخل الآجال القانونية، مشهودًا بصحتها من طرف خبير محاسب، ومدعمة بجميع الوثائق والمستندات القانونية، وفق المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. **كما يوصيها** بمسك محاسبة تحترم مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية، مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، والالتزام بالمبادئ والقواعد المحاسبية، خصوصًا مبدأي الوضوح وتخصص الدورات المحاسبية، وقاعدتي الشمولية وعدم المساس بالموازنة.

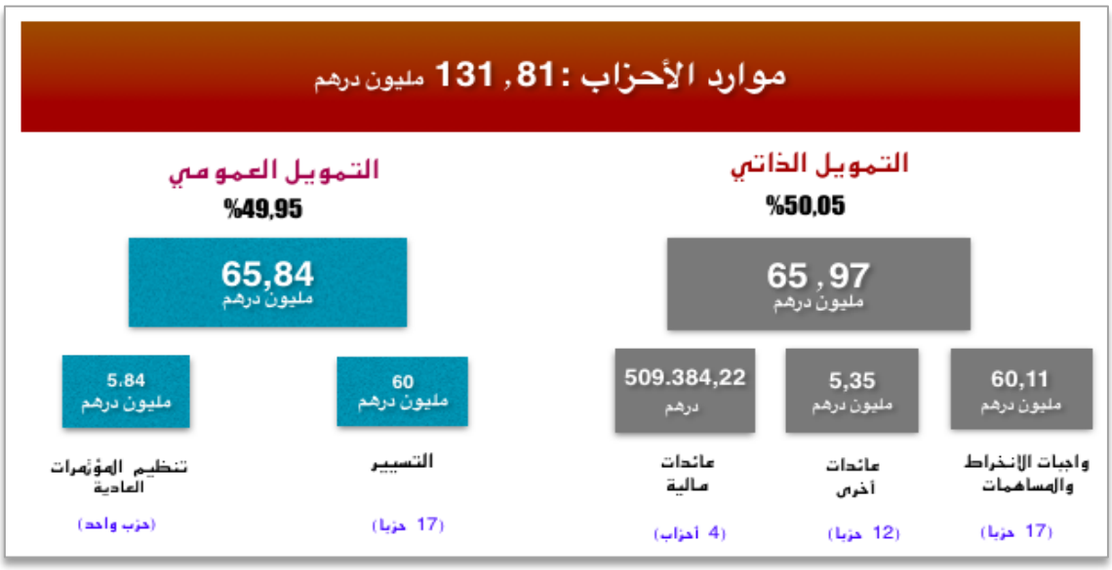
وفي السياق نفسه، **يوصي المجلس وزارة الداخلية** بمواصلة جهودها الرامية إلى حمل الأحزاب السياسية على إرجاع مبالغ الدعم غير المستحق أو غير المستعمل، أو المستعمل لغير الغايات المخصصة له، أو الذي لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات، برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية وتغطية مصاريف التدبير، والبالغة 10,51 مليون درهم. **كما يوصي** بمواكبة الأحزاب السياسية من خلال تنظيم دورات تكوينية موجهة لفائدة أطرها، قصد تسهيل استعمال المخطط المحاسبي الموحد، وبإعداد دليل للمساطر المحاسبية، إضافة إلى اعتماد نظام معلوماتي محاسبي مشترك بين الأحزاب السياسية، بما يُسهم في تعزيز نجاعة تطبيق المخطط المحاسبي الموحد.

أبرز مؤشرات تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم 2024

1. إلزامية تقديم الحسابات السنوية والإشهاد بصحتها



2. وضعية الموارد المصرح بتحصيلها من طرف 26 حزبا



3. وضعية النفقات المصرح بصرفها من طرف 26 حزبا



4. صحة دعم النفقات بوثائق الإثبات القانونية



5. صحة تحصيل الموارد بوثائق الإثبات القانونية



6. وضعية إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة



تقديم

طبقًا لأحكام الفصل 147 من الدستور ولمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، والمادة 3 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم السنة المالية 2024، بالإضافة إلى فحص صحة نفقاتها المتعلقة بالدعم العمومي السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية.

ويتضمّن هذا التقرير، في جزئه الأول، النتائج العامة لهذا التدقيق، إضافة إلى تلك الخاصة بتتبّع تنفيذ التوصيات التي أصدرها المجلس في تقريره السابق. أما الجزء الثاني من التقرير فيعرض نتائج التدقيق الخاصة بكل حزب سياسي على حدة.

➢ مقاربة ومنهجية تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب

من أجل تيسير عملية تقديم الحسابات السنوية، وعلى غرار السنوات السابقة، وضع المجلس، ابتداءً من سنة 2019، منصة رقمية رهن إشارة الأحزاب السياسية. وقد أدلى 26 حزبًا، من أصل 33، بحساباتها، منها 24 حزبًا عبر هذه المنصة، بينما قدّم حزبان حسابيهما للمجلس بشكل مادي، في حين لم تُدل سبعة أحزاب بحساباتها للمجلس.

وفي إطار المنهجية المعتمدة من طرف المجلس، قام هذا الأخير بمراقبة مدى احترام الأحزاب السياسية للمقتضيات القانونية والتنظيمية وللقواعد المحاسبية الجاري بها العمل في ميدان تنفيذ الموارد والنفقات ومسك الحسابات وتقديمها إلى المجلس، وذلك عبر خمس مراحل:

- **المرحلة الأولى:** التأكد من تقديم الأحزاب السياسية لحساباتها، واحترام الآجال القانونية المحددة لذلك، والإدلاء بجميع الوثائق والمستندات المكوّنة لهذه الحسابات، مع توجيه إعذارات إلى مسؤولي الأحزاب التي لم تقم بإيداع حساباتها لدى المجلس؛
- **المرحلة الثانية:** تدقيق محتوى الوثائق المحاسبية المقدمة، وتقارير الخبراء المحاسبين، ومدى احترام القواعد المحاسبية، فضلاً عن مراقبة مشروعية الموارد وصحة النفقات. كما تشمل هذه المرحلة فحص الجوانب المتعلقة بإرجاع مبالغ الدعم التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة إلى الخزينة، أو التي لم يتم استعمالها، أو غير المبررة، أو مبالغ الدعم غير المستحقة.
- **المرحلة الثالثة:** تتبع الإجراءات المتخذة من طرف الأحزاب السياسية لتنفيذ التوصيات التي أصدرها المجلس في تقريره السابق، بهدف الوقوف على مستوى التفاعل معها، وتحديد الأوجه التي ما تزال بحاجة إلى تحسين أو معالجة أو مواكبة، مع رصد أسباب عدم تنفيذ بعضها؛
- **المرحلة الرابعة:** توجيه إعذارات إلى الأحزاب المعنية بالملاحظات المسجلة من طرف المجلس بغرض تسوية وضعيتها، وذلك وفقًا لمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- **المرحلة الخامسة:** وفي إطار مواصلة تعزيز أثر نتائج التدقيق والفحص على تحسين التدبير المالي والمحاسبي لمالية الأحزاب السياسية، وتوضيح الإجراءات المتخذة لهذا الغرض، قام المجلس بتوجيه الملاحظات والتوصيات النهائية المزمع إدراجها في التقرير النهائي، إلى المسؤولين الوطنيين للأحزاب التي قدمت حساباتها (26 حزبًا) قصد الإدلاء بتعقيباتهم. وقد توصل المجلس بأجوبة 20 حزبًا، وتم إدراج عناصر هذه الأجوبة ضمن التقرير النهائي.

وقد أسفرت عملية التدقيق والفحص عن تسجيل **209 ملاحظة**، شملت التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب ومدى التزامها بالمقتضيات القانونية والتنظيمية المؤطرة لماليتها.

ووُجِّهَت هذه الملاحظات إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب السياسية خلال الفترة الممتدة ما بين 16 و24 يوليوز 2025، قصد تمكينهم من تقديم التبريرات والمعطيات اللازمة بشأن الملاحظات المسجّلة. وتوصّل المجلس بتعقيباتهم وبوثائق محاسبية ومستندات إثبات لدعم أجوبتهم خلال الفترة ما بين 28 يوليوز و19 شتنبر 2025.

وقد أظهرت المعطيات المتعلقة بآجال الرد على ملاحظات المجلس، وجود تفاوت في مستوى احترام الأجل القانوني المحدد في ثلاثين (30) يومًا، إذ تم احترام هذا الأجل من طرف 20 حزبًا من أصل 26، أي بنسبة 77%. في المقابل، تجاوزت 6 أحزاب هذا الأجل، وهو ما يمثّل نسبة 23%، حيث تراوحت مدد التأخر بين يومين بالنسبة لحزبين، لتصل إلى أكثر من ستين يومًا بالنسبة لحزب واحد.

وأفضى فحص وتحليل الأجوبة المقدمة إلى تسجيل عدم قيام بعض الأحزاب بتقديم التبريرات الكافية، ولاسيما فيما يتعلق بإرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة، ومحتوى الحسابات السنوية المدلى بها، والإدلاء بتقارير الخبراء المحاسبين، واحترام القواعد المحاسبية المعمول بها، وإثبات تحصيل الموارد وصرف النفقات، وكيفيات التحصيل.

وفي السياق ذاته، وفي إطار جهوده المتواصلة الرامية إلى مواكبة الأحزاب السياسية لتجويد أدائها، قام المجلس بتوجيه استبيان إلى جميع الأحزاب التي قدّمت حساباتها (26 حزبًا)، بهدف تقييم مستوى التحسن الذي شهدته آليات تدبير هذه الأحزاب في مجالات التنظيم الإداري والمالي والمحاسبي، وإعداد وتنفيذ الميزانية، وتدبير الموارد البشرية. وقد توصل المجلس بأجوبة 19 حزبًا من أصل 26، مقابل 22 حزبًا من أصل 27 خلال سنة 2023، و23 حزبًا من أصل 29 خلال سنة 2022.

ومن خلال تحليل الأجوبة الواردة ضمن هذه الاستبيانات برسم الفترة 2022-2024، سجّل المجلس استمرار عدد من النقائص المرتبطة بمستوى التأطير والموارد البشرية، وبالتدبير الإداري والمالي. وتُسهم هذه النقائص، جزئيًا، في تفسير الملاحظات المسجَّلة بشأن التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب، وعدم تقيدها ببعض المقتضيات القانونية والتنظيمية المؤطّرة لماليتها.

ويتناول هذا التقرير، في **جزئه الأول**، المحاور المتعلقة بوضعية الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية، وبإرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة، أو غير المستعملة، أو غير المبررة، أو غير المثبت صرفها بوثائق الإثبات، إلى الخزينة. كما يشتمل هذا الجزء على تحليل وتدقيق تنفيذ النفقات وفحص صحتها، إلى جانب تقييم التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية. أمّا **الجزء الثاني** من التقرير، فيعرض نتائج التدقيق والفحص الخاصة بكل حزب سياسي، وفق المنهجية المبينة أعلاه.

وجدير بالذكر أنّ تدقيق حسابات الأحزاب السياسية من طرف المجلس الأعلى للحسابات، يكتسي أهمية كبرى في ترسيخ قيم النزاهة العمومية وتعزيز الثقة في المؤسسات، باعتباره آلية تضمن الشفافية في تدبير التمويل المخصّص للعمل الحزبي. وقد انعكس أثر هذه المراقبة في التقييم الدولي الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث حصل المغرب على النقطة الكاملة **7/7**، وفق المؤشر المتعلق بآليات مراقبة تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية.

الجزء الأول:

النتائج العامة لتدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي

أولًا: تحليل وضعية الموارد والنفقات المصرح بها للمجلس

1. تحليل وضعية الموارد المصرح بتحصيلها من طرف الأحزاب الستة والعشرين (26) التي أدلت بحساباتها

بلغت الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2024 ما مجموعه 131,81 مليون درهم، تتوزع تقريبا بالتساوي بين الدعم الممنوح من طرف الدولة (49,95%) والموارد الذاتية للأحزاب (50,05%).

جدول 1: توزيع موارد الأحزاب السياسية برسم سنة 2024 (26 حزبًا)

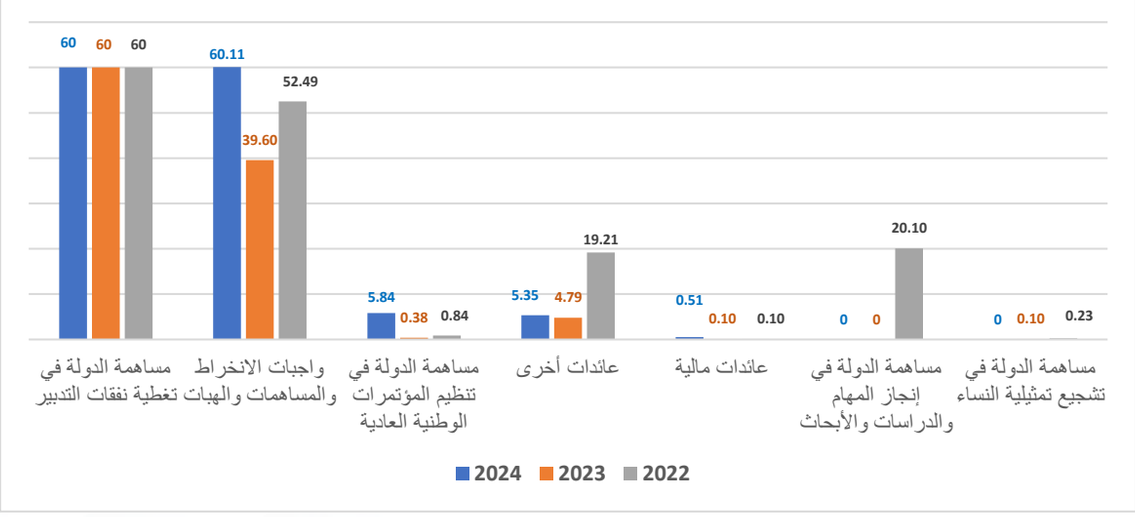
مساهمة الدولة في تغطية نفقات الأحزاب (بالدرهم)	**65.837.698,15**	التدبير	60.000.000,01
		إنجاز المهام والدراسات والأبحاث	لا شيء
		تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	5.837.698,14
		تشجيع تمثيلية النساء	لا شيء
الموارد الذاتية للأحزاب (بالدرهم)	**65.968.435,42**	واجبات الانخراط والمساهمات والهبات	60.108.892,58
		عائدات مالية	509.384,22
		عائدات أخرى	5.350.158,62
مجموع الموارد (بالدرهم)	**131.806.133,57**		

المصدر: معطيات مديرية الشؤون الانتخابية بوزارة الداخلية والحسابات السنوية للأحزاب السياسية

وقد شهدت هذه الموارد ارتفاعًا بنسبة 26% مقارنة مع سنة 2023 (104,97 مليون درهم)، وانخفاضًا بنسبة 14% مقارنة مع سنة 2022 (152,97 مليون درهم)، وذلك بالنظر إلى شمول موارد سنة 2022 لمبالغ الدعم السنوي الإضافي. ويُعزى هذا الارتفاع أساسًا إلى التطور الملحوظ المسجَّل على مستوى الموارد الذاتية للأحزاب، حيث انتقلت من 44,50 مليون درهم سنة 2023 إلى 65,97 مليون درهم سنة 2024، أي بنسبة زيادة تقارب 48%.

ويوضح المبيان التالي تطور هذه الموارد:

مبيان 1: تطور موارد الأحزاب التي أدلت بحساباتها برسم السنوات المالية 2022 إلى 2024 (مليون درهم)



المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية، معالجة المجلس الأعلى للحسابات

ويعرض الملحق 1 بتفصيل توزيع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم 2024.

1.1. 94% من مجموع الموارد المصرح بتحصيلها تعود لتسعة (9) أحزاب من بين 26

أظهرت المعطيات المتعلقة بالموارد المصرّح بها برسم سنة 2024، أن تسعة أحزاب صرحت بما يعادل 94% من إجمالي الموارد، بما مجموعه 124,36 مليون درهم من أصل 131,81 مليون درهم.

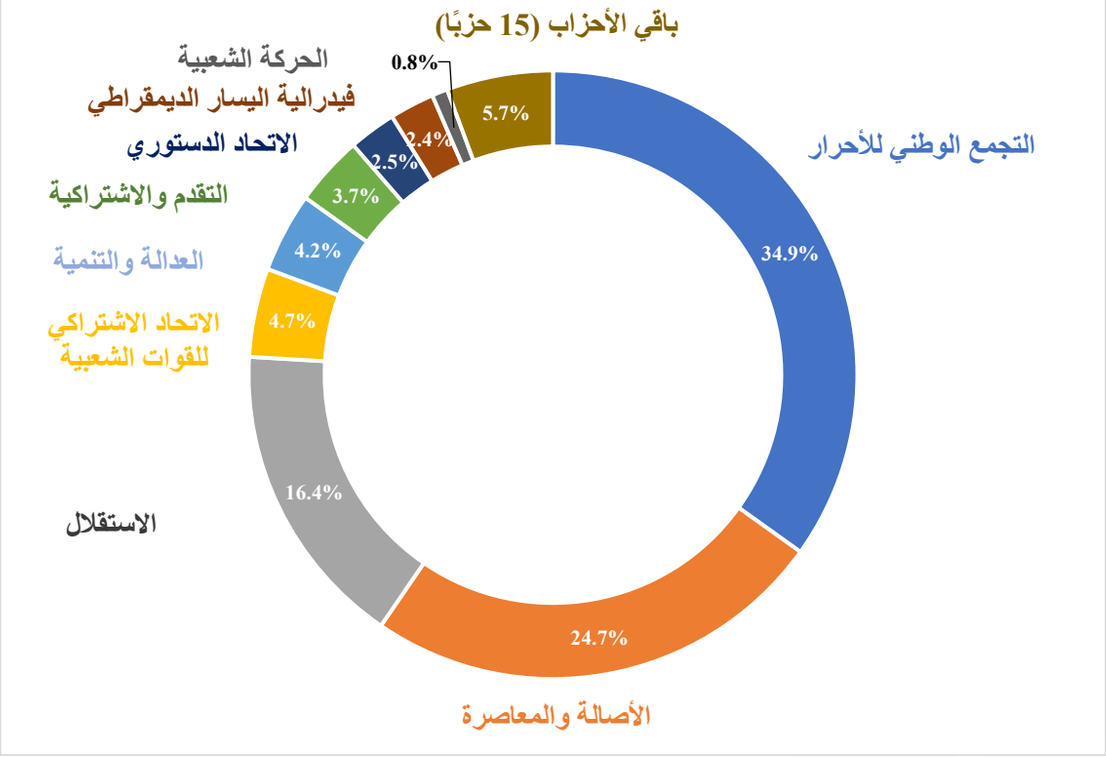
وقد سجّلت ثلاثة أحزاب موارد تراوحت بين 21 و46 مليون درهم، إذ بلغ حجم الموارد المصرّح بها من طرف حزب التجمع الوطني للأحرار 45,99 مليون درهم، يليه حزب الأصالة والمعاصرة بـ 32,51 مليون درهم، ثم حزب الاستقلال بـ 21,59 مليون درهم.

كما تراوحت الموارد المصرّح بها من طرف ستة أحزاب أخرى بين 1 و6 ملايين درهم. ويتعلق الأمر بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (6,21 مليون درهم)، وحزب العدالة والتنمية (5,58 مليون درهم)، وحزب التقدم والاشتراكية (4,91 مليون درهم)، وحزب الاتحاد الدستوري (3,32 مليون درهم)، إضافة إلى حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي (3,15 مليون درهم)، وحزب الحركة الشعبية (1,10 مليون درهم).

في المقابل، بلغ مجموع الموارد المصرّح بها من طرف خمسة عشر حزبًا 7,45 مليون درهم، أي ما يناهز 6% من إجمالي الموارد. ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية: الوسط الاجتماعي، العمل، الديمقراطيين الجدد، البيئة والتنمية المستدامة، الحرية والعدالة الاجتماعية، جبهة القوى الديمقراطية، المغربي الحر، الأمل، الشورى والاستقلال، الاشتراكي الموحد، الوحدة والديمقراطية، النهج الديمقراطي العمالي، المجتمع الديمقراطي، الإنصاف، الخضر المغربي.

كما لم يُصرح كل من حزب النهضة والحزب الديمقراطي الوطني بأي موارد خلال السنة المالية المعنية. ويوضح المبيان التالي توزيع هذه الموارد:

مبيان 2: توزيع مجموع الموارد العائدة ل 26 حزبًا برسم سنة 2024



2.1. زيادة الموارد الذاتية للأحزاب بنسبة 48% ارتباطا بارتفاع عائدات واجبات الانخراط ومساهمات المنتخبين والهبات مقارنة مع سنة 2023

بلغ إجمالي الموارد الذاتية للأحزاب السياسية خلال سنة 2024، ما قدره 65,97 مليون درهم، مسجّلا بذلك ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة تتجاوز 48% مقارنة مع سنة 2023 (44,49 مليون درهم). وفي المقابل، عرفت هذه الموارد تراجعًا لدى ثمانية أحزاب، وهي: الحركة الشعبية وجبهة القوى الديمقراطية والحزب الاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي والديمقراطيون الجدد والإنصاف والخضر المغربي والوسط الاجتماعي.

وتتوزع هذه الموارد بين واجبات الانخراط والمساهمات والهبات (91,12%)، والعائدات غير الجارية (8,11%)، والعائدات المالية (0,77%).

ويُعزى الارتفاع الإجمالي المسجّل إلى التطور الملحوظ على مستوى واجبات الانخراط ومساهمات المنتخبين والهبات، التي انتقلت من 39,60 مليون درهم سنة 2023 إلى 60,11 مليون درهم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 52%. وقد استفادت من هذا الارتفاع بالأساس أحزاب الأصالة والمعاصرة والاستقلال والتجمع الوطني للأحرار والعدالة والتنمية، بالإضافة إلى حزبي الوحدة والديمقراطية والنهج الديمقراطي العمالي اللذين لم يصرّحا بأي موارد خلال سنة 2023.

وفي السياق ذاته، شهدت العائدات المالية ارتفاعًا، حيث بلغت 509.384,22 درهم سنة 2024 مقابل 104.253,78 درهم سنة 2023. ويرجع هذا الارتفاع بالأساس إلى ما حققه كل من حزب التجمع الوطني للأحرار، الذي انتقلت عائداته المالية من 41.955,97 درهم إلى 380.754,32 درهم، وحزب العدالة والتنمية الذي ارتفعت عائداته من 62.236,09 درهم إلى 119.292,76 درهم.

كما سجلت العائدات غير الجارية ارتفاعًا بنسبة 12%، حيث بلغت 5.350.158,62 درهم سنة 2024 مقابل 4.792.699,65 درهم سنة 2023. وقد شمل هذا التطور على وجه الخصوص حزب التجمع الوطني للأحرار، الذي ارتفعت عائداته غير الجارية من 3.500,00 درهم إلى 522.177,92 درهم، وحزب التقدم والاشتراكية الذي انتقلت عائداته من 171.959,40 درهم إلى 448.074,24 درهم، إضافة إلى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي ارتفعت عائداته من 75.315,74 درهم إلى 278.256,47 درهم.

ويعرض الجدول التالي تطور الموارد الذاتية للأحزاب السياسية خلال الفترة المذكورة.

جدول 2: تطور الموارد الذاتية المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية خلال الفترة 2022-2024 (بالدرهم)

الموارد الذاتية	2022	2023	نسبة التطور	2024	نسبة التطور
واجبات الانخراط والمساهمات والهبات	52.487.547,54	39.598.194,47	% (-25)	60.108.892,58	%52
عائدات غير جارية	19.208.781,20	4.792.699,65	% (-75)	5.350.158,62	%12
عائدات مالية	95.473,16	104.253,78	%9	509.384,22	%389
المجموع (بالدرهم)	**71.791.801,90**	**44.495.147,90**	**%(-38)**	**65.968.435,42**	%48

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

3.1. صرف 46% من اعتمادات الدعم العمومي المرصودة بقانون المالية لفائدة 17 حزبًا من بين 26 خلال سنة 2024

رصدت الدولة، في إطار قانون المالية لسنة 2024، اعتمادات مالية بقيمة 142 مليون درهم، مقابل 140 مليون درهم خلال سنة 2023، وذلك لتغطية الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها، وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية، وتغطية المصاريف المرتبطة بالمهام والدراسات والأبحاث، عملًا بالمقتضيات المنصوص عليها في المادة 33 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية. وقد تم صرف **46%** من هذه الاعتمادات، البالغ مجموعها 65,84 مليون درهم، لفائدة 17 حزبًا من أصل 33، مسجلا ارتفاعًا بنسبة 9% مقارنة مع سنة 2023 (60,48 مليون درهم).

غير أنه يلاحظ عدم صرف أي مبلغ من الدعم المخصص لتغطية المصاريف المرتبطة بالمهام والدراسات والأبحاث التي تنجزها الأحزاب السياسية، خلال السنة نفسها، وذلك في انتظار تأهيل الإطار القانوني المنظم لمنح هذا الدعم على إثر الملاحظات المثارة من طرف المجلس في تقريره لسنة 2022.

جدول 3: تطور مبالغ الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية خلال الفترة 2022-2024 (بالدرهم)

مساهمة الدولة في تغطية مصاريف الأحزاب السياسية	2022	2023	2024
مصاريف التدبير	60.000.000,01	60.000.000,01	60.000.000,01
تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	842.796,00	375.000,00	5.837.698,14
المهام والدراسات والأبحاث	20.100.000,00	-	-
تشجيع تمثيلية النساء	230.757,16	100.813,2	-
المجموع	81.173.553,17	60.475.813,21	65.837.698,14
نسبة التطور		% (-25,5)	%+8,8

المصدر: معطيات مديرية الشؤون الانتخابية بوزارة الداخلية والحسابات السنوية للأحزاب السياسية

وفي المقابل، واستنادًا إلى المعطيات المتوصل بها من المصالح المختصة بوزارة الداخلية، لم يتم صرف الدعم العمومي لفائدة 16 حزبًا، لعدم استيفائها شرطًا أو أكثر من الشروط القانونية المطلوبة للاستفادة من الدعم.

وتشمل كل من حزب الحركة الشعبية وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية والحزب الاشتراكي الموحد وحزب الخضر المغربي والوحدة والديمقراطية وحزب الإنصاف وحزب النهضة والفضيلة وحزب النهضة وحزب الإصلاح والتنمية وحزب المجتمع الديمقراطي والاتحاد المغربي للديمقراطية والحزب الديمقراطي الوطني وحزب العهد الديمقراطي والنهج الديمقراطي العمالي والقوات المواطنة والاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

4.1. دعم عمومي يناهز 50% من مجموع موارد الأحزاب السياسية

بلغت نسبة التمويل العمومي برسم سنة 2024، ما يناهز 50% من مجموع الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية، مقابل 58% خلال سنة 2023، و53% خلال سنة 2022. وقد اتسمت هذه الحصة بتفاوت ملحوظ بين الأحزاب، حيث مثّل التمويل العمومي نسبة 100% بالنسبة لستة أحزاب، وتراوح بين 75% و99% لدى ستة أحزاب أخرى، وبين 31% و74% بالنسبة لخمسة أحزاب. بينما لم تستفد باقي الأحزاب (16 حزبًا) من أي تمويل عمومي.

جدول 4: حصة الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية برسم سنة 2024 من مجموع الموارد (17 حزبًا)

حصة الدعم العمومي		الأحزاب السياسية	الدعم العمومي (بالدرهم)	الموارد الذاتية (بالدرهم)	مجموع الموارد (بالدرهم)	نسبة الدعم العمومي
%100 (6 أحزاب)	1	حزب جبهة القوى الديمقراطية	750.000,00	0	750.000,00	%100
	2	الحزب المغربي الحر	750.000,00	0	750.000,00	%100
	3	حزب الأمل	750.000,00	0	750.000,00	%100
	4	حزب الشورى والاستقلال	750.000,00	0	750.000,00	%100
	5	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	750.000,00	494,47	750.494,47	%100 ≈
	6	حزب البيئة والتنمية المستدامة	750.000,00	1.268,17	751.268,07	%100 ≈
75% إلى 99% (6 أحزاب)	7	حزب الديمقراطيين الجدد	750.000,00	9.400,00	759.400,00	%99
	8	حزب الاتحاد الدستوري	3.261.112,22	62.981,70	3.324.093,92	%98
	9	حزب العمل	750.000,00	30.000,00	780.000,00	%96
	10	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	3.000.000,00	154.951,60	3.154.951,60	%95
	11	حزب الوسط الاجتماعي	750.000,00	130.000,00	880.000,00	%85
	12	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	4.827.240,08	1.383.856,47	6.211.096,55	%78
أقل من 75% (5 أحزاب)	13	حزب التقدم والاشتراكية	3.626.988,04	1.284.514,24	4.911.502,28	%74
	14	حزب الأصالة والمعاصرة	17.513.094,42	14.994.045,51	32.507.139,93	%54
	15	حزب العدالة والتنمية	2.634.066,64	2.942.509,93	5.576.576,57	%47
	16	حزب الاستقلال	10.191.463,26	11.397.090,00	21.588.553,26	%47
	17	حزب التجمع الوطني للأحرار	14.033.733,49	31.953.932,24	45.987.665,73	%31
أحزاب لم تستفد من دعم الدولة (16 حزبا)	18	حزب الحركة الشعبية	-	1.094.047,41	1.094.047,41	-
	19	الحزب الاشتراكي الموحد	-	279.261,84	279.261,84	-
	20	حزب الوحدة والديمقراطية	-	140.000,00	140.000,00	-
	21	حزب النهج الديمقراطي العمالي	-	90.500,00	90.500,00	-
	22	حزب المجتمع الديمقراطي	-	17.837,14	17.837,14	-
	23	حزب الإنصاف	-	1.740,00	1.740,00	-
	24	حزب الخضر المغربي	-	4,80	4,80	-
	25	حزب النهضة	-	0	0	-
	26	الحزب الديمقراطي الوطني	-	0	0	-
	27	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	-	-	-	-
	28	حزب الإصلاح والتنمية	-	-	-	-
	29	حزب النهضة والفضيلة	-	-	-	-
	30	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	-	-	-	-
	31	حزب العهد الديمقراطي	-	-	-	-
	32	حزب القوات المواطنة	-	-	-	-
	33	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	-	-	-	-
المجموع العام			**65.837.698,14**	**65.968.453,42**	**131.806.133,57**	**%50**

المصدر: معطيات مديرية الشؤون الانتخابية بوزارة الداخلية والحسابات السنوية للأحزاب السياسية، معالجة المجلس الأعلى للحسابات

5.1. حزب واحد، من بين 26 استفاد من مساهمة الدولة لتنظيم مؤتمره الوطني العادي بقيمة 5,84 مليون درهم

خلال سنة 2024، استفاد حزب واحد وهو حزب الأصالة والمعاصرة، من دعم الدولة المخصّص للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية، وذلك بمبلغ قدره 5.837.698,14 درهم.

وفي المقابل، لم يُصرف هذا الدعم لكلٍّ من حزب الاستقلال والحزب الديمقراطي الوطني، لعدم استيفائهما شرطًا أو أكثر من الشروط القانونية اللازمة للاستفادة من المساهمة العمومية المخصّصة لتنظيم المؤتمرات الوطنية العادية.

6.1. عدم تصريح أي حزب سياسي بما يفيد استفادته من الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء

في إطار صندوق الدعم المتعلق بتشجيع تمثيلية النساء، تقوم وزارة الداخلية سنويًا بالإعلان عن طلبات إبداء الاهتمام لتمويل المشاريع لفائدة الأحزاب السياسية والجمعيات المغربية الناشطة في مجال بناء قدرات النساء في ما يتعلق بالمشاركة السياسية وتدبير الشأن العام. ويُحدد سقف دعم الدولة في مبلغ 200.000 درهم لكل مشروع، في حدود 70% من التكلفة الإجمالية له (وذلك بموجب القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 14-618 بتاريخ 3 مارس 2014 المتعلق بمنح الدعم المخصص لتعزيز تمثيلية النساء).

وفي هذا الإطار، لم يُصرّح أي حزب سياسي باستفادته من الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء برسم سنة 2024، مقابل استفادة حزب واحد خلال سنة 2023، وهو حزب الاتحاد الاشتراكي، بمبلغ قدره 100.813,20 درهم. كما استفاد حزب واحد من هذا الدعم خلال سنة 2022، وهو حزب الحركة الشعبية، بمبلغ 230.757,16 درهم.

ويبين **الملحق 2** توزيع الدعم العمومي في إطار تشجيع تمثيلية النساء خلال الفترة 2020-2024.

2. تحليل وضعية النفقات المصرح بصرفها من طرف 26 حزبًا

1.2. تنفيذ ما يناهز 73% من النفقات الإجمالية من طرف ثلاثة أحزاب من بين 26

تم خلال سنة 2024 تنفيذ ما يقارب 73% من مجموع النفقات المصرّح بصرفها من طرف ثلاثة أحزاب، أي ما يعادل 90 مليون درهم من أصل 123,81 مليون درهم. في المقابل، أنجزت ستة أحزاب ما نسبته 21%، بينما لم تتجاوز نفقات سبعة عشر حزبًا نسبة 6% من هذا المجموع.

وفي هذا الإطار، أنجز كل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال ما بين 22% و28% من إجمالي النفقات المصرّح بها. كما نفذت أحزاب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والعدالة والتنمية، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، والاتحاد الدستوري، والتقدم والاشتراكية، والحركة الشعبية ما بين 2% و5% من مجموع النفقات المصرّح بها.

بينما أنجز كل واحد من باقي الأحزاب السبعة عشر نسبة تنفيذ للنفقات تقل عن 1% من إجمالي النفقات المصرّح بها برسم السنة المالية المعنية.

جدول 5: توزيع نفقات الأحزاب السياسية حسب نسبة مساهمتها في إجمالي النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية (26 حزبًا)

نسبة المساهمة في إجمالي النفقات المصرح بها	الحزب	المبلغ بالدرهم	النسبة	
ما بين 22% و28%	.1 حزب التجمع الوطني للأحرار	34 269 307,22	%27,68	%72,69 (3 أحزاب)
	.2 حزب الاستقلال	28 086 476,62	%22,68	
	.3 حزب الأصالة والمعاصرة	27 646 975,02	%22,33	
ما بين 2% و5%	.4 حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	6 010 079,28	%4,85	%20,66 (6 أحزاب)
	.5 حزب العدالة والتنمية	4 936 934,61	%3,99	
	.6 حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	4 305 327,46	%3,48	
	.7 حزب الاتحاد الدستوري	3 973 810,20	%3,21	
	.8 حزب التقدم والاشتراكية	3 691 185,63	%2,98	
	.9 حزب الحركة الشعبية	2 666 016,18	%2,15	
أقل من 1%	.10 حزب الديمقراطيين الجدد	820 853,49	%0,66	%6,65 (17 حزبا)
	.11 حزب الوسط الاجتماعي	794 348,64	%0,64	
	.12 حزب العمل	781 476,88	%0,63	
	.13 حزب الشورى والاستقلال	766 546,44	%0,62	
	.14 الحزب المغربي الحر	763 573,12	%0,62	
	.15 حزب جبهة القوى الديمقراطية	760 564,96	%0,61	
	.16 حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	756 045,75	%0,61	
	.17 حزب الأمل	743 583,00	%0,60	
	.18 حزب الخضر المغربي	569 725,81	%0,46	
	.19 حزب البيئة والتنمية المستدامة	561 966,77	%0,45	
	.20 الحزب الاشتراكي الموحد	285 261,84	%0,23	
	.21 حزب الوحدة والديمقراطية	234 824,28	%0,19	
	.22 حزب الإنصاف	152 509,88	%0,12	
	.23 حزب المجتمع الديمقراطي	107 903,37	%0,09	
	.24 حزب النهج الديمقراطي العمالي	86 144,60	%0,07	
	.25 حزب النهضة	35 999,15	%0,03	
	.26 الحزب الديمقراطي الوطني	4 212,28	%0,003	
أحزاب لم تقدم حساباتها (7 أحزاب)	.27 حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية			
	.28 حزب الإصلاح والتنمية			
	.29 حزب النهضة والفضيلة			
	.30 حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية			
	.31 حزب العهد الديمقراطي			
	.32 حزب القوات المواطنة			
	.33 حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية			
المجموع العام		123 811 652,48	%100	

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية، معالجة المجلس الأعلى للحسابات

ويلخص **الملحق 3** تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات المنجزة خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2024.

2.2. 73% من النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب الستة والعشرين (26) برسم سنة 2024، تتعلق بتكاليف التدبير

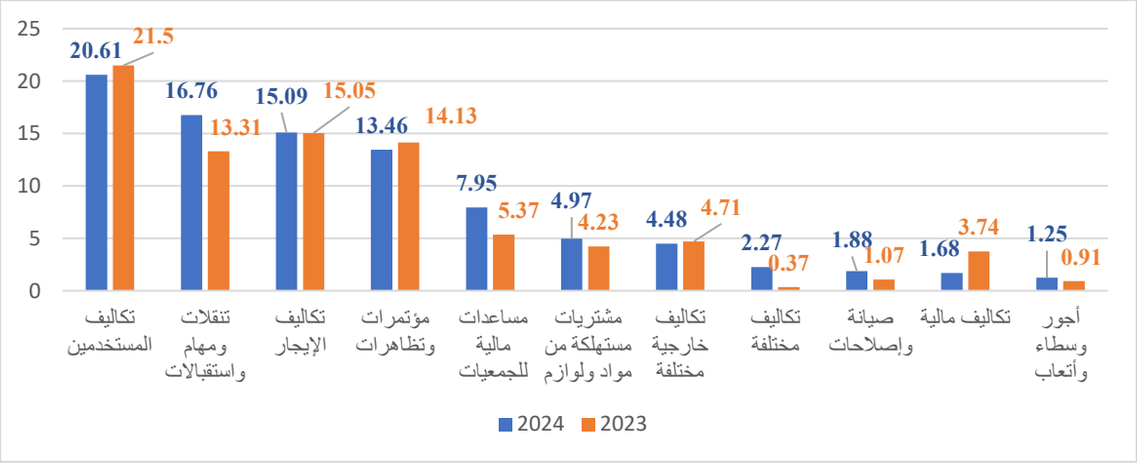
تُظهر بنية النفقات المصرّح بها من طرف الأحزاب السياسية خلال سنة 2024 هيمنة تكاليف التدبير، التي بلغت 90,41 مليون درهم، وهو ما يمثل 73% من مجموع النفقات الإجمالية البالغة 123,81 مليون درهم.

وفي المقابل، وُجه مبلغ 23,82 مليون درهم، أي ما يعادل 19% من مجموع النفقات، لتغطية تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية، بينما خُصص مبلغ 9,59 مليون درهم، الذي يمثل نسبة 8%، لاقتناء الأصول الثابتة.

3.2. ارتفاع تكاليف تدبير الأحزاب بنسبة 7% مقارنة مع سنة 2023 نتيجة ارتفاع التكاليف المتعلقة بالتنقلات والمهام والاستقبالات وكذا المساعدات المالية للجمعيات

بلغت تكاليف التدبير خلال سنة 2024 ما مجموعه 90,41 مليون درهم، مقابل 84,39 مليون درهم خلال سنة 2023، مسجّلة بذلك ارتفاعًا بنسبة 7% مقارنة بالسنة السابقة، كما يوضّح ذلك المبيان التالي.

مبيان 3: تطور تكاليف تدبير الأحزاب السياسية برسم سنتي 2023 و2024 حسب طبيعتها (مليون درهم)



المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية، معالجة المجلس الأعلى للحسابات

وتوزعت تكاليف التدبير برسم سنة 2024 على مجموعة من المجالات الرئيسية، حيث شكّلت تكاليف المستخدمين الحصة الأكبر، بنسبة 22,80%، تلتها تكاليف التنقلات والمهام والاستقبالات، بنسبة 18,53%، ثم تكاليف الإيجار، بنسبة 16,69%. كما بلغت تكاليف التظاهرات ما نسبته 14,89%، والمساعدات المالية المقدمة للجمعيات بنسبة 8,80%. أما تكاليف المشتريات من المواد واللوازم فقد بلغت 5,50%، تليها التكاليف الخارجية المختلفة بنسبة 4,96%، ثم التكاليف الأخرى المختلفة بنسبة 2,51%، إضافة إلى تكاليف الصيانة والإصلاح بنسبة 2,08%، والتكاليف المالية بنسبة 1,86%، وأخيرًا تكاليف الأجور والوسطاء بنسبة 1,38%.

4.2. صرف 23,82 مليون درهم من طرف ثلاثة أحزاب لتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية

بلغت مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية خلال سنة 2024، ما مجموعه 23.820.226,00 درهم، وذلك بمناسبة عقد ثلاثة أحزاب لمؤتمراتها الوطنية العادية. ويُقابِل هذا المبلغ مصاريف لا تتجاوز 1.214.034,48 درهم صرّفتها ثلاثة أحزاب خلال سنة 2023، مقابل 19,90 مليون درهم خُصِّصت لتنظيم مؤتمرات 13 حزبًا خلال سنة 2022.

ويبيّن الجدول التالي تفاصيل المصاريف المصرّح بصرفها من طرف هذه الأحزاب الثلاثة خلال سنة 2024:

جدول 6: المصاريف المصرّح بصرفها لتنظيم المؤتمرات الوطنية العادية (3 أحزاب)

	الأحزاب السياسية	مجموع النفقات المصرح بها من طرف الحزب (بالدرهم)	مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	
			المبلغ (بالدرهم)	النسبة
1	حزب الاستقلال	28.086.476,62	12.651.496,00	%45,04
2	حزب الأصالة والمعاصرة	27.646.975,02	11.167.230,00	%40,39
3	الحزب الديمقراطي الوطني	4.212,28	1.500,00	%35,61
	المجموع	**55.737.663,92**	**23.820.226,00**	

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

تُظهر المعطيات أن نفقات تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية شكّلت نسبة مهمة من النفقات الإجمالية للأحزاب الثلاثة خلال سنة 2024، إذ خصّص حزب الاستقلال ما نسبته 45% من مجموع نفقاته لتنظيم مؤتمره الوطني العادي، بينما رصد حزب الأصالة والمعاصرة ما نسبته 40% من نفقاته الإجمالية للغرض نفسه. أمّا الحزب الديمقراطي الوطني، فقد بلغت نسبة نفقات مؤتمره الوطني 35% من مجموع نفقاته، بمبلغ لا يتجاوز 1.500,00 درهم من أصل 4.212,28 درهم..

5.2. اقتناء أصول ثابتة بقيمة 9,59 مليون درهم من طرف 13 حزبًا من بين 26

صرّح 13 حزبًا خلال سنة 2024 بنفقات مرتبطة باقتناء أصول ثابتة بلغت ما مجموعه 9,59 مليون درهم، مسجّلة بذلك ارتفاعًا مقارنة بسنة 2023 (5,08 مليون درهم)، وبسنة 2022 (6,63 مليون درهم).

جدول 7: النفقات المتعلقة باقتناء أصول ثابتة (13 حزبًا)

	الأحزاب السياسية	مجموع النفقات المصرح بها من طرف الحزب بالدرهم	اقتناء أصول ثابتة	
			المبلغ بالدرهم	النسبة
1	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	4 305 327,46	3 094 645,08	% 71,88
2	الحزب المغربي الحر	763 573,12	315 131,40	% 41,27
3	حزب الاتحاد الدستوري	3 973 810,20	989 044,00	% 24,89
4	حزب العدالة والتنمية	4 936 934,61	824 160,00	% 16,69
5	حزب الوسط الاجتماعي	794 348,64	67 029,75	% 8,44
6	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	6 010 079,28	498 976,00	% 8,30
7	حزب التجمع الوطني للأحرار	34 269 307,22	2 725 329,20	% 7,95
8	حزب الاستقلال	28 086 476,62	993 579,23	% 3,54
9	الحزب الاشتراكي الموحد	285 261,84	6 000,00	% 2,10
10	حزب الأمل	743 583,00	7 774,50	% 1,05
11	حزب البيئة والتنمية المستدامة	561 966,77	4 272,00	% 0,76
12	حزب الحركة الشعبية	2 666 016,18	7 300,00	% 0,27
13	حزب الأصالة والمعاصرة	27 646 975,02	52 235,60	% 0,19
	المجموع	**115 043 659,96**	**9 585 476,76**	**% 8,33**

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

ويُبرز تحليل المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، وجود تفاوت ملحوظ في مستوى الإنفاق المخصّص لاقتناء الأصول الثابتة بين الأحزاب السياسية. فقد خصص حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي أعلى نسبة من نفقاته لهذا الغرض، حيث بلغت 71,88%، تلاه الحزب المغربي الحر بنسبة 41,27%، ثم حزب الاتحاد الدستوري بنسبة 24,89%، وحزب العدالة والتنمية بنسبة 16,69%.

كما سجّلت بعض الأحزاب نسبًا متوسطة أو محدودة من إنفاقها على الأصول الثابتة، من بينها حزب الوسط الاجتماعي بنسبة 8,44%، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بنسبة 8,30%، وحزب التجمع الوطني للأحرار بنسبة 7,95%، وحزب الاستقلال بنسبة 3,54%، والحزب الاشتراكي الموحد 2,10%

وفي المقابل، لم تتجاوز نسبة الإنفاق المخصّص للأصول الثابتة لدى عدد من الأحزاب عتبة 1% من مجموع نفقاتها، كما هو الحال بالنسبة لكل من حزب الأمل وحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب الحركة الشعبية وحزب الأصالة والمعاصرة. في حين لم تصرّح باقي الأحزاب بأي نفقات مخصّصة لاقتناء الأصول الثابتة.

ويبين **الملحق** (4) بشكل تفصيلي توزيع النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية حسب طبيعتها.

ثانياً: نتائج تدقيق الموارد وفحص صحة النفقات

1. صحة الموارد: تسجيل نقائص في دعم التحصيل بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا بنسبة 6,59% من مجموع الموارد المصرّح بها (10 أحزاب من بين 26)

خلال سنة 2024، بلغ مجموع الموارد التي كانت موضوع ملاحظات من طرف المجلس ما يقارب 8,68 ملايين درهم. وقد شملت هذه الملاحظات عشرة أحزاب، وهي: حزب الأصالة والمعاصرة، حزب الاستقلال، حزب الاشتراكي الموحد، حزب الإنصاف، حزب الخضر المغربي، حزب الوحدة والديمقراطية، حزب الشورى والاستقلال، حزب العمل، حزب المجتمع الديمقراطي، وحزب النهج الديمقراطي العمالي؛ وهو ما يمثل نسبة 6,59% من مجموع الموارد المصرّح بها، البالغة 131,81 مليون درهم. وتمثل هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2023 (1,64%) وبسنة 2022 (3%).

وفيما يلي أبرز الملاحظات المسجلة في هذا الإطار:

1.1. تحصيل موارد ذاتية بقيمة 5.536.759,30 درهم غير مدعَّمة بوثائق الإثبات القانونية من طرف 8 أحزاب

سجّل المجلس نقائص مرتبطة بدعم تحصيل جزء من الموارد المصرّح بها من طرف ثمانية أحزاب بوثائق الإثبات القانونية، إذ لم يتم دعم تحصيل مبلغ إجمالي قدره 5.536.759,30 درهم (مقابل 853.164,60 درهم سنة 2023 من طرف أربعة أحزاب) بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب، المحددة بالملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخاصة ما يتعلق بإعلان العمليات الدائنة أو إيصالات دفع النقود وما يفيد تحصيل الموارد.

وتهم هذه النقائص الأحزاب التالية:

1. حزب الأصالة والمعاصرة: قام الحزب بتحصيل أربع شيكات بمبلغ إجمالي قدره 4.490.000,00 درهم، احتُسبت ضمن مساهمات المنتخبين، دون إرفاق هذه العمليات بوثائق الإثبات، ولاسيما الإعلانات المتعلقة بالعمليات الدائنة أو أي وثائق أخرى تُثبت عملية التحصيل وتُبيّن هوية المساهمين المعنيين؛
2. الحزب الاشتراكي الموحد: دعم الحزب تحصيل واجبات الانخراط والمساهمات بمبلغ إجمالي قدره 538.400,00 درهم بأوراق الصندوق فقط (pièces de caisse)، دون إرفاقها بإيصالات دفع النقود أو بأي مستند يثبت التحصيل ويُبيّن هوية المانح؛
3. حزب الخضر المغربي: تلقى الحزب موارد مالية بمبلغ إجمالي قدره 210.800,00 درهم دون دعم عملية تحصيلها بوثائق الإثبات، وخاصة الإعلانات المتعلقة بالعمليات الدائنة أو إيصالات دفع النقود أو أي وثائق أخرى تُثبت عملية التحصيل وتُبرز هوية المساهمين؛
4. حزب الوحدة والديمقراطية: سجّل الحزب بتاريخ فاتح يناير 2024 عملية تحصيل مبالغ دين بالصندوق قدره 101.559,30 درهم، دون الإدلاء بوثائق الإثبات القانونية، خصوصًا إيصالات دفع النقود أو المستندات المحاسبية التي تُثبت مصدر المبالغ المحصلة وطبيعتها؛
5. حزب النهج الديمقراطي العمالي: تم تحصيل عائدات بمبلغ 90.500,00 درهم دون الإدلاء بإعلانات العمليات الدائنة أو إيصالات دفع النقود أو أي وثيقة تُثبت تحصيل هذه المبالغ؛

6. حزب المجتمع الديمقراطي: توصّل الحزب بقروض عن طريق الصندوق بمبلغ إجمالي قدره 71.500,00 درهم دون تقديم إيصالات دفع النقود أو ما يثبت تحصيل هذه الموارد؛

7. حزب العمل: لم يُدعّم الحزب تحصيل عائدات بمبلغ إجمالي قدره 30.000,00 درهم بوثائق الإثبات القانونية المحددة في قائمة الوثائق المثبتة للموارد، واكتفى بالإدلاء بجدول يتضمن أسماء المانحين؛

8. حزب الشورى والاستقلال: قام الحزب بإيداع مبلغ 4.000,00 درهم في الصندوق دون تقديم أي وثيقة إثبات قانونية لدعم عملية التحصيل.

جدول 8: وضعية تحصيل موارد الأحزاب السياسية غير المدعَّمة بوثائق الإثبات القانونية (8 أحزاب)

	الحزب السياسي	موارد لم تقدم بشأن تحصيلها وثائق الإثبات القانونية ضمن الحساب السنوي أو خلال المرحلة التواجهية (بالدرهم)
1	حزب الأصالة والمعاصرة	4.490.000,00
2	الحزب الاشتراكي الموحد	538.400,00
3	حزب الخضر المغربي	210.800,00
4	حزب الوحدة والديمقراطية	101.559,30 (*)
5	حزب النهج الديمقراطي العمالي	90.500,00
6	حزب المجتمع الديمقراطي	71.500,00
7	حزب العمل	30.000,00
8	حزب الشورى والاستقلال	4.000,00
	المجموع	**5.536.759,30**

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

(*) تم تسجيل ملاحظتين بشأن المبلغ المذكور، تتعلقان بعدم دعم تحصيله بوثائق الإثبات القانونية وبعدم احترام سقف التحصيل نقدًا؛ وبناءً عليه، تم احتسابه مرة واحدة عند تحديد النسبة الإجمالية للموارد موضوع النقائص المسجَّلة (6,59%).

2.1. الاستخلاص نقدًا لمبالغ قدرها 3.244.259,30 درهم من خلال تسديدات تتجاوز السقف القانوني (10.000 درهم) بالنسبة لخمسة (5) أحزاب أي ما يمثل نسبة 2,46% من مجموع الموارد المصرح بها برسم سنة 2024

قامت خمسة أحزاب بتحصيل مبالغ نقدًا بلغ مجموعها 3.244.259,30 درهم (مقابل 865.900,00 درهم خلال سنة 2023 من طرف خمسة أحزاب)، وذلك من خلال تسديدات تتجاوز قيمة كل واحدة منها السقف المحدد قانونًا في 10.000 درهم، وفق مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، التي تنص على وجوب أداء كل مبلغ يساوي أو يفوق 10.000 درهم لفائدة حزب سياسي بواسطة شيك بنكي أو بريدي.

ويتعلق الأمر بكل من: حزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال وحزب الخضر المغربي وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب الإنصاف.

جدول 9: وضعية تحصيل موارد الأحزاب السياسية عبر تسديدات تتجاوز سقف التحصيل نقدا (5 أحزاب)

	الحزب السياسي	مبالغ محصلة نقدا لفائدة الحزب رغم تجاوز قيمتها 10.000 درهم (بالدرهم)
1	حزب الاستقلال	1.505.000,00
2	حزب الأصالة والمعاصرة	1.473.700,00
3	حزب الخضر المغربي	118.000,00
4	حزب الوحدة والديمقراطية	101.559,30 (*)
5	حزب الإنصاف	46.000,00
	المجموع	**3.244.259,30**

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

(*) تم تسجيل ملاحظتين بشأن المبلغ المذكور، تتعلقان بعدم دعم تحصيله بوثائق الإثبات القانونية وبعدم احترام سقف التحصيل نقدًا؛ وبناءً عليه، تم احتسابه مرة واحدة عند تحديد النسبة الإجمالية للموارد موضوع النقائص المسجَّلة (6,59%).

ويبين **الملحق** 5 النقائص المسجلة على مستوى دعم تحصيل الموارد الذاتية المصرح بها بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا من طرف الأحزاب السياسية برسم 2024.

2. صحة النفقات: تسجيل نقائص على مستوى دعم صرف 8,03% من مجموع النفقات المصرّح بها بوثائق الإثبات القانونية (19 حزبا من بين 26)

بلغ مجموع النفقات التي لاحظ المجلس بشأنها نقائص ما يناهز 9,95 مليون درهم من أصل 123,81 مليون درهم، أي ما يعادل 8,03% من مجموع النفقات المصرّح بصرفها، مقابل 6,27% خلال سنة 2023 و26% خلال سنة 2022.

وشملت هذه النقائص تسعة عشر حزبا، وهي: حزب الأصالة والمعاصرة، حزب الاستقلال، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب الحركة الشعبية، حزب الاتحاد الدستوري، حزب العدالة والتنمية، الحزب الاشتراكي الموحد، حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، حزب الديمقراطيين الجدد، الحزب المغربي الحر، حزب الأمل، حزب الإنصاف، حزب الخضر المغربي، حزب الوسط الاجتماعي، حزب الشورى والاستقلال، حزب الحرية والعدالة الاجتماعية، حزب العمل، حزب المجتمع الديمقراطي، وحزب النهج الديمقراطي العمالي.

وتوزعت هذه النقائص بين نفقات لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات القانونية (85,86%)، ونفقات مدعّمة بوثائق إثبات غير كافية (14%)، وأخرى مدعّمة بوثائق معنونة باسم غير اسم الحزب (0,14%). وتُعزى هذه الوضعية أساسا إلى عدم الإدلاء ببعض الوثائق والمستندات المثبتة المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية، ولا سيما تلك المتعلقة بمصاريف التمثيليات المحلية للأحزاب أو بصرف أجور المستخدمين والتعويضات.

وفيما يلي الملاحظات المسجّلة بهذا الخصوص:

1.2. عدم دعم صرف نفقات بقيمة 8,54 مليون درهم بأي وثيقة إثبات قانونية، بما يمثل 6,90% من إجمالي النفقات المصرح بها (12 حزبا من أصل 26)

1.1.2. عدم دعم أربعة (4) أحزاب لصرف أجور مستخدميها بالوثائق القانونية المثبتة (6,35% من نفقات الأحزاب المعنية)

لم يتم دعم صرف النفقات المتعلقة بأجور وتعويضات مستخدمي أربعة أحزاب، بما في ذلك المساهمات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بوثائق الإثبات القانونية، وذلك بمبلغ إجمالي يناهز 2,08 مليون درهم، أي ما يمثل 6,35% من مجموع النفقات المصرّح بها من طرف الأحزاب المعنية و1,68% من إجمالي النفقات المصرّح بها من طرف مجموع الأحزاب السياسية. وعرفت هذه النسبة الأخيرة انخفاضًا ملحوظًا مقارنة بسنة 2023 (3,72%).

جدول 10: وضعية النفقات المتعلقة بصرف أجور وتعويضات المستخدمين غير المدعَّمة بأي وثيقة من وثائق الإثبات القانونية (أربعة أحزاب)

رقم	الحزب السياسي	مجموع النفقات المصرح بها (درهم)	مبالغ الأجور والتعويضات غير المُدعّمة بوثائق الإثبات القانونية (بالدرهم)	النسبة
1	الحزب الاشتراكي الموحد	285.261,84	70.322,32	%24,65
2	حزب المجتمع الديمقراطي	107.903,37	23.400,00	%21,69
3	حزب الاستقلال	28.086.476,62	1.865.321,12	%6,64
4	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	4.305.327,46	122.400,00	%2,84
المجموع		**32.784.969,29**	**2.081. 443,44**	**%6,35**

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

ويُسجّل المجلس استمرار تحسّن مستوى تبرير الأحزاب السياسية للنفقات المتعلقة بأجور وتعويضات مستخدميها، حيث انتقل عدد الأحزاب المعنية بملاحظات المجلس من 17 حزبًا سنة 2022 إلى ستة أحزاب سنة 2023، ثم إلى أربعة أحزاب خلال سنة 2024.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ الأحزاب السياسية ملزمة، بموجب مقتضيات المخطط المحاسبي الموحّد للأحزاب السياسية (قائمة الوثائق المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية)، بدعم نفقات أجور وتعويضات المستخدمين بمحضر الشروع في العمل ونسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، إضافة إلى ضرورة تسوية وضعيتهم القانونية تجاه الحزب المشغّل (عقد العمل، أو العقد الملحق في حالة التجديد أو التعديل) وتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من خلال الإدلاء بالتصريح الشهري بالأجور وورقة أداء الاشتراكات.

كما يتعيّن على الأحزاب دعم صرف التعويضات والمكافآت الممنوحة لمستخدميها بمقرر يحدّد عناصر احتساب المبلغ الممنوح، فضلاً عن تبرير صرف الأجور المتعلقة بالخدمات المقدّمة من طرف أشخاص غير منتمين للحزب، وذلك بالإدلاء بنسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية وبإشهاد يوضح طبيعة الخدمة أو العمل المنجز وتأكيد تسلّم المستفيد للأجر.

2.1.2. عدم دعم صرف نفقات كراء مقرات ثلاثة أحزاب بوثائق الإثبات القانونية (4,09% من نفقات الأحزاب المعنية)

سجّل المجلس عدم قيام ثلاثة أحزاب بدعم صرف النفقات المتعلقة بكراء مقراتها، والتي بلغ مجموعها 244.760,83 درهم، بأي وثيقة من وثائق الإثبات القانونية. وتمثل هذه النفقات ما نسبته 0,20% من إجمالي النفقات المصرّح بها من طرف مجموع الأحزاب، و4,09% من النفقات المصرّح بها من طرف الأحزاب المعنية، كما يبيّنه الجدول التالي:

جدول 11: وضعية صرف النفقات المتعلقة بكراء مقرات الأحزاب غير المدعَّمة بأي وثيقة من وثائق الإثبات القانونية (بالدرهم) (ثلاثة أحزاب)

الأحزاب السياسية		مجموع النفقات	نفقات غير مدعمة بوثائق الإثبات القانونية	
			تكاليف الكراء	النسبة
1	الحزب الاشتراكي الموحد	285.261,84	38.767,83	%13,59
2	الحزب المغربي الحر	763.573,12	30.000,00	%3,93
3	حزب العدالة والتنمية	4.936.934,61	175.993,00	%3,56
المجموع		**5.985.769,57**	**244.760,83**	**%4,09**

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

وتُظهر المعطيات أن نفقات كراء المقرات الحزبية غير المدعَّم صرفها بوثائق الإثبات تمثّل أكثر من 13% من مجموع النفقات المصرّح بها من طرف الحزب الاشتراكي الموحد، وما يقارب 4% بالنسبة لكل من حزب العدالة والتنمية والحزب المغربي الحر.

ويُشار إلى أن الأحزاب السياسية مُلزَمة، وفقًا لمقتضيات المخطط المحاسبي الموحّد للأحزاب السياسية (قائمة الوثائق المثبتة لنفقات الأحزاب)، بدعم نفقات كراء مقراتها بوثائق إثبات الاستغلال، ولاسيما عقد الإيجار الأصلي والعقود الملحقة في حالة التغيير، وكذا إيصالات الأداء التي تُثبت توصل المالكين بالمبالغ المصرح بصرفها.

3.1.2. صرف نفقات أخرى، خارج الأجور والأكرية، من طرف سبعة أحزاب، دون تدعيمها بوثائق الإثبات القانونية، (14,32% من نفقات الأحزاب المعنية)

بلغ مجموع النفقات التي لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات القانونية (خارج نفقات الأجور والأكرية) ما مجموعه 6,21 مليون درهم، همّت سبعة أحزاب، وهو ما يعادل 5,02% من مجموع النفقات المصرّح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية، و14,32% من مجموع النفقات المصرّح بها من طرف الأحزاب المعنية.

جدول 12: وضعية النفقات غير المدعَّم صرفها بأي وثيقة من وثائق الإثبات القانونية، خارج نفقات الأجور والأكرية (بالدرهم) (7 أحزاب)

	الأحزاب السياسية	مجموع النفقات	نفقات غير مدعمة بوثائق الإثبات القانونية		موضوع النفقات
			نفقات أخرى	النسبة	
1	حزب النهج الديمقراطي العمالي	86.144,60	86.144,60	%100	جميع نفقات الحزب
2	حزب الاستقلال	28.086.476,62	5.568.453,00	%19,83	نفقات مفتشيات الحزب
3	حزب العمل	781.476,88	114.000,00	%14,59	تعويضات المنسقين
4	حزب العدالة والتنمية	4.936.934,61	390.876,21	%7,92	نفقات التمثيليات المحلية
5	حزب الحركة الشعبية	2.666.016,18	38.170,00	%1,43	مصاريف المهام والإقامة
6	حزب الديمقراطيين الجدد	820.853,49	2.971,10	%0,36	الاستقبالات
7	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	6.010.079,28	13.853,50	%0,23	تكاليف الاستقبالات وتنظيم الاجتماعات
	المجموع	**43.387.981,66**	**6.214.468,41**	**%14,32**	

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

وتمثّل هذه النفقات غير المدعَّمة بوثائق الإثبات القانونية 100% من مجموع النفقات المصرّح بها من طرف حزب النهج الديمقراطي العمالي، وما بين 10% و20% بالنسبة لحزبين اثنين، هما حزب الاستقلال وحزب العمل، فيما تقل عن 10% لدى باقي الأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بحزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة الشعبية، وحزب الديمقراطيين الجدد، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

2.2. نفقات مدعَّمة بوثائق إثبات غير كافية تهم 13 حزبًا من بين 26، أي ما يناهز 1,12% من إجمالي النفقات المصرح بها

1.2.2. دعم صرف أجور مستخدمي حزبين اثنين بوثائق إثبات غير كافية (0,86% من نفقات الأحزاب المعنية)

قدم كل من حزب الأصالة والمعاصرة وحزب الخضر المغربي، في إطار دعم صرف بعض التعويضات أو أجور المستخدمين، وثائق إثبات غير كافية بمبلغ إجمالي قدره 241.927,27 درهم، وذلك بالنظر إلى الوثائق المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية، المحددة بالملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد.

جدول 13: وضعية النفقات المتعلقة بصرف أجور وتعويضات المستخدمين المدعَّمة بوثائق غير كافية (حزبان)

	الأحزاب السياسية	مجموع النفقات بالدرهم	تكاليف مستخدمين مدعمة بوثائق غير كافية	
			المبلغ بالدرهم	النسبة
1	حزب الخضر المغربي	569.725,81	48.000,00	%8,43
2	حزب الأصالة والمعاصرة	27.646.975,02	193.927,27	%0,70
	المجموع	**28 216 700,83**	**241 927,27**	**%0,86**

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

وقد لاحظ المجلس في هذا الإطار، قيام حزب الأصالة والمعاصرة بصرف مبالغ شهرية لفائدة ستة أشخاص بلغ مجموعها 193.927,27 درهم، دون أن يُدعَّم صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة، خصوصًا عناصر احتساب المبالغ الممنوحة. أمّا حزب الخضر المغربي فقد اكتفى، لتبرير صرف أجور بقيمة 48.000,00 درهم، بالإدلاء بعقود العمل دون إرفاقها بنسخ من بطاقات التعريف الوطنية وبمحاضر الشروع في العمل الخاصة بالمستخدمين المعنيين.

2.2.2. دعم صرف نفقات كراء أربعة أحزاب بوثائق إثبات غير كافية (4,27% من نفقات الأحزاب المعنية)

لم تُدل أربعة أحزاب بجميع الوثائق المنصوص عليها في قائمة الوثائق المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية لتبرير صرف نفقات الكراء بما مجموعه 676.207,60 درهم، إذ لم يُدل حزب الخضر المغربي بإيصالات الكراء، في حين لم يُدلِ كل من حزب العدالة والتنمية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي بعقود الإيجار أو العقود الملحقة في حالة التغيير المتعلقة بعدد من مقراتها.

جدول 14: وضعية صرف النفقات المتعلقة بكراء مقرات الأحزاب المدعَّمة بوثائق غير كافية (أربعة أحزاب)

	الأحزاب السياسية	مجموع النفقات بالدرهم	تكاليف الكراء مدعمة بوثائق غير كافية	
			المبلغ بالدرهم	النسبة
1	حزب الخضر المغربي	569.725,81	76.000,00	%13,34
2	حزب العدالة والتنمية	4.936.934,61	470.057,60	%9,52
3	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	6.010.079,28	109.350,00	%1,82
4	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	4.305.327,46	20.800,00	%0,48
المجموع		**15.822.067,16**	**676.207,60**	**%4,27**

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

3.2.2. دعم صرف نفقات أخرى (خارج أجور المستخدمين والكراء) بوثائق إثبات غير كافية (1,04% من نفقات الأحزاب المعنية)

صرّح أحد عشر حزبًا بصرف نفقات بلغت ما مجموعه 474.317,83 درهم تم دعمها بوثائق إثبات غير كافية، وهو ما يمثل 1,04% من مجموع النفقات المصرّح بها من طرف الأحزاب المعنية، و0,38% من مجموع النفقات المصرّح بها من طرف الأحزاب السياسية.

جدول 15: وضعية النفقات الأخرى المدعَّمة بوثائق إثبات غير كافية(بالدرهم) (11 حزبًا)

	الأحزاب السياسية	مجموع النفقات	نفقات أخرى مدعمة بوثائق غير كافية	
			المبلغ بالدرهم	النسبة
1	الحزب الاشتراكي الموحد	285.261,84	18.000,00	%6,31
2	حزب العمل	781.476,88	40.800,00	%5,22
3	حزب الأمل	743.583,00	25.328,00	%3,41
4	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	756.045,75	22.485,00	%2,97
5	حزب الشورى والاستقلال	766.546,44	17.950,00	%2,34
6	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	6.010.079,28	81.000,00	%1,35
7	حزب الأصالة والمعاصرة	27.646.975,02	247.587,43	%0,90
8	حزب الديمقراطيين الجدد	820.853,49	5.606,00	%0,68
9	حزب الوسط الاجتماعي	794.348,64	5.361,40	%0,67
10	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	4.305.327,46	7.800,00	%0,18
11	حزب الحركة الشعبية	2.666.016,18	2.400,00	%0,09
المجموع		**45.576.513,98**	**474.317,83**	**%1,04**

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

وتتعلق هذه الملاحظات بدعم صرف النفقات بوثائق إثبات لا تستوفي جميع الشروط المنصوص عليها في النصوص القانونية الجاري بها العمل، ولا سيما القانون رقم 31.08 المتعلق بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4)، والمرسوم رقم 2.12.503 الصادر بتطبيق بعض أحكامه (المادة 25)، والمدونة العامة للضرائب (المادة 145).

وتُبرز الوضعية التالية طبيعة النفقات موضوع الملاحظات خارج أجور المستخدمين والكراء، وفق الأحزاب المعنية.

رقم	الحزب	الملاحظات
1	حزب الأصالة والمعاصرة	الإدلاء، بخصوص صرف نفقات اقتناء الوقود البالغة 247.587,43 درهم، بفواتير لا تستوفي الشروط القانونية المطلوبة، لكونها لا تتضمن معلومات مفصلة حول كمية المنتوج وسعر البيع الفردي.
2	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	تبرير نفقات اقتناء الوقود وأداءات الطريق السيار بمبلغ إجمالي قدره 53.000 درهم عبر فواتير تعبئة بطاقات الدفع المسبق ونسخ من البطاقات الرمادية، دون الإدلاء بالوضعيات الشهرية التفصيلية للكميات المستهلكة فعليًا لكل سيارة. ولدعم صرف كراء وسائل النقل، تم الإدلاء بفاتورة قدرها 28.000,00 درهم لا تستوفي الشروط القانونية، حيث لم تتضمن مبلغ الضريبة على القيمة المضافة ولا أسماء المستفيدين.
3	حزب الحركة الشعبية	الإدلاء بسند تسلّم فقط لدعم صرف نفقة تتعلق باقتناء شارات بمبلغ 2.400,00 درهم، دون الإدلاء بوثائق ذات قوة إثبات قانونية في شكل فواتير.
4	الحزب الاشتراكي الموحد	الاكتفاء بتقديم فاتورة غير مستوفية للشروط القانونية لدعم صرف نفقة بمبلغ 18.000,00 درهم تتعلق بالتغذية، لكونها لا تتضمن بيانات مفصلة حول كمية المنتوج وثمن الوحدة ومبلغ الضريبة على القيمة المضافة بشكل مستقل عن الثمن الإجمالي.
5	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	الإدلاء، لدعم صرف نفقة تتعلق بالمبيت بمبلغ 7.800,00 درهم، بفاتورة لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري، ورقم القيد في الرسم المهني، ورقم التعريف الضريبي أو التعريف المشترك للمقاولة، مما يجعلها غير مطابقة للشروط القانونية.
6	حزب الديمقراطيين الجدد	دعم صرف نفقتين بمبلغي 2.966,00 درهم و2.640,00 درهم بفواتير غير مستوفية للشروط القانونية، لكونها تفتقر إلى المعلومات المتعلقة بكمية السلع أو الخدمات أو الكشف المفصل للأسعار الفردية.
7	حزب الأمل	دعم صرف نفقات تتعلق باقتناء الوقود بمبلغ إجمالي قدره 25.328,00 درهم بواسطة فواتير لا تستوفي الشروط القانونية والتنظيمية ذات الصلة، لغياب تفاصيل الكميات المقتناة وثمن الوحدة وتفاصيل الضريبة المطبقة.
8	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	دعم صرف نفقات متعلقة بالوقود وخدمة تنشيط الموقع الإلكتروني بمبلغ إجمالي قدره 22.485,00 درهم بفواتير غير مستوفية للشروط، لعدم تضمّنها معلومات مفصلة حول الكميات أو تفاصيل الخدمات أو الأسعار الفردية، إضافة إلى غياب بيان مبلغ الضريبة على القيمة المضافة.
9	حزب الوسط الاجتماعي	الإدلاء، لدعم صرف نفقة تتعلق بالاستقبالات بمبلغ 5.361,40 درهم، بفاتورة لا تتضمن تفاصيل كمية وطبيعة الخدمات المقدمة ولا أسعارها المفصلة، مما يجعلها غير مطابقة للشروط القانونية والتنظيمية.

رقم	الحزب	الملاحظات
10	حزب العمل	الاكتفاء، لتبرير صرف نفقات اقتناء الوقود بمبلغ إجمالي 40.800,00 درهم، بتقديم أربع فواتير لتعبئة بطاقات مسبقة الدفع دون إرفاقها بوضعيات تفصيلية لاستهلاك الوقود صادرة عن الممون تتضمن الكميات المستهلكة وثمن الوحدة والسيارات المعنية.
11	حزب الشورى والاستقلال	اقتناء كميات من الوقود بمبلغ إجمالي 17.950,00 درهم. وبالرجوع إلى موازنة الحزب، تبيّن أنه لا يتوفر على أي عتاد نقل مسجل ضمن أصوله، مما كان يقتضي تبيان السيارات المستفيدة من الوقود، مع تحديد تواريخ التزود والكميات المستهلكة لكل سيارة.

4.2.2. دعم صرف نفقات ثلاثة أحزاب بوثائق إثبات في غير اسم الحزب (0,32% من إجمالي نفقات الأحزاب المعنية)

بلغ مجموع النفقات التي تم دعم صرفها بوثائق إثبات معنونة في غير اسم الحزب 13.467,01 درهم، وهمت نفقات استهلاك الماء والكهرباء لثلاثة أحزاب، بنسبة 0,32% من إجمالي نفقات الأحزاب المعنية، و0,01% من مجموع النفقات المصرّح بها من طرف الأحزاب، مقابل 0,08% سنة 2023 و1,51% سنة 2022، كما يوضح الجدول التالي:

جدول 16: وضعية النفقات المدعمة بوثائق إثبات في غير اسم الحزب (ثلاثة أحزاب)

الحزب السياسي		مجموع النفقات بالدرهم	نفقات مدعَّمة بوثائق في غير اسم الحزب	
			المبلغ بالدرهم	النسبة
1	حزب الإنصاف	152.509,88	1.734,74	%1,14
2	حزب المجتمع الديمقراطي	107.903,37	1.156,27	%1,07
3	حزب الاتحاد الدستوري	3.973.810,20	10.576,00	%0,27
المجموع		**4.234.223,45**	**13.467,01**	**%0,32**

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

5.2.2. عدم تسجيل ما يفيد تجاوز السقف المحدد قانونًا لتسديد النفقات نقدًا

لم يُسجّل المجلس استنادا إلى نتائج الفحص وعلى غرار سنة 2023، أي حالة عدم تقيد الأحزاب بالسقف القانوني المحدد لتسديد النفقات نقدًا، والمحدد في 10.000 درهم، وذلك بموجب المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، التي تنص على أنه: "يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك".

6.2.2. عدم تسجيل ما يفيد استخدام الدعم العمومي لغير الغايات المرتبطة بالتدبير أو تنظيم المؤتمرات الوطنية

على غرار السنوات السابقة واستنادا إلى نتائج الفحص، لم يُسجّل المجلس ما يفيد استعمال الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية في غير الغايات المرتبطة بمصاريف التدبير أو تنظيم المؤتمرات الوطنية.

ويبين **الملحق 6** بتفصيل النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2024 (19 حزبا).

3. تتبّع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم شهر أكتوبر2026

1.3. إرجاع مبلغ إجمالي قدره 47,69 مليون درهم من الدعم غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات المخصّص لها أو غير المدعَّم بوثائق الإثبات، من قبل 24 حزبًا (خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى متم أكتوبر 2026)

قام أربعة وعشرون حزبًا بإرجاع جزء من مبالغ الدعم الممنوح لها إلى الخزينة بما مجموعه 47,69 مليون درهم، موزعة على السنوات المالية 2022 (**19 مليون درهم**) و2023 (**8,07 مليون درهم**) و2024 (**8,85 مليون درهم**) و2025 (**115.602,27 درهم**) و2026 (**11,66 مليون درهم**). وتهم هذه المبالغ:

- مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب برسم اقتراعات سابقة (**40,18 مليون درهم**)؛
- المساهمة في تغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث (**4,79 مليون درهم**)؛
- المساهمة في تغطية مصاريف التدبير (**2,72 مليون درهم**).

ويُبيّن الجدول التالي توزيع مبالغ الدعم المُرجعة إلى الخزينة إلى حدود متم شهر أكتوبر 2026:

جدول 17: توزيع مبالغ الدعم المُرجعة إلى الخزينة حسب الأحزاب خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى حدود متم شهر أكتوبر 2026: (24 حزبًا)

	الأحزاب السياسية	مبالغ الدعم المرجعة خلال الفترة 2022-2026 بالدرهم (وضعية محينة إلى متم أكتوبر 2026)					
		2022	2023	2024	2025	2026	المجموع
1	حزب الاستقلال	2 449 896,85		3 822 881,20		11 468 643,63	17 741 421,68
2	حزب التجمع الوطني للأحرار	11 977 681,11	291 186,24				12 268 867,35
3	حزب العدالة والتنمية	2 893 000,00	3 395 007,40	2 891 341,27			9 179 348,67
4	حزب الاتحاد الدستوري		1 907 629,38	478 012,91			2 385 642,29
5	حزب التقدم والاشتراكية	204 914,63	1 450 795,21				1 655 709,84
6	الحزب المغربي الحر	206 783,95	282 317,08	282 317,07			771 418,10
7	حزب الإصلاح والتنمية	567 762,00	182 198,34				749 960,34
8	حزب البيئة والتنمية المستدامة	28 834,96	27 857,88	140 900,00	109 185,27	188 033,23	494 811,34
9	حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية		95 896,03	329 485,58			425 381,61
10	حزب الأمل		91 724,81	327 164,19	6 417,00		425 306,00
11	حزب الأصالة والمعاصرة			310 158,51			310 158,51
12	حزب جبهة القوى الديمقراطية	145 634,28		142 144,19			287 778,47
13	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	183 549,68	53 418,86	4 303,69			241 272,23
14	حزب الديمقراطيين الجدد		193 111,17	16 495,02			209 606,19
15	حزب الوحدة والديمقراطية	131 023,44		10 491,71			141 515,15
16	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	4 711,93	77 282,18				81 994,11
17	حزب الخضر المغربي			80 000,00			80 000,00
18	حزب العمل	66 094,82					66 094,82
19	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	49 866,49	11 197,70				61 064,19
20	حزب الحركة الشعبية	58 550,18					58 550,18
21	حزب الشورى والاستقلال	27 174,21					27 174,21
22	حزب الوسط الاجتماعي			12 952,23			12 952,23
23	حزب المجتمع الديمقراطي		11 315,77				11 315,77
24	الحزب الاشتراكي الموحد		3 294,36				3 294,36
	المجموع	18 995 478,53	8 074 232,41	8 848 647,57	115 602,27	11 656 676,86	47 690 637,64

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية ومعطيات وزارة الداخلية

ويتبين من خلال الجدول أعلاه أن مجموع مبالغ الدعم التي تم إرجاعها إلى الخزينة خلال سنتي 2024 و2025 وإلى غاية متم شهر أكتوبر 2026 بلغ 20,62 مليون درهم، موزعة بين المبالغ المتعلقة بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية (17,62 مليون درهم أرجعتها 5 أحزاب)، والمساهمة في تغطية مصاريف التدبير (1,56 مليون درهم أرجعتها 9 أحزاب)، والمساهمة في تغطية المصاريف المتعلقة بالمهام والدراسات والأبحاث (1,44 مليون درهم أرجعها حزبان).

ويُفصَّل توزيع هذه المبالغ على النحو التالي:

➢ مبالغ الدعم المرجعة إلى الخزينة من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية

- **اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين (987.791,88 درهم)**

قام حزبان بإرجاع مبلغ إجمالي قدره 987.791,88 درهم إلى الخزينة، برسم اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين. ويتعلق الأمر بحزب جبهة القوى الديمقراطية، الذي أرجع خلال سنة 2024 مبلغا غير مبرر قدره 7.791,88 درهم، وحزب الاستقلال، الذي أرجع خلال سنة 2026 مبلغا قدره 980.000,00 درهم من الدعم المستعمل لغير الغايات التي خُصص لها.

- **اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (241.875,61 درهم)**

خلال سنة 2024، قامت ثلاثة أحزاب بإرجاع مبلغ إجمالي قدره 241.875,61 درهم إلى الخزينة، برسم اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، يتعلق بمبالغ دعم غير مستعملة أو غير مبررة. وتتوزع هذه المبالغ بين حزب البيئة والتنمية المستدامة (137.900,00 درهم)، وحزب جبهة القوى الديمقراطية (68.794,31 درهم)، وحزب الاستقلال (35.181,30 درهم).

- **اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية (16,11 مليون درهم)**

خلال سنة 2024، قامت أربعة أحزاب بإرجاع مبلغ إجمالي قدره 5.621.013,86 درهم إلى الخزينة، من الدعم غير المستحق أو غير المبرر، برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة باقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية. وتتوزع هذه المبالغ بين حزب العدالة والتنمية (2.891.341,27 درهم)، وحزب الاستقلال (2.661.114,59 درهم)، وحزب جبهة القوى الديمقراطية (65.558,00 درهم)، وحزب البيئة والتنمية المستدامة (3.000,00 درهم).

وخلال سنة 2026، أرجع حزب الاستقلال مبلغا قدره 10.488.643,63 درهم من الدعم غير المبرر برسم الاقتراع نفسه.

- **اقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية (282.317,08 درهم)**

خلال سنة 2024، قام الحزب المغربي الحر بإرجاع مبلغ قدره 282.317,08 درهم إلى الخزينة، من الدعم غير المستحق وغير المستعمل، برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة باقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

➢ مبالغ الدعم غير المستعمل المرجعة إلى الخزينة من مساهمة الدولة لتغطية مصاريف التدبير ومصاريف المهام والأبحاث والدراسات

- **مبالغ الدعم غير المستعمل المرجعة من دعم الدولة لتغطية مصاريف التدبير برسم السنوات المالية 2020-2023 (1.368.090,60 درهم)**

خلال سنة 2024، قامت ثمانية أحزاب سياسية بإرجاع مبلغ إجمالي قدره 1.258.905,33 درهم من الدعم غير المستعمل، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير. وتتوزع هذه المبالغ بين حزب الاتحاد الدستوري (478.012,91 درهم)، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (329.485,58 درهم)، وحزب الأمل (327.164,19 درهم)، وحزب الخضر المغربي (80.000,00 درهم)، وحزب الديمقراطيين الجدد (16.495,02 درهم)، وحزب الوسط الاجتماعي (12.952,23 درهم)، وحزب الوحدة والديمقراطية (10.491,71 درهم)، وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية (4.303,69 درهم).

وخلال سنة 2025، أرجع حزب البيئة والتنمية المستدامة مبلغا غير مستعمل قدره 109.185,27 درهم، من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير المقدمة سنة 2023.

- **الدعم غير المستعمل المرجع برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير للسنة المالية 2024 (194.450,23 درهم)**

قام حزبان بإرجاع مبلغ إجمالي قدره 194.450,23 درهم إلى الخزينة، من الدعم غير المستعمل برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير المقدمة خلال سنة 2024. ويتعلق الأمر بحزب الأمل، الذي أرجع خلال سنة 2025 مبلغا قدره 6.417,00 درهم، وحزب البيئة والتنمية المستدامة، الذي أرجع خلال سنة 2026 مبلغا قدره 188.033,23 درهم.

- **الدعم غير المستعمل المرجع برسم مساهمة الدولة في تغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث (1,44 مليون درهم)**

خلال سنة 2024، قام حزبان اثنان بإرجاع مبلغ دعم إجمالي قدره 1.436.743,82 درهم من مبالغ الدعم غير المستعمل برسم مساهمة الدولة في تغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث الممنوحة للأحزاب المعنية برسم سنة 2022، ويتعلق الأمر بكل من حزب الاستقلال (1.126.585,31 درهم) وحزب الأصالة والمعاصرة (310.158,51 درهم).

مؤطر 1:

المقتضيات القانونية المؤطرة لإرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة

يجب على كل حزب سياسي أن يُرجع تلقائيًا إلى الخزينة كل مبلغ **غير مستحق من مساهمة الدولة، أو لم يتم استعماله، أو استُعمل لغير الغايات التي مُنح من أجلها، أو لم يتم إثبات صرفه**، وذلك وفقًا لأحكام المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، والمادة الخامسة من كل من المرسوم رقم 2.16.667 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016)، المتعلق بتحديد الآجال والشكليات المرتبطة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب، والمرسوم رقم 2.15.451 الصادر في 14 رمضان 1436(فاتح يوليو 2015) المتعلق بتحديد الآجال والشكليات المرتبطة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

يبيّن الملحق (7) مؤشرات حول نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة، سواء تعلق الأمر بالمبالغ غير المستحقة، أو غير المستعملة، أو غير المبررة، أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى متم شهر أكتوبر 2026.

كما يبيّن الملحق (8) وضعية مبالغ الدعم المرجعة إلى الخزينة، موزعة حسب الاستحقاقات الانتخابية أو الدعم السنوي المعني، وكذا حسب سنوات الإرجاع، خلال الفترة نفسها.

2.3. مبالغ دعم باقي إرجاعها، إلى حدود متم أكتوبر 2026، من طرف 14 حزبًا تناهز 10,51 مليون درهم من الدعم غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها أو الذي لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات

لم يقم 14 حزبًا، إلى حدود متم 2026، بإرجاع مبالغ الدعم غير المستحق أو غير المستعمل، أو المستعمل لغير الغايات التي مُنح من أجلها، أو الذي لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات، وقدرها 10.514.239,90 درهم إلى الخزينة **(الملحق 9)**.

جدول 18: توزيع مبالغ الدعم غير المرجعة إلى الخزينة إلى حدود متم شهر أكتوبر 2026 (14 حزبًا)

	الأحزاب السياسية	مبالغ الدعم غير المرجعة بالدرهم	
		المبلغ	النسبة
1	حزب الحركة الشعبية	5 397 080,00	%51,33
2	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1 562 962,34	%14,87
3	الحزب الديمقراطي الوطني	942 193,70	%8,96
4	حزب الإصلاح والتنمية	713 141,18	%6,78
5	حزب المجتمع الديمقراطي	411 450,33	%3,91
6	حزب التقدم والاشتراكية	310 320,21	%2,95
7	الحزب المغربي الحر	301 027,49	%2,86
8	حزب الخضر المغربي	264 044,77	%2,51
9	حزب العهد الديمقراطي	240 000,00	%2,28
10	حزب جبهة القوى الديمقراطية	131 579,23	%1,25
11	حزب الوحدة والديمقراطية	115 429,35	%1,10
12	حزب الإنصاف	66 034,77	%0,63
13	حزب النهضة	35 366,15	%0,34
14	حزب النهضة والفضيلة	23 610,38	%0,22
	المجموع	**10 514 239,90**	%100

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية ومعطيات وزارة الداخلية

وتتوزع مبالغ الدعم غير المرجعة إلى الخزينة (10,51 مليون درهم)، ما بين مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية (9,07 مليون درهم) وفي تغطية مصاريف التدبير (1,44 مليون درهم)، كما هو مبين في ما يلي:

- **مبالغ الدعم غير المرجعة من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية**

اقتراعا 2015 و2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين

- **اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين (185.076,00 درهم)**

لم يقم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة بما قدره 185.076,00 درهم.

- **اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين (393.635,93 درهم)**

لم تقم ثلاثة أحزاب بإرجاع مبالغ دعم، إلى الخزينة، غير مستعمل أو مستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها بما مجموعه 393.635,93 درهم، تتوزع ما بين حزب الحركة الشعبية (270.000,00 درهم) وحزب الإصلاح والتنمية (120.111,53 درهم) وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (3.524,40 درهم).

اقتراعا 2016 و2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب

- **اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (1,15 مليون درهم)**

لم تُقدم ثلاثة أحزاب ما يثبت إرجاعها مبلغ دعم إجمالي إلى الخزينة قدره 1.146.781,56 درهم، يشمل:

- مبالغ دعم غير مستعمل أو مستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها يهم الحزب الديمقراطي الوطني بما مجموعه 290.202,00 درهم؛
- ومبالغ لم يتم تبرير صرفها بوثائق الإثبات القانونية، ويتعلق الأمر بحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (616.579,56 درهم) وحزب العهد الديمقراطي (240.000,00 درهم).

- **اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (1,17 مليون درهم)**

لم تقم خمسة أحزاب بإرجاع مبلغ دعم إجمالي إلى الخزينة قدره 1.174.147,08 درهم، يتوزع بين:

- مبالغ دعم غير مستعمل أو مستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها من طرف حزب الإصلاح والتنمية (496.530,05 درهم) وحزب المجتمع الديمقراطي (386.450,33 درهم) وحزب النهضة والفضيلة (9.830,72 درهم) وحزب الحركة الشعبية (9.606,40 درهم) وحزب الوحدة والديمقراطية (8.000,00 درهم)؛
- ومبالغ لم يتم تبرير صرفها بوثائق الإثبات القانونية من طرف حزب الحركة الشعبية (197.826,00 درهم) وحزب الوحدة والديمقراطية (40.903,58 درهم) وحزب المجتمع الديمقراطي (25.000,00 درهم).

اقتراعا 2015 و2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجهوية والجماعية

- **اقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجهوية والجماعية (1,07 مليون درهم)**

لم يقم حزبان اثنان بإرجاع مبلغ دعم إجمالي إلى الخزينة قدره 1.073.303,11 درهم، يتوزع ما بين مبلغ دعم غير مستحق يهم الحزب الديمقراطي الوطني (651.991,70 درهم) ومبلغ لم يتم تبرير صرفه بوثائق الإثبات القانونية، يهم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (421.311,41 درهم).

- **اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجهوية والجماعية (5,10 مليون درهم)**

لم تقدم أربعة أحزاب ما يثبت إرجاعها إلى الخزينة مبلغ دعم إجمالي قدره 5.096.452,63 درهم، يشمل:

- مبالغ دعم غير مستعمل أو لم يستعمل للغايات التي منح من أجلها تهم حزب الحركة الشعبية (723.607,60 درهم) وحزب الإصلاح والتنمية (35.247,00 درهم) وحزب الوحدة والديمقراطية (20.000,00 درهم) وحزب النهضة والفضيلة (1.279,66 درهم)؛

- مبالغ لم يتم تبرير صرفها بوثائق الإثبات القانونية تتعلق بحزب الحركة الشعبية (4.196.040,00 درهم) وحزب الإصلاح والتنمية (61.252,60 درهم) وحزب الوحدة والديمقراطية (46.525,77 درهم) وحزب النهضة والفضيلة (12.500,00 درهم).

- **مبالغ الدعم غير المستعمل وغير المرجع المتعلق بمصاريف التدبير برسم السنوات المالية 2017 و2020 و2021 و2022 و2023 (1.313.264,36 درهم)**

لم يقم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة برسم السنة المالية 2017 قدره 25.068,36 درهم.

ولم يقم حزبان (02) بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة برسم السنة المالية 2020 بما مجموعه 136.796,26 درهم، يتوزع بين حزب الخضر المغربي (70.761,49 درهم) وحزب الإنصاف (66.034,77 درهم).

كما لم تقم ثلاثة أحزاب بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل، برسم السنة المالية 2021، بما مجموعه 540.052,04 درهم، يتوزع ما بين حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (311.402,61 درهم) وحزب الخضر المغربي (193.283,28 درهم)، وحزب النهضة (35.366,15 درهم).

ولم يقم الحزب المغربي الحر بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل، برسم السنة المالية 2022، قدره 114.450,77 درهم.

في حين لم يقم حزبان بإرجاع مبلغي دعم غير مستعملين، برسم السنة المالية 2023، بما مجموعه 496.896,93 درهم، ويتعلق الأمر بكل من حزب التقدم والاشتراكية (310.320,21 درهم) والحزب المغربي الحر (186.576,72 درهم).

- **عدم إرجاع 131.579,23 درهم من مبالغ دعم غير مستعمل من طرف حزب واحد برسم الدعم السنوي لسنة 2024**

لم يقم حزب جبهة القوى الديمقراطية بإرجاع مبالغ دعمٍ غير مستعمل، برسم السنة المالية 2024، بما قدره 131.579,23 درهم.

ويلخّص الجدول التالي مؤشراتِ النجاعة المتعلقة بإرجاع مبالغ الدعم غير المستحق أو غير المستعمل، أو المستعمل لغير الغايات التي مُنح من أجلها، أو الذي لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات، إلى الخزينة من طرف الأحزاب السياسية (إلى حدود متم أكتوبر 2026).

جدول 19: مؤشرات نجاعة إرجاع مبالغ الدعم غير المستحق أو غير المستعمل أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها أو الذي لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات، إلى حدود متم شهر أكتوبر 2026

	الأحزاب السياسية	المبالغ غير المرجعة	مبالغ الدعم المرجعة خلال الفترة 2022-2026 بالدرهم					
			2022	2023	2024	2025	2026	المجموع
1	حزب الاستقلال		2 449 896,85		3 822 881,20		11 468 643,63	17 741 421,68
2	حزب التجمع الوطني للأحرار		11 977 681,11	291 186,24				12 268 867,35
3	حزب العدالة والتنمية		2 893 000,00	3 395 007,40	2 891 341,27			9 179 348,67
4	حزب الاتحاد الدستوري			1 907 629,38	478 012,91			2 385 642,29
5	حزب التقدم والاشتراكية	310 320,21	204 914,63	1 450 795,21				1 655 709,84
6	الحزب المغربي الحر	301 027,49	206 783,95	282 317,08	282 317,07			771 418,10
7	حزب الإصلاح والتنمية	713 141,18	567 762,00	182 198,34				749 960,34
8	حزب البيئة والتنمية المستدامة		28 834,96	27 857,88	140 900,00	109 185,27	188 033,23	494 811,34
9	حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية			95 896,03	329 485,58			425 381,61
10	حزب الأمل			91 724,81	327 164,19	6 417,00		425 306,00
11	حزب الأصالة والمعاصرة				310 158,51			310 158,51
12	حزب جبهة القوى الديمقراطية	131 579,23	145 634,28		142 144,19			287 778,47
13	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية		183 549,68	53 418,86	4 303,69			241 272,23
14	حزب الديمقراطيين الجدد			193 111,17	16 495,02			209 606,19
15	حزب الوحدة والديمقراطية	115 429,35	131 023,44		10 491,71			141 515,15
16	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي		4 711,93	77 282,18				81 994,11
17	حزب الخضر المغربي	264 044,77			80 000,00			80 000,00
18	حزب العمل		66 094,82					66 094,82
19	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي		49 866,49	11 197,70				61 064,19
20	حزب الحركة الشعبية	5 397 080,00	58 550,18					58 550,18
21	حزب الشورى والاستقلال		27 174,21					27 174,21
22	حزب الوسط الاجتماعي				12 952,23			12 952,23
23	حزب المجتمع الديمقراطي	411 450,33		11 315,77				11 315,77
24	الحزب الاشتراكي الموحد			3 294,36				3 294,36
25	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1 562 962,34						0,00
26	الحزب الديمقراطي الوطني	942 193,70						0,00
27	حزب العهد الديمقراطي	240 000,00						0,00
28	حزب الإنصاف	66 034,77						0,00
29	حزب النهضة	35 366,15						0,00
30	حزب النهضة والفضيلة	23 610,38						0,00
	المجموع	10 514 239,90	18 995 478,53	8 074 232,41	8 848 647,57	115 602,27	11 656 676,86	47 690 637,64

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية ومعطيات وزارة الداخلية

ويبيّن الملحق (9) وضعية مبالغ الدعم التي لم تقم بعض الأحزاب السياسية بإرجاعها إلى الخزينة، حسب الاستحقاق الانتخابي أو الدعم السنوي، موزعة حسب سنوات 2022-2026، وذلك إلى حدود متم أكتوبر 2026.

ثالثًا: تقديم الحسابات وتقييم التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية

يهدف المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، المنصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09، إلى الارتقاء بأساليب التدبير المحاسبي داخل هذه الهيئات وتعزيز مستوى الشفافية في معلوماتها المالية والمحاسبية. ويقوم هذا الإطار على مسك محاسبة منتظمة مستمدة من الدليل العام للمعايير المحاسبية، بما يفرض احترام القواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها، وضبط تنظيم المحاسبة ومتطلبات مسكها.

وفي هذا السياق، سجل المجلس عدداً من الملاحظات المتعلقة بكيفية إعداد وتقديم الوثائق والمستندات المكونة للحسابات السنوية للأحزاب، وكذا ما يهم مسك محاسبتها وتدبيرها المالي.

1. إلزامية تقديم الحسابات السنوية والإشهاد بصحتها وإرفاق الوثائق والمستندات المكونة لها

1.1. إدلاء 26 حزبًا من أصل 33 بحساباتها السنوية، من بينها حسابان خارج الأجل القانوني

عملاً بمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، يتعين على الأحزاب السياسية تقديم حساباتها السنوية للمجلس داخل أجل أقصاه 31 مارس من السنة الموالية للسنة المالية المعنية، أي قبل 31 مارس 2025 بالنسبة لحسابات 2024.

في هذا الصدد، قدم 26 حزبًا من أصل 33، حساباتهم السنوية مقابل 27 حزبًا من أصل 33 سنة 2023. وقد أدلى 24 حزبًا من أصل 26 بحساباتهم عبر المنصة الرقمية التي وضعها المجلس رهن إشارة الأحزاب السياسية لتيسير عملية تقديم الحسابات، أي ما نسبته 92%. فيما تخلفت تسعة أحزاب عن تقديم حساباتها للمجلس داخل الأجل القانوني، ويتعلق الأمر بكل من حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب الإصلاح والتنمية وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية وحزب النهضة والفضيلة وحزب النهضة والحزب الديمقراطي الوطني وحزب العهد الديمقراطي وحزب القوات المواطنة وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

وقد تم في هذا الإطار توجيه إعذار من أجل الإدلاء بالحسابات السنوية إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب المذكورة بتاريخ 22 أبريل 2025.

وقد أوضح حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية الذي لم يقدّم حسابه السنوي، أنه لم يستفد من الدعم السنوي خلال سنوات 2022 و2023 و2024، وأنه اكتفى بالمصاريف العادية، مرفقا مراسلته بخمس كشوفات بنكية (مراسلة توصّل بها المجلس بتاريخ 10 أبريل 2025).

وتوصّل المجلس بتاريخ 6 ماي 2025 بجواب حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية الذي أشار فيه إلى ما سبق أن صرّح به في مراسلته سالفة الذكر، مضيفًا أن المصاريف تحمّلها الأمين العام من ماليته الخاصة.

كما أوضح حزب الإصلاح والتنمية، في جوابه المتوصّل به بتاريخ 7 ماي 2025، أنه لا يستفيد من الدعم العمومي منذ سنة 2022 وليست له مالية خاصة، وأن المصاريف اليومية يتحمّلها الأمين العام.

وقد أدلى كل من حزب النهضة والحزب الديمقراطي الوطني بحسابيهما للمجلس بتاريخ 30 ماي و16 يونيو 2025، على التوالي، في حين لم يتوصّل المجلس بأي جواب من طرف حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية.

في المقابل تعذر تبليغ الإعذار إلى كل من حزب القوات المواطنة، لشغور منصب الأمانة العامة منذ وفاة الأمين العام السابق للحزب، وحزب العهد الديمقراطي، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، نظرًا لاعتبارات داخلية للحزبين.

وبخصوص مراعاة الأجل القانوني لتقديم الحسابات السنوية، أدلى 24 حزبًا بحساباتهم داخل الأجل القانوني، مقابل حزبين قدما حسابيهما خارج الأجل. وقد بلغت مدة التأخير في تقديم الحسابات 76 يومًا بالنسبة للحزب الديمقراطي الوطني، و59 يومًا بالنسبة لحزب النهضة.

ويبين **الملحق رقم 10** وضعية تواريخ تقديم الحسابات السنوية من طرف الأحزاب السياسية.

2.1. تقديم 19 حسابًا مشهودًا بصحته بدون تحفظ وأربعة حسابات بتحفظ وثلاثة حسابات غير مشهود بصحتها

قدم **23 حزبًا حسابات مشهودًا بصحتها** من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، وهو نفس العدد الذي عرفته سنة 2023، مقابل 25 حزبًا سنة 2022. فيما قدمت ثلاثة أحزاب حساباتها السنوية في غياب تقرير الخبير المحاسب، وذلك بسبب إكراهات مالية أو تنظيمية حسب إفادة هذه الأحزاب، وبالتالي لم يتم الإشهاد بصحة هذه الحسابات. ويتعلق الأمر بكل من حزب النهضة وحزب المجتمع الديمقراطي والحزب الديمقراطي الوطني، وهو نفس العدد المسجل خلال سنتي 2022 و2023.

وجدير بالذكر أن 19 حزبًا من بين الأحزاب التي أدلت بتقرير الخبير المحاسب، قدمت حسابات مشهودًا بصحتها بدون تحفظ، كما هو الشأن بالنسبة لسنة 2023، مقابل 20 حزبًا خلال سنة 2022، ويتعلق الأمر بكل من التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والتقدم والاشتراكية والاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي والديمقراطيين الجدد وحزب البيئة والتنمية المستدامة والحزب المغربي الحر وحزب الأمل وحزب الإنصاف وحزب الخضر المغربي وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب الوسط الاجتماعي وحزب العمل والنهج الديمقراطي العمالي.

فيما قدّمت أربعة أحزاب (حزب الاستقلال، حزب الحركة الشعبية، حزب الشورى والاستقلال، وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية) حسابات مشهودًا بصحتها بتحفّظ، وهو نفس عدد الأحزاب خلال سنة 2023، مقابل خمسة أحزاب خلال سنة 2022. وتهمّ هذه التحفّظات أساسًا غياب دليل للمساطر المحاسبية، وضعف نظام الرقابة الداخلية الذي وضعه الحزب لتتبع المساهمات على المستويين الإقليمي والمركزي، وعدم التوفر على ملف دائم للأصول، وعدم إخضاع العاملين على المستوى الإقليمي لقانون الشغل، وعدم تسجيل التكاليف المحتسبة كمخصّصات للاستهلاك ولمواجهة تكاليف أو مخاطر، وعدم تسوية الوضعية القانونية للعقارات، وضرورة تخفيض قيمة الدين المسجّل في حساب الدولة تجاه الحزب، وذلك كما هو مبين فيما يلي:

الحزب	التحفظات المثارة من طرف الخبراء المحاسبين
1. حزب الاستقلال	- عدم تسجيل أي مخصصات لمواجهة المخاطر الضريبية الممكنة؛ - عدم إخضاع وضعية مفتشي الحزب وكذا العاملين بمختلف المفتشيات المنتشرة عبر التراب الوطني لقانون الشغل على غرار مستخدمي مركز الحزب، حيث لا يتم صرف سوى تعويضات وتكاليف النقل والكراء للمفتشين المذكورين؛ - استغلال الحزب لعقارات باعتبارها في ملكيته، في حين أن سندات ملكيتها مسجلة لدى الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية في ملكية الغير، كما أن الحزب يمتلك عقارات تم تسجيلها غير أنه لم يقم بعد بتحديد قيمتها.
2. حزب الحركة الشعبية	- عدم احتساب أي مخصصات لمواجهة المخاطر والتكاليف (Provisions pour risques et charges) بشأن دين للحزب تجاه أحد الأبناك مما نتج عنه خفض حجم المخصصات المذكورة؛ - عدم توفر الحزب على ملف دائم للأصول مما لم يمكن من ابداء الرأي بخصوص الشمولية والوجود الفعلي للأصول الثابتة المسجلة في نهاية السنة المالية؛ - ضعف نظام الرقابة الداخلية الذي وضعه الحزب لتتبع المساهمات على المستويين الإقليمي والمركزي، مما لم يمكن من ابداء الرأي بخصوص شمولية المساهمات المسجلة على مستوى عائدات الحزب برسم سنة 2023.
3. حزب الشورى والاستقلال	- تعامل الحزب مع شركات تتوفر على نفس التوطين (تجدر الإشارة إلى أن الخبير المحاسب قام برفع التحفظ الذي سبق أن أبداه، غير أن الحزب لم يدل بتقرير إشهاد جديد بصحة الحسابات دون أي تحفظ برسم السنة المالية المعنية).
4. حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	- عدم تخفيض قيمة الدين المسجل في حساب الدولة- مدينة تجاه الحزب.

جدول 20: مؤشرات نجاعة عملية الإدلاء بالحسابات داخل الأجل القانوني والإشهاد بصحتها من طرف خبير محاسب (33 حزبًا)

	الأحزاب السياسية	الإدلاء بالحسابات			الإشهاد بصحة الحساب من طرف الخبير المحاسب		
		عدم الإدلاء	الإدلاء داخل الأجل	الإدلاء خارج الأجل	عدم الإشهاد	الإشهاد بتحفظ	الإشهاد بدون تحفظ
1	حزب التجمع الوطني للأحرار		x				x
2	حزب الأصالة والمعاصرة		x				x
3	حزب الاستقلال		x			x	
4	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية		x				x
5	حزب الحركة الشعبية		x			x	
6	حزب التقدم والاشتراكية		x				x
7	حزب الاتحاد الدستوري		x				x
8	حزب العدالة والتنمية		x				x
9	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	X					
10	حزب جبهة القوى الديمقراطية		x				x
11	الحزب الاشتراكي الموحد		x				x
12	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي		x				x
13	حزب الديمقراطيون الجدد		x				x
14	حزب البيئة والتنمية المستدامة		x				x
15	الحزب المغربي الحر		x				x
16	حزب الأمل		x				x
17	حزب الإنصاف		x				x
18	حزب الخضر المغربي		x				x
19	حزب الوحدة والديمقراطية		x				x
20	حزب الوسط الاجتماعي		x				x
21	حزب الإصلاح والتنمية	X					
22	حزب الشورى والاستقلال		x			x	
23	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية		x			x	
24	حزب النهضة والفضيلة	X					
25	حزب العمل		x				x
26	حزب النهضة			x	x		
27	حزب المجتمع الديمقراطي		x		x		
28	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	X					
29	الحزب الديمقراطي الوطني			x	x		
30	حزب العهد الديمقراطي	X					
31	حزب النهج الديمقراطي العمالي		x				x
32	حزب القوات المواطنة	X					
33	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	X					
	المجموع	**7**	**24**	**2**	**3**	**4**	**19**

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

في هذا الإطار، وجب التذكير بأن الأحزاب السياسية ملزمة، عملًا بمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية والمخطط المحاسبي الموحد، بأن تقوم، عند اختتام كل دورة محاسبية، بإعداد قوائم تركيبية من شأنها أن تُكوّن صورة أمينة لأصولها وخصومها، ولوضعيتها المالية، وفائضها وخصاصها، وحصر حساباتها والإشهاد بصحتها بواسطة خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

3.1. ضرورة مواصلة تحسين الإدلاء بالوثائق والمستندات المحاسبية المكوِّنة للحسابات السنوية للأحزاب

سجل المجلس، في هذا الإطار، ملاحظات همّت ثمانية أحزاب، وهي: حزب البيئة والتنمية المستدامة، الحزب المغربي الحر، حزب الأمل، حزب الوحدة والديمقراطية، حزب الشورى والاستقلال، حزب النهضة، الحزب الديمقراطي الوطني، وحزب النهج الديمقراطي العمالي.

وتتمحور هذه الملاحظات حول نقائص تتعلق بتقديم وإعداد الجداول المدرجة ضمن قائمة المعلومات التكميلية، وإيداع الكشوفات البنكية المرتبطة بالحسابات المفتوحة باسم الحزب، بالإضافة إلى جرد النفقات ووضعية المطابقات البنكية.

وفي هذا السياق، لم تقدّم سبعة أحزاب مجموع الجداول المكوِّنة لقائمة المعلومات التكميلية المعتمدة في الملحق رقم 2 من المخطط المحاسبي الموحّد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بأحزاب: البيئة والتنمية المستدامة والمغربي الحر والأمل والشورى والاستقلال والنهضة والديمقراطي الوطني والنهج الديمقراطي العمالي.

كما لم يُدلِ حزب الوحدة والديمقراطية بجميع الكشوفات الخاصة بالحساب البنكي المفتوح باسمه.

وبالإضافة إلى ذلك، لم يقم كل من حزب النهضة والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهج الديمقراطي العمالي بتقديم جردٍ للنفقات المنجزة برسم سنة 2024.

أما فيما يتعلق بوضعية المقاربات البنكية، فلم يدلّ كلٌّ من الحزب المغربي الحر وحزب الوحدة والديمقراطية بالبيانات المطلوبة.

2. نقائص تتعلق بالتدبير المحاسبي همت 24 حزبًا من أصل 26 تستدعي الاستمرار في العمل على تجاوزها

سجل المجلس عددا من النقائص على مستوى مسك المحاسبة لدى أربعة وعشرين حزبا من أصل ستة وعشرين حزبا أدلت بحساباتها، وهي: حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة، حزب الاستقلال، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب الحركة الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية، حزب الاتحاد الدستوري، حزب العدالة والتنمية، حزب جبهة القوى الديمقراطية، الحزب الاشتراكي الموحد، حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، حزب الديمقراطيون الجدد، حزب البيئة والتنمية المستدامة، الحزب المغربي الحر، حزب الأمل، حزب الإنصاف، حزب الوحدة والديمقراطية، حزب الوسط الاجتماعي، حزب الشورى والاستقلال، حزب العمل، حزب النهضة، حزب المجتمع الديمقراطي، الحزب الديمقراطي الوطني، وحزب النهج الديمقراطي العمالي.

وتتمثل هذه النقائص أساسا في عدم احترام الملاءمات ونماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد، أو عدم تضمينها مبالغ مطابقة لتلك الواردة في حسابات الموازنة، إلى جانب عدم تنزيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة. كما تم تسجيل نقائص مرتبطة بصحة ترحيل أرصدة الموازنات الختامية، وبمدى احترام المقتضيات المنظمة لمسك المحاسبة.

وقد ساهمت هذه الوضعية في عدم تقديم صورة صادقة عن أصول الحزب وخصومه، وعن وضعيته المالية، وعن الفائض أو الخصاص المسجل لديه.

1.2 عدم احترام الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد (5 أحزاب) وعدم احترام نماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية (8 أحزاب)

لم تحترم خمسة (5) أحزاب الملاءمات المحاسبية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بكلٍّ من: الحزب الاشتراكي الموحد وحزب البيئة والتنمية المستدامة والحزب المغربي الحر وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب النهج الديمقراطي العمالي.

كما سُجّل لدى ثمانية (8) أحزاب عدم احترام نماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية أو عدم تعبئة جميع خانات الجداول المقدمة، والتي ينبغي أن تتضمن جميع البيانات ذات الأهمية البالغة المرتبطة بتدبير الحزب، اعتبارا لكون المعطيات الواردة في الموازنة أو في حساب العائدات والتكاليف أو في قائمة المعلومات التكميلية، تشكّل وحدة متكاملة تُفضي عند اختتام كل دورة محاسبية إلى إعداد قوائم تركيبية تعكس صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية.

إضافة إلى ذلك، تضمّنت موازنات سبعة أحزاب ديونًا متراكمة منذ سنوات دون تقديم أي توضيحات حول الإجراءات المتخذة لتصفيتها.

ويبيّن الجدول أسفله مجموع هذه الملاحظات والأحزاب المعنية بها.

	الحزب	الملاحظات
1	حزب الأصالة والمعاصرة	- عدم الإدلاء بأي توضيحات بشأن الإجراءات المتخذة لتصفية الديون المتراكمة لفائدة أحد عشر مموّنًا دائنًا، والتي بلغت 622.022,06 درهم.
2	حزب الاستقلال	- عدم تعبئة جميع خانات جدول سندات المساهمة ولا سيما: خلاصة البيانات الختامية الأخيرة للشركة المصدِرة لسندات المساهمة، والعائدات المقيدة في حساب العائدات والتكاليف.
3	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	- عدم تقديم أي توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتصفية المبالغ المتعلقة بالمدينين المسجلة في الحساب رقم 3480 "مدينون آخرون"، بمبلغ إجمالي قدره 2.703.207,84 درهم والحساب رقم 4458 "الدولة - حسابات أخرى دائنة"، بمبلغ إجمالي قدره 293.417,97 درهم، وكذا الحساب رقم 4488 "دائنون آخرون"، بمبلغ إجمالي قدره 211.594,00 درهم.
4	حزب العدالة والتنمية	- عدم إدراج أي مبلغ بجدول "الدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين"، في حين قدّم خلال سنة 2024 ما مجموعه 266.400,00 درهم لفائدة مترشحيه برسم الانتخابات الجزئية.
5	حزب جبهة القوى الديمقراطية	- إدراج مبلغ قدره 70.603,84 درهم بجدول "الاستهلاكات " كمخصّصات استهلاك، في حين أن مبلغ مخصّصات الاستهلاك المدرج في حساب العائدات والتكاليف بلغ 10.886,30 درهم؛ - عدم تعبئة جميع خانات جدول سندات المساهمة، ولا سيما تلك المتعلقة بالمشاركة في الرأس مال والرأس مال الاجتماعي وتاريخ الإقفال والوضعية الصافية والنتيجة الصافية.
6	الحزب المغربي الحر	- عدم إدراج أي مبلغ بجدول "الدائنيات"، في حين أن الموازنة تبرز رصيدا بمبلغ قدره 1.181,75 درهم بالحساب رقم 341 "موردون مدينون، تسبيقات ودفعات" ورصيدًا بمبلغ 21.391,82 درهم بالحساب رقم 349 "حسابات تسوية بالأصول"؛ - الحساب رقم 445 "الدولة - دائنة" يبرز رصيدًا قدره 482.317,08 درهم، في حين أن المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة من طرف الحزب محددة في 301.027,49 درهم.

	الحزب	الملاحظات
7	حزب الإنصاف	- تقديم الجداول المتعلقة بـ "زائد أو ناقص القيم الناتجة عن التنازلات أو السحوبات الخاصة بالأصول الثابتة"، و"سندات المساهمة"، و"المخصصات"، و"الدائنيات"، دون تضمينها أي بيانات رقمية أو إيضاحات تفسيرية؛ - عدم إدراج أي مبلغ بجدول " الاستهلاكات "، رغم تضمين موازنة الحزب مبالغ مرتبطة ببنود الاستهلاك.
8	حزب الوحدة والديمقراطية	- عدم الإدلاء بأي توضيحات حول الجدولة الزمنية لإرجاع ديون بمبلغ إجمالي قدره 1.491.120,88 درهم أو الإجراءات المعتمدة لتصفيتها، رغم قدمها.
9	حزب الوسط الاجتماعي	- عدم تقديم أي توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتصفية المبالغ المتعلقة بديون متأخرة ضمن حسابات الخصوم المتداولة بمبلغ إجمالي قدره 1.053.007,29 درهم، تعود لسنوات مالية سابقة.
10	حزب العمل	- عدم إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج الواردة في المخطط المحاسبي الموحد؛ - عدم تقديم أي توضيحات بشأن إلغاء دائنيات بمبلغ 150.075,00 درهم من الحساب رقم 3340 "مستخدمون - مدينون"؛ - عدم تقديم أي تفاصيل بشأن الإجراءات المتخذة لتصفية ديون بمبلغ إجمالي قدره 1.037.523,28 درهم، والتي تتعلق كلها بالحساب رقم 4460 "منخرطون وحسابات مرتبطة - دائنون"؛ - قيام الحزب بتاريخ 31 دجنبر 2024 بتحويل ديون بمبلغ إجمالي قدره 71.120,00 درهم إلى الحساب رقم 4460 "منخرطون وحسابات مرتبطة - دائنون".
11	حزب المجتمع الديمقراطي	- عدم تصنيف مبلغ دين مطلوب للحزب بمبلغ 5.500,00 درهم حسب تاريخ الاستحقاق على مستوى جدول "الدائنيات"؛ - عدم تقديم أي توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتصفية ديون متأخرة بمبلغ إجمالي قدره 657.100,00 درهم تعود لسنوات مالية سابقة، رغم أنها، بحكم تعريفها، تشكّل التزامات قصيرة الأجل تُسدّد عادة في حدود اثني عشر شهرًا أو خلال الدورة المحاسبية نفسها.
12	الحزب الديمقراطي الوطني	- عدم إعداد الموازنة وحساب العائدات والتكاليف وبعض جداول قائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج الواردة في المخطط المحاسبي الموحد؛ - عدم تقديم أي تفاصيل بشأن ديونه بمبلغ إجمالي قدره 2.345.755,27 درهم (الدائنون وصفتهم وتاريخ الدين وموضوعه ومبلغه ومراجع الوثائق المثبتة للدين).

2.2. عدم التقييد المحاسبي لمبالغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة (6 أحزاب)

لم تدرج ستة (6) أحزاب مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة على مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة-دائنة"، وعلى مستوى جدول الديون. ويتعلق الأمر بأحزاب الحركة الشعبية والتقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والبيئة والتنمية المستدامة والمجتمع الديمقراطي والديمقراطي الوطني.

وتشكّل هذه الوضعية مخالفة لقاعدة "الشمولية" التي تُلزم الأحزاب بإدراج جميع العمليات المنجزة خلال السنة، بما في ذلك ديون الحزب، في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويًا، بما يضمن تقديم صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه.

3.2. عدم احترام قاعدة "عدم المساس بالموازنة" أو مبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" (5 أحزاب)

أنجزت خمسة (5) أحزاب عمليات محاسبية دون احترام بعض القواعد والمبادئ الأساسية المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية وفي المخطط المحاسبي الموحّد للأحزاب السياسية. وتتعلّق هذه النقائص أساسًا بعدم احترام القواعد التالية:

- قاعدة عدم المساس بالموازنة، التي تفرض ترحيل أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة المالية عند افتتاح السنة المولية دون إدخال أي تعديلات أو تصحيحات على هذه الأرصدة؛
- مبدأ تخصص الدورات المحاسبية، الذي يقتضي تسجيل جميع العمليات المنجزة خلال السنة المعنية وتقييد النفقات خلال السنة المالية المنشِئة لها، بغضّ النظر عن تاريخ أدائها الفعلي؛

ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:

	الحزب	الملاحظات
1	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	- تسجيل عمليات محاسبية بمبلغ إجمالي قدره 118.240,00 درهم في حساب "عمليات مختلفة"، في حين أنها لا ترتبط فعليًا بسنة 2024؛ - أداء نفقات كراء مقر جهوي عن الفترة الممتدة من 1 يناير 2024 إلى 31 مارس 2025 بمبلغ إجمالي قدره 9.600,00 درهم، في حين أن جزءًا من هذه التكاليف، والبالغ 2.400,00 درهم، يخص الفترة من 1 يناير إلى 31 مارس 2025.
2	حزب جبهة القوى الديمقراطية	- عدم ترحيل أرصدة حسابات الموازنة الختامية لسنة 2023 لموازنة سنة 2024، لاسيما على مستوى رصيدي الحساب رقم 251 "سندات المساهمة" (9.985.024,00 درهم) والحساب رقم 4411 "موردون وحسابات مرتبطة" (526.366,56 درهم).
3	حزب الأمل	- أداء نفقات كراء تخص الفترة الممتدة من 1 أكتوبر 2024 إلى 30 شتنبر 2025 بمبلغ إجمالي قدره 77.760,00 درهم، وتم تنزيل المبلغ بكامله على مستوى الحساب 6131 "كراءات وتكاليف كرائية مختلفة".
4	حزب الوحدة والديمقراطية	- عدم ترحيل الرصيد الختامي للحساب رقم 4488 "دائنون آخرون"، والبالغ 409.651,00 درهم، وذلك خلافًا لقاعدة "عدم المساس بالموازنة" التي تقتضي ترحيل أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة عند افتتاح السنة المولية دون أي تعديل أو تصحيح، وفقًا لما هو منصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية.
5	حزب الشورى والاستقلال	- أداء نفقات كراء تخص الفترة الممتدة من فاتح يونيو 2024 إلى 30 ماي 2025، بمبلغ إجمالي قدره 108.000,00 درهم، وتم تسجيل المبلغ بالكامل في الحساب رقم 6131 "كراءات وتكاليف كرائية مختلفة"، وذلك عوض تنزيل تكاليف الكراء المتعلقة بسنة 2024 (63.000,00 درهم) على مستوى تكاليف الكراء لسنة 2024، وتنزيل تكاليف الكراء لسنة 2025 (الفترة الممتدة من 2025/01/01 إلى 2025/05/30) على مستوى الحساب رقم 3491 "تكاليف معاينة مسبقا".

4.2. تسجيل بعض العمليات المحاسبية بشكل إجمالي دون احترام مبدأ التسجيل عملية بعملية ووفق تسلسلها الزمني (حزبان)

لم يحترم حزبان المقتضيات المتعلقة بتنظيم المحاسبة المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، التي تُلزم بضرورة تسجيل العمليات المحاسبية عملية بعملية ومرتّبة وفق تسلسلها الزمني، مع تقديم جميع الإيضاحات المرتبطة بها.

ويتعلق الأمر بكل من حزب التجمع الوطني للأحرار، بخصوص تحصيل بعض الموارد، إذ لم يتم تسجيلها وفق ترتيبها الزمني، عملية بعملية، وحزب المجتمع الديمقراطي، فيما يخص تنزيل جميع النفقات المنجزة خلال سنة 2024 بتاريخ 30 دجنبر 2024، حيث تم إدراجها دون احترام التسلسل الزمني، باستثناء التكاليف المالية الأخرى.

5.2. معالجة محاسبية خاطئة لبعض العمليات من خلال تنزيلها في حسابات غير ملائمة (15 حزبًا)

قام 15 حزبًا بتنزيل بعض العمليات المحاسبية في حسابات غير مناسبة، وهو ما يُخالف مبدأ "الوضوح" الذي يفرض على الأحزاب تسجيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة، وفق ما تنص عليه مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحّد للأحزاب السياسية.

ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:

	الحزب	مبلغ العملية بالدرهم	الملاحظات
	الدعم الممنوح من طرف الدولة		
1	حزب الاتحاد الدستوري	- 3.261.112,22 - 60.000,00	- تنزيل مبلغ الدعم السنوي بالحساب "عائدات استغلال أخرى" عوض الحساب رقم 716 "دعم الدولة السنوي للمساهمة في تغطية مصاريف تدبير الحزب؛ - تنزيل واجبات الانخراط، في حساب "استردادات الاستغلال، تنقيلات تكاليف" بدل حساب "واجبات الانخراط والمساهمات".
2	حزب العدالة والتنمية	- 2.634.066,64	- تسجيل مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الحزب في الحساب رقم 7162: "دعم الدولة لتغطية المصاريف المترتبة على اللجوء إلى الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي"، عوض إدراجه في الحساب رقم 7161: "دعم الدولة السنوي لتغطية مصاريف تدبير الحزب".
3	حزب الوسط الاجتماعي	- 737.047,77	- تسجيل، على مستوى الحساب رقم 716 "الدعم العمومي"، مبلغا قدره 737.047,77 درهم عوض (750.000,00 درهم)، وهو ما يمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب برسم سنة 2024 (750.000,00 درهم) ومبلغ الدعم غير المستعمل برسم سنة 2022 الذي تم إرجاعه إلى الخزينة (12.952,23 درهم).
	واجبات الانخراط		
1	حزب الديمقراطيين الجدد	- 9.400,00	- تسجيل واجبات المنخرطين والبالغ 9.400,00 درهم في الحساب رقم 7181 - "Jetons de présence"، بدل إدراجها في الحساب الصحيح رقم 7181 - "واجبات المنخرطين".
2	حزب النهج الديمقراطي العمالي	- 90.500,00	- تنزيل موارد على مستوى حساب العائدات والتكاليف ضمن الحساب "دعم الاستغلال"، عوض تنزيلها ضمن الحساب «واجبات الانخراط والمساهمات".

	الحزب	مبلغ العملية بالدرهم	الملاحظات
	نفقات مختلفة		
1	حزب الأصالة والمعاصرة	- 189.500,00	- صرف نفقات تتعلق بمصاريف كراء المقرات الجهوية للحزب بمبلغ إجمالي قدره 189.500,00 درهم، مقابل عمليات تحصيل موارد، وهو ما يُعد مخالفًا لمبدأ "الوضوح" الذي يُلزم بتسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة دون إجراء أي مقاصة بين حسابات الموارد والنفقات.
		- 187.625,27	- تنزيل نفقات بمبلغ إجمالي قدره 187.625,27 درهم، تخص مصاريف استهلاك الماء والكهرباء الخاصة بمقر المجلس الوطني، وتكاليف استخراج رسم ملكية، ومصاريف أخرى، ضمن الحساب الجاري للشركاء.
2	حزب الاستقلال	- 6.930.000,00 - 6.303.897,00 4.380.020,00	- عدم تخصيص حساب فرعي لكل دائن معني بديون تمويل الحزب بما مجموعه 6.930.000,00 درهم؛ - تنزيل نفقات على مستوى الحساب رقم 614351 "مهام"، عوض تسجيلها في الحسابات المخصصة لها؛ - تحويل المبالغ اللازمة لتغطية مصاريف المفتشيات إلى حسابات بنكية غير مفتوحة باسم الحزب.
3	حزب الاتحاد الدستوري	- 26.400,00 - 884.344,00	- تنزيل مصاريف صيانة وإصلاح حاسوب وآلة ناسخة بمبلغ 26.400,00 درهم في الحساب رقم 613320 "صيانة المقار" عوض الحساب رقم 61335 "صيانة العتاد"؛ - عدم احتساب استهلاكات الأصول الثابتة التي تم اقتناؤها.
4	حزب العدالة والتنمية	- 116.026,68 و12.848,00 - 130.000,00	- تنزيل مصاريف اقتناء مواد غذائية بمناسبة عقد اللقاءات والاجتماعات ومصاريف اقتناء الصحف ضمن الحساب رقم 61251 "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم"، عوض تسجيلها في الحسابين رقم 61436 "استقبالات" ورقم 61415 "اشتراكات ووثائق عامة"؛ - اقتناء عقار بمبلغ إجمالي قدره 350.000,00 درهم وتسجيله على مستوى المحاسبة بمبلغ 220.000,00 درهم فقط.
5	حزب جبهة القوى الديمقراطية	- 142.144,19 - 116.350,00	- تنزيل مبلغ الدعم الذي تم إرجاعه إلى الخزينة في الحساب رقم 618 -"تكاليف استغلال أخرى"، بدلًا من الحساب رقم 658 - "تكاليف غير جارية أخرى"؛ - تنزيل مبلغ ضمانة على مستوى حساب سندات المساهمة عوض تنزيلها بحساب الضمانات مما أدى إلى تسجيل فرق بين رصيد "سندات المساهمة" بدفتر الأستاذ مبلغًا قدره 9.868.674,00 درهم ورصيد السندات المدرج بالموازنة 9.985.024,00 درهم.
6	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي	- 44.060,00 - 4.000,00	- إدراج نفقات قدرها 44.060,00 درهم، تتعلق بمصاريف التسجيل والتمبر (29.060,00 درهم)، والإجراءات الأخرى (3.000,00 درهم)، ومصاريف التحفيظ والمرتبطة باقتناء عقار (12.000,00 درهم)، في الحساب رقم 23920000 - "أصول ثابتة مادية قيد الإنجاز"، بدلًا من تنزيلها في الحساب رقم 212- "تكاليف للتوزيع على عدة دورات محاسبية"؛ - إدراج أتعاب المحاسب بمبلغ 4.000,00 درهم في الحساب رقم 6126300 - "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم"، عوض تسجيلها في الحساب رقم 61361 - "أجور الوسطاء وبدل أتعاب".
7	حزب البيئة والتنمية المستدامة	- 47.500,00	- إدراج أتعاب الخبير المحاسب (30.000,00 درهم) ومصاريف الاستقبال (16.100,00 درهم) ومصاريف تغطية ندوة صحفية (1.400,00 درهم) في الحساب رقم 612: "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم"، عوض تنزيلها في الحسابات التالية على التوالي: الحساب رقم 61361: "أجور الوسطاء وبدل أتعاب" والحساب رقم 61436: "استقبالات"، والحساب رقم 61448: "تكاليف التلفزة...".
8	حزب الأمل	- 13.500,00	- تنزيل التعويضات الشهرية لمستخدم، ضمن الحساب 6133-"صيانة وإصلاحات"، عوض الحساب 617-"تكاليف المستخدمين".
9	حزب الوحدة والديمقراطية	- 1.491.120,88	- عدم تخصيص حسابات فرعية لكل دائن ضمن الحساب رقم 4463-"حسابات جارية للشركاء - دائنون" والذي يُبرز مبلغًا إجماليًا قدره 1.491.120,88 درهم؛ - عدم تخصيص حسابات فرعية لكل ممون على حدة حيث قام الحزب بتنزيل جميع العمليات المنجزة مع مورديه على مستوى الحساب رقم 4411 - "موردون".

	الحزب	مبلغ العملية بالدرهم	الملاحظات
10	حزب الشورى والاستقلال	- 4.000,00	- إيداع مبلغ 4.000,00 درهم بصندوق الحزب وتسجيل هذه العملية كدين في ذمة الحزب، غير أن المبلغ تم تنزيله على مستوى الحساب رقم 446-"منخرطون وحسابات مرتبطة - دائنون" المخصص للديون المرتبطة بواجبات الانخراط، بدلاً من الحساب رقم 448 "دائنون آخرون".
11	حزب العمل	- 54.865,00	- تنزيل مصاريف تتعلق بشراء أدوية بمبلغ 6.566,00 درهم في الحساب رقم 6170 "تكاليف المستخدمين"؛ - إدراج مصاريف شراء المحروقات بمبلغ 40.800,00 درهم في الحساب رقم 61431-"أسفار وتنقلات" بدل الحساب رقم 612-"مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم"؛ - إدراج نفقة متعلقة بإصلاح سيارة بمبلغ 3.300,00 درهم في الحساب رقم 61318-"كراءات وتكاليف كرائية مختلفة" عوض تنزيلها في الحساب الخاص بـ "الصيانة والإصلاح"؛ - إدراج مبالغ الاقتطاعات على الخدمات البنكية بمبلغ 4.199,00 درهم ضمن الحساب رقم 638-"تكاليف مالية أخرى" بدل إدراجها في التكاليف الخارجية الأخرى.
12	حزب النهضة	- 35.366,15	- تنزيل (الباقي إرجاعه) ضمن الحساب "حسابات تسوية بالخصوم (عائدات معاينة مسبقًا)، عوض إدراجه في الموازنة بالحساب "الدولة - دائنة".

3. ضرورة العمل على تعزيز القدرات التدبيرية للأحزاب السياسية

في إطار مواكبة الهيئات السياسية من أجل الارتقاء بتدبيرها الإداري والمالي، وجّه المجلس، على غرار السنوات الثلاث الماضية، استبيانًا إلى الأحزاب قصد تحيين معطياتها المتعلقة بالآليات المعتمدة في مجالات التدبير المالي والمحاسبي والإداري والمجالي. وقد توصّل المجلس بأجوبة 19 حزبًا من أصل 26 أدلت بحساباتها برسم سنة 2024، في حين تخلفت سبعة أحزاب عن الإجابة.

وبناءً على الأجوبة المتوصل بها برسم السنوات من 2021 إلى 2024، تمكّن المجلس من تكوين قاعدة معطيات تخص 30 حزبًا قدّمت إجاباتها مرة واحدة على الأقل خلال هذه المدة.

وقد أتاح تحليل هذه المعطيات، التي جُمعت على مدى السنوات الأربع الأخيرة، إعداد تقييم شامل للقدرات التدبيرية للأحزاب الثلاثين. وأظهر هذا التقييم، إلى غاية متم سنة 2024، استمرار وجود بعض النقائص المرتبطة بقدرات التدبير لدى الأحزاب السياسية، إلى جانب خصاص على مستوى الموارد البشرية والمساطر والآليات الضرورية لتجويد تدبيرها المالي.

وانطلاقًا من دراسة هذه المعطيات، سجّل المجلس الخلاصات التالية:

1.3. ضرورة مواصلة تعزيز الموارد البشرية للأحزاب والرفع من مؤهلاتها باعتبارها أحد أهم تحديات التدبير المالي والإداري الحزبي

أظهرت المعطيات المجمعة برسم الفترة 2021-2024 توفّر 28 حزبًا على ما مجموعه 319 مستخدمًا، أي بمعدل 11 مستخدمًا لكل حزب. وقد اتسم توزيع الموارد البشرية بين الأحزاب بتفاوت كبير، إذ تركزت نسبة 48% من المستخدمين لدى حزبين فقط، مقابل 22% لدى ثلاثة أحزاب، في حين توزّع باقي المستخدمين، أي 30%، على 19 حزبًا. كما صرّحت أربعة أحزاب بعدم توفرها على أي مستخدم خلال الفترة نفسها.

ويبيّن الجدول التالي توزيع المستخدمين بين الأحزاب خلال هذه الفترة:

جدول 21: توزيع مستخدمي الأحزاب السياسية (28 حزبًا)

الفئة	عدد الأحزاب	عدد المستخدمين	النسبة
أكثر من 50 مستخدمًا	2	154	%48
من 20 إلى 25	3	70	%22
من 10 إلى 15	5	60	%19
من 1 إلى 5	14	35	%11
بدون مستخدمين	4	-----	-----
غياب معطيات	2	-----	-----
المجموع	**30**	**319**	**%100**

المصدر: أجوبة الأحزاب على الاستبيانات الموجهة من طرف المجلس للفترة 2021-2024.

كما سجّل المجلس لجوء عدد مهم من الأحزاب السياسية، خلال الفترة المذكورة، إلى المتطوعين لتعويض محدودية مواردها البشرية، إذ بلغ عدد الأحزاب التي تعتمد على المتطوعين كليًا أو جزئيًا 16 حزبًا من أصل 30.

أما بخصوص المستوى التعليمي للموارد البشرية لدى الأحزاب التي أدلت بمعطيات حول هذه النقطة خلال الفترة المذكورة (وعددها 26 حزبًا)، فقد أظهرت المعطيات ما يلي:

- 12% من المستخدمين حاصلون على شهادات الدراسات العليا؛
- 25% حاصلون على شهادة الإجازة؛
- 22% حاصلون على شهادة تقني؛
- 18% حاصلون على شهادة البكالوريا؛
- 10% حاصلون على شهادات أخرى؛
- 13% بدون شهادات.

ويبيّن الجدول التالي توزيع المؤهلات التعليمية، حسب المعطيات المجمعة خلال الفترة 2021-2024:

جدول 22: توزيع مستخدمي الأحزاب حسب مؤهلاتهم التعليمية (26 حزبًا)

المؤهلات التعليمية	عدد الأحزاب	عدد المستخدمين	النسبة
الدراسات العليا	10	37	%12
الإجازة	16	81	%25
تقني	17	70	%22
البكالوريا	13	59	%18
شهادات أخرى	9	31	%10
بدون شهادات	14	41	%13
المجموع	**----**	**319**	**%100**

المصدر: أجوبة الأحزاب على الاستبيانات الموجهة من طرف المجلس للفترة 2021-2024.

وفي ما يتعلق بالتكوين المستمر، بيّنت المعطيات المتوفرة أن الأطر العاملة في 9 أحزاب فقط، من أصل 30 حزبًا أدلت بمعطيات في هذا الشأن، استفادت، خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024، من تكوينات مهنية بغرض تطوير مهاراتها وقدراتها.

2.3. توفر 26 حزبًا من أصل 30 على هياكل تنظيمية مجالية و25 حزبًا على تنظيمات موازية

- **الهياكل التنظيمية المجالية**

تنص المادة 27 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية على أنه "يجب على كل حزب سياسي أن يتوفر على هياكل تنظيمية وطنية وجهوية. كما يمكن لكل حزب أن يتوفر على فروع على صعيد الجماعات الترابية الأخرى". في هذا الإطار، أظهر تحليل المعطيات المجمعة برسم الفترة 2021-2024، أن 26 حزبًا من أصل 30 تتوفر على مجموع 8.284 هيكلًا تنظيميًا مجاليًا، موزعة على النحو الآتي:

- 24 حزبًا لديها 220 هيكلًا جهويًا؛
- 23 حزبًا تتوفر على 1.179 تمثيلية إقليمية؛
- 19 حزبًا تتوفر 6.885 تمثيلية محلية؛
- بينما صرّحت أربعة أحزاب بعدم توفرها على أي هياكل تنظيمية مجالية.

ويبين الجدول أدناه توزيع الهياكل المجالية للأحزاب السياسية:

جدول 23: توزيع الهياكل المجالية للأحزاب السياسية إلى متم سنة 2024 (26 حزبًا)

الفئة	عدد الأحزاب	عدد الهياكل	المجموع
➢ هياكل جهوية			
12 جهة	9	108	----
من 6 إلى 11	12	101	----
من 1 إلى 5	3	11	----
المجموع الجهوي	**24**	**220**	**220**
➢ هياكل إقليمية			
أكثر من 70	7	623	----
من 35 إلى 69	8	389	----
أقل من 34	8	167	----
المجموع الإقليمي	**23**	**1.179**	**1.179**
➢ هياكل محلية			
أكثر من 200	4	6.055	----
من 80 إلى 199	3	358	----
أقل من 79	12	472	----
المجموع المحلي	**19**	**6.885**	**6.885**

المصدر: أجوبة الأحزاب على الاستبيانات الموجّهة من طرف المجلس للفترة 2021-2024.

- **التنظيمات الموازية**

وبخصوص التنظيمات الموازية، صرّح 25 حزبًا من أصل 30، إلى غاية متم سنة 2024، بتوفرها على 136 تنظيمًا موازيًا، تشمل التنظيمات الشبابية والنسائية والمهنية والثقافية والاجتماعية والنقابية، في حين صرّحت خمسة أحزاب بعدم توفرها على أي تنظيمات موازية.

ويقدم الجدول التالي توزيع الأحزاب حسب عدد التنظيمات الموازية:

جدول 24: توزيع الأحزاب السياسية حسب عدد التنظيمات الموازية التابعة لها (30 حزبًا)

عدد الأحزاب	عدد التنظيمات	المجموع
3	من 16 إلى 26	61
5	من 6 إلى 15	36
17	من 1 إلى 5	39
5	----	----
30	**المجموع**	**136**

المصدر: أجوبة الأحزاب على الاستبيانات الموجهة من طرف المجلس للفترة 2021–2024.

3.3. ضرورة تعزيز آليات تتبع ومراقبة تدبير الشركات التابعة للأحزاب السياسية

صرّحت ثمانية أحزاب بتوفرها على عشر شركات تنشط أساسًا في المجالات المحددة قانونًا، والمتمثلة في الصحافة والنشر والطباعة.

غير أن مستوى تطبيق آليات مراقبة وتتبع التدبير المالي لهذه الشركات يظل متفاوتًا بين الأحزاب. وقد أفاد حزب واحد فقط بأن اللجنة المكلفة بمراقبة ماليته تقوم بإنجاز مراقبات دورية لأنشطة الشركات التابعة له، ولتدبيرها المحاسبي، بالتزامن مع افتحاص مالية الحزب.

4.3. ضرورة اعتماد ميزانيات سنوية أو نصف سنوية مصادق عليها من طرف الهيئات التقريرية لضمان جودة التوقعات في ما يخص الموارد والنفقات

في ما يتعلق بإعداد وتنفيذ الميزانية، سجّل المجلس أن 19 حزبًا من أصل 30 تعتمد ميزانيات سنوية أو نصف سنوية، أو ميزانيات مرتبطة بالأنشطة المبرمجة خلال السنة. أمّا بخصوص المصادقة على هذه الميزانيات، فقد أفاد حزب واحد فقط بأن ميزانيته تخضع لمصادقة كل من المكتب السياسي والمجلس الوطني.

وباستثناء حزبين صرّحا بتوفرهما على ميزانيات فرعية خاصة بتنظيماتهما المجالية، فإن الميزانيات المعتمدة لدى باقي الأحزاب تتّسم بطابع مركزي، حيث لا تخصّص ميزانيات للهياكل التنظيمية المجالية.

5.3. ضرورة اعتماد الأحزاب السياسية آليات لتحسين تأطير أنشطتها الإدارية والمالية

أظهرت المعطيات المصرّح بها من طرف الأحزاب السياسية عن الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024 أن 7 أحزاب فقط من أصل 30 تتوفر على دليل للمساطر الإدارية والمالية.

وفي ما يتعلق ببطائق الوصف الوظيفي الخاصة بالمصالح الإدارية، فقد أفادت 8 أحزاب من أصل 30 بأنها قامت بإعدادها باعتبارها أداة تساعد على تحديد المهام والاختصاصات المرتبطة بكل وظيفة ومنصب داخل الهياكل الحزبية.

أما بخصوص المساطر التي تؤطر العلاقة المالية والمحاسبية بين الحزب وهياكله التنظيمية، فقد صرّحت 4 أحزاب من أصل 23 باعتمادها لمجموعة من الإجراءات التي تنظّم هذه العلاقة.

وفي السياق ذاته، ورغم أهمية اعتماد نظام معلوماتي في ظل غياب مساطر وإجراءات واضحة لتأطير العمل الإداري والمحاسبي، فقد صرّح 17 حزبًا فقط بتوفرها على نظام معلوماتي لمسك محاسبته.

رابعًا: توصيات المجلس الأعلى للحسابات

تبعًا لما سبق، ورغم الجهود المبذولة من طرف الأحزاب السياسية، فإن الملاحظات المسجلة تُبرز استمرار مجموعة من النقائص التي سبق للمجلس أن أثارها وأصدر بشأنها توصيات في تقاريره السابقة، ولا سيما تلك المرتبطة بتقديم الحسابات مدعومة بالوثائق والمستندات القانونية، وإرجاع مبالغ الدعم الواجبة إلى الخزينة، وتعزيز إثبات تحصيل الموارد وصرف النفقات بالوثائق المثبتة المطلوبة، فضلًا عن ضرورة احترام مبادئ وقواعد مسك المحاسبة، ومعالجة الاختلالات المتواترة من خلال تقوية القدرات التدبيرية للأحزاب.

وفي هذا الإطار، يوصي المجلس الأحزاب السياسية ووزارة الداخلية بما يلي:

1. التوصيات الموجهة للأحزاب السياسية

1.1. الحرص على تقديم الحسابات السنوية داخل الآجال القانونية

- تقديم الحسابات السنوية داخل الآجال القانونية، مشهودًا بصحتها من طرف خبير محاسب، ومدعومة بكل المستندات والوثائق القانونية، وفقًا لما هو منصوص عليه في النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

2.1. إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير المبررة أو غير المدعمة بوثائق إثبات صرفها

- إرجاع مبالغ الدعم التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة إلى الخزينة (5,86 مليون درهم)، أو التي لم يتم استعمالها (3,38 مليون درهم) أو استُعملت لغير الغايات التي مُنحت من أجلها (0,62 مليون درهم)، أو غير المستحقة بالنظر إلى النتائج المحصَّل عليها في الاقتراعات الانتخابية (0,65 مليون درهم)؛

3.1. ضرورة دعم تحصيل موارد الأحزاب وصرف نفقاتها بوثائق إثبات تستوفي الشروط القانونية ومعنونة باسمها

- دعم تحصيل موارد الأحزاب وصرف نفقاتها بوثائق إثبات قانونية ومعنونة باسم الحزب، وفق ما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، خصوصًا تلك المتعلقة بصرف أجور وتعويضات المستخدمين (عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل) ونفقات الكراء (عقود الكراء الأصلية والعقود الملحقة في حالة التغيير) والنفقات المنجزة على مستوى التمثيليات المحلية للأحزاب (فواتير أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة).

4.1. العمل على مسك المحاسبة وفق المبادئ والقواعد المحاسبية

- مسك المحاسبة وفق الشروط المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية مع الحرص على مراعاة المبادئ والقواعد المحاسبية المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية، خصوصًا مبدأي "الوضوح" و"تخصص الدورات المحاسبية" وقاعدتي "الشمولية" و"عدم المساس بالموازنة"، لا سيما فيما يتعلق بالنقاط التالية:
  - تقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة؛

- تفادي إدراج نفقات تخص سنوات لاحقة ضمن حسابات العائدات والتكاليف للسنة المعنية بالدعم السنوي، أو إدخال تصحيحات لأخطاء أو سهو في حسابات السنة التي تم اكتشافها فيها؛
- تسجيل العمليات المحاسبية كل عملية على حدة، مرتبة تبعًا لتسلسلها الزمني، مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها؛
- إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة - دائنة"، وكذا جميع الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة؛
- إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المرفقة بالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

5.1. الاستمرار في تقوية قدرات التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية

- تقوية قدرات التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية، لا سيما من خلال اعتماد دلائل للمساطر الإدارية والمالية والمحاسبية، وبطاقات الوصف الوظيفي للمصالح الإدارية، بالإضافة إلى دعم قدرات الموارد البشرية، والحرص على استفادتهم من دورات تكوينية بصفة منتظمة.

2. التوصيات الموجهة لوزارة الداخلية

1.2. حث الأحزاب السياسية على إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير المبررة أو غير المدعم صرفها بوثائق الإثبات

- حث الأحزاب السياسية على إرجاع مبالغ الدعم التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة (5,86 مليون درهم) أو التي لم يتم استعمالها (3,38 مليون درهم) أو استُعملت لغير الغايات التي مُنحت من أجلها (0,62 مليون درهم)، أو غير المستحقة بالنظر إلى النتائج المحصَّل عليها في الاقتراعات الانتخابية (0,65 مليون درهم)، أي ما مجموعه 10,51 مليون درهم، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية، وفي تغطية مصاريف التدبير فيما يتعلق بالدعم غير المستعمل.

2.2. تنظيم دورات تكوينية لفائدة أطر الأحزاب السياسية المكلفة بالتدبير المالي والإداري والمحاسبي

- تنظيم دورات تكوينية لفائدة أطر الأحزاب السياسية المكلفة بالتدبير المالي والإداري والمحاسبي، بغرض تيسير استعمالها للمخطط المحاسبي الموحد.

3.2. إعداد دليل للمساطر واعتماد نظام معلوماتي موحد للمحاسبة

- اعتماد نظام معلوماتي محاسبي موحّد بين الأحزاب السياسية، بما يتيح لها اعتماد المخطط المحاسبي الموحد بكيفية أكثر فعالية، مع إعداد دليل للمساطر المحاسبية.

الجزء الثاني:
نتائج التدقيق الخاصة بكل حزب سياسي

يعرض هذا الجزء من التقرير النتائج المتعلقة بكل حزب سياسي، والخاصة بتدقيق حسابات سنة 2024 وفحص صحة النفقات برسم الدعم العمومي، وذلك وفقًا لترتيب الأحزاب بناءً على النتائج المحصل عليها خلال اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

ويعرض القسم المخصص لكل حزب سياسي المحاور التالية:

1. **إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته**

- تقديم الحساب داخل أو خارج الأجل القانوني
- الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ أو بتحفظ أو تسجيل غياب تقرير الخبير المحاسب

2. **نتائج التدقيق والفحص**

- الوثائق المكونة للحساب
- مسك المحاسبة
- صحة الموارد
- صحة النفقات

3. **تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي**

- إرجاع مبالغ دعم
- وضعية الحزب تجاه الخزينة

4. **توصيات المجلس الأعلى للحسابات**

- تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023
- التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

1. حزب التجمع الوطني للأحرار

قام المجلس بتدقيق الحساب السنوي لحزب التجمع الوطني للأحرار برسم سنة 2024. وقد أفضى تحليل البيانات المحاسبية المضمنة في الحساب إلى تحديد تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة المالية.

على مستوى الموارد، بلغ مجموع المبالغ المصرح بها 45.987.665,73 درهم. وتشكل واجبات الانخراط والمساهمات والهبات المصدرَ الرئيسي لهذه الموارد، إذ بلغت 31.051.000,00 درهم، أي ما يعادل 67,52% من المجموع. أما مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير فقد بلغت 14.033.733,49 درهم (بنسبة 30,52%). في المقابل، لم تتجاوز العائدات غير الجارية 522.177,92 درهم (أي 1,13%) والعائدات المالية 380.754,32 درهم (أي 0,83% من مجموع الموارد).

أما فيما يخص النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المنجزة خلال سنة 2024 ما مجموعه 34.269.307,22 درهم. ويُلاحظ أن تكاليف التدبير تشكل الحصة الأكبر من مصاريف الحزب، إذ بلغت 31.543.978,02 درهم، أي ما يمثل 92,05% من مجموع النفقات، مسجلةً ارتفاعًا ملحوظًا مقارنة بسنتي 2023 و2022، حيث بلغت على التوالي 26.914.651,25 درهم و18.828.083,46 درهم.

في المقابل، بلغت تكلفة اقتناء الأصول الثابتة 2.725.329,20 درهم (أي ما يعادل 7,95% من مجموع النفقات)، مع تسجيل ارتفاع واضح مقارنة بسنتي 2023 و2022، إذ بلغت خلالهما على التوالي 590.482,06 درهم و194.565,30 درهم.

1.1. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب التجمع الوطني للأحرار إلى المجلس حسابه السنوي برسم سنة 2024 عبر المنصة الرقمية للمجلس بتاريخ 28 مارس 2025، وذلك داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي مشهودًا بصحته دون تحفظ من قِبل خبير محاسب.

2.1. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن تسجيل تسع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 18 يوليوز 2025، لتمكينه من تقديم التوضيحات والتبريرات اللازمة بشأنها.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 12 غشت من السنة نفسها على الملاحظات الأولية الموجهة له، وكذا تلك الواردة على المجلس بتاريخ 14 نونبر2025 بخصوص الملاحظات والتوصيات النهائية، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة التالية:

➢ مسك المحاسبة

- **عدم تسجيل العمليات المتعلقة بتحصيل واجبات الانخراط والمساهمات حسب تسلسلها الزمني**

اكتفى الحزب، فيما يخص تسجيل واجبات الانخراط والمساهمات (4.533.000,00 درهم)، بإدراج المبلغ الإجمالي الشهري مباشرة في دفتر الأستاذ، دون القيام بتسجيل العمليات المحاسبية بشكل مفصّل وفقًا لتسلسلها الزمني، عمليةً بعملية، ويوماً بيوم، ودون تضمين كل تسجيل محاسبي بيان

مصدر العملية، ومحتواها، والحساب المعني بها، ومراجع مستندات إثباتها، وذلك خلافًا للمقتضيات المتعلقة بمسك المحاسبة، المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وفي جوابه على هذه الملاحظة، أوضح الحزب أنه سيحرص على تسجيل العمليات المحاسبية بشكل مفصل وفقا لتسلسلها الزمني، عملية بعملية، ويوما بيوم مع تضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية، ومحتواها، والحساب المعني بها، مع تضمين مستندات إثباتها. وأوضح أنه قد تم الأخذ بعين الاعتبار بتوصية المجلس على مستوى حسابات العائدات لسنة 2025، وأرفق جوابه بموجز من حسابات السنة المذكورة.

➢ **صحة الموارد**

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن صحة الموارد المصرح بها من طرف الحزب.

➢ **صحة النفقات**

قدم الحزب وثائق الإثبات والتوضيحات اللازمة بشأن الملاحظات المثارة في هذا الإطار.

3.1. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ **وضعية الحزب تجاه الخزينة**

لا توجد في ذمّة الحزب أي مبالغ من الدعم يتعيّن إرجاعها إلى الخزينة.

وعليه، فإن وضعيته تجاه الخزينة تُعتبَر سليمة.

4.1. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ **تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023**

بخصوص عدم تقديم تبريرات كافية بشأن الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية الصادرة في تقرير المجلس برسم سنة 2023، والمتعلقة بضرورة التقيد بالمقتضيات المحاسبية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وذلك من خلال تسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بتحصيل الموارد عمليةً بعملية، وفق تسلسلها الزمني، مع تضمينها بيانًا يوضح مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها.

أفاد الحزب عزمه على مطابقة بيان العمليات المحاسبية لمقتضيات هذه التوصيات خلال الفترات المالية المقبلة، مؤكدا تنفيذه للتوصية في سنة 2025.

➢ **التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024**

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس حزب التجمع الوطني للأحرار بما يلي:

- التقيد بالمقتضيات المحاسبية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، من خلال تسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بتحصيل الموارد عمليةً بعملية، وفق تسلسلها الزمني، مع تضمينها بيانًا يوضح مصدر العملية، ومحتواها، والحساب المتعلق بها، ومراجع مستندات إثباتها.

2. حزب الأصالة والمعاصرة

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الأصالة والمعاصرة برسم سنة 2024. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

فعلى مستوى الموارد، بلغ مجموع المداخيل المصرَّح بها من طرف الحزب ما قدره 32.507.139,93 درهم. وتمثّل مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير 35,91% من إجمالي الموارد، أي ما يعادل 11.675.396,28 درهم. كما بلغت واجبات الانخراط والمساهمات والهبات 14.994.045,51 درهم، بنسبة 46,13%، في حين بلغت مساهمة الدولة في تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية 5.837.698,14 درهم، أي ما يمثل 17,96% من مجموع الموارد.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ إجمالي المصاريف المنجزة خلال سنة 2024 ما مجموعه 27.646.975,02 درهم، مقابل 18.051.133,01 درهم سنة 2023، و42.225.111,08 درهم سنة 2022. وقد خُصِّص 59,42% من إجمالي المصاريف المنجزة لتغطية تكاليف التدبير، أي ما يعادل 16.427.509,42 درهم، بينما خُصِّص 40,39% لتغطية مصاريف المؤتمر الوطني الخامس للحزب بما قدره 11.167.230,00 درهم. أما عمليات اقتناء الأصول الثابتة، فقد بلغت ما مجموعه 52.235,60 درهم، أي بنسبة 0,19%.

1.2. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدَّم حزب الأصالة والمعاصرة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2024 عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 31 مارس 2025، وهو ما يجعله مقدَّمًا داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي مشهودًا بصحته دون تحفظ من قِبل خبير محاسب.

2.2. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن 15 ملاحظة، وجَّهها المجلس إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 18 يوليوز 2025، قصد تقديم التبريرات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 15 غشت من نفس السنة على الملاحظات الأولية الموجهة له، وكذا تلك الواردة على المجلس بتاريخ 17 نونبر 2025 على الملاحظات والتوصيات النهائية، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

- **غياب إجراءات تصفية الديون المستحقَّة**

من خلال فحص الوثائق المكوّنة للحساب، تبيَّن أن الحزب لم يدلِ بأي توضيحات بشأن الإجراءات المتخذة لتصفية الديون المتراكمة منذ سنوات لفائدة أحد عشر مموِّنًا دائنًا، والتي بلغت 622.022,06 درهم.

> أشار الحزب إلى أن هذه المبالغ لم تكن موضوع أي طلب من طرف المموّنين، وبالتالي تُعتبر ديونًا متقادمة. كما أفاد بأنه قام خلال سنة 2024 بإلغاء جزء من هذه الديون، وسيواصل خلال سنة 2025 عملية إلغاء ما تبقى منها.

يُسجِّل المجلس استمرار تنزيل الديون المتقادمة في المحاسبة للسنة الثانية على التوالي، وأن الحزب لم يُدلِ بأي قرار صادر عن أجهزته بشأن إلغاء هذه الديون. وتجدر الإشارة إلى أن استمرار إدراج ديون متقادمة وغير مطالب بها ضمن موازنة الحزب يحول دون إعطاء القوائم التركيبية صورة صادقة عن خصوم الحزب، لا سيما ما يتعلق بحسابات الديون.

مسك المحاسبة

- **مخالفة مبدأ الوضوح من خلال تسجيل نفقات مقابل تحصيل موارد ومعالجة محاسبية غير سليمة لبعض العمليات**

من خلال المعطيات المستخرجة من دفتر اليومية، تبين أنه تم تسجيل صرف بعض النفقات المتعلقة بمصاريف كراء المقرات الجهوية للحزب بمبلغ إجمالي قدره 189.500,00 درهم، مقابل عمليات تحصيل موارد، وهو ما يُعد مخالفًا لمبدأ الوضوح المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يُلزم بتسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

كما يُعتبر هذا الإجراء مخالفًا لمقتضيات المخطط المحاسبي المذكور، الذي ينص على ضرورة تسجيل العمليات المحاسبية وفق تسلسلها الزمني، عمليةً بعملية، ويومًا بيوم، مع تضمين كل تقييد محاسبي بيان مصدر العملية ومحتواها، والحساب المعني بها، ومراجع مستندات إثباتها.

> أوضح الحزب أن الملاحظة تتعلق بعمليات كراء مقرات تم أداؤها مباشرة من طرف بعض أعضاء الحزب، وأنه لم يقم بتسجيل صرف النفقات مقابل عمليات تحصيل الموارد. وأشار إلى أنه تم تسجيل الكراء في حساب نفقات الكراء (الحساب 6)، في حين تم تسجيل الأداء لفائدة الحزب في الحساب رقم 7، مع استعمال حساب موحّد للدائنية تمّت تصفيته في الحسابات الختامية.
>
> وقد أفاد الحزب بوجود عملية مقاصة واحدة بين الدائن والمدين، مؤكّدا أنه سيعمل على تدارك هذا الأمر خلال السنوات المقبلة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه في حال اعتبر الحزب مساهمة أعضائه في تغطية بعض المصاريف المتعلقة بكراء المقرات المحلية مساهمةً من المنخرطين ضمن الموارد الذاتية للحزب، فإنه يتعيَّن تسجيل كل عملية على حدة؛ بحيث تُدرج النفقات المؤكدة أو التكاليف في الجانب المدين مقابل حساب دائن يخص المكري، ثم تُسجَّل لاحقًا العائدات أو الموارد في حساب دائن مقابل حساب مدين.

- **عدم تسجيل نفقات في الحسابات الملائمة**

تبين من خلال الوثائق المدلى بها، أن الحزب قام بتنزيل نفقات بمبلغ إجمالي قدره 187.625,27 درهم، تخص مصاريف استهلاك الماء والكهرباء الخاصة بمقر المجلس الوطني، وتكاليف استخراج رسم ملكية، ومصاريف أخرى، ضمن "الحساب الجاري للشركاء"، وذلك خلافًا لمبدأ الوضوح المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، اللذين يُلزمان بتسجيل كل عملية محاسبية في الحساب المناسب لها. وتشمل المصاريف الأخرى المدرجة في هذا الحساب أداء شيك لفائدة شركة سلف بمبلغ 172.669,43 درهم، دون أن يُقدِّم الحزب أي توضيحات بشأن المستفيد من السلف أو وثائق إثبات العملية.

أوضح الحزب أن النفقات المدرجة ضمن الحساب رقم 3463، تخص مصاريف شركة (....) تم أداؤها من طرف الحزب في إطار الحساب الجاري للشركاء.

وأفاد كذلك بأنه تم تخصيص الحساب 3463 لاحتساب سلف لفائدة شركة (...) بهدف تغطية نفقات الماء والكهرباء وبعض التكاليف الأخرى. كما أوضح أن مبالغ أدّيت لفائدة الدائنين مباشرة في إطار "paiement pour compte"، وتم تسجيل هذه العمليات في الحساب المذكور ضمن حسابات الحزب لتمكينه من تتبّعها واسترجاع المبالغ المسدَّدة عند الاقتضاء.

تجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن الحساب رقم 346 خُصص في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية للعمليات المرتبطة بـ «المنخرطون والحسابات المرتبطة - مدينون»، أي للعمليات المتعلقة بمنخرطي الأحزاب. وعليه، فإن المبالغ التي تم تسديدها كنفقات لفائدة الشركة يتعيّن تنزيلها في الحساب الخاص بالتسبيقات رقم 341 «موردون مدينون - تسبيقات ودفعات»، على اعتبار أن الشركة تقدم خدمات للحزب بصفتها موردا.

➢ صحة الموارد

- **تجاوز السقف القانوني للتسديد نقدًا لفائدة الأحزاب**

من خلال فحص كشوفات الحسابات البنكية وجدول الهبات والوصايا والتبرعات الممنوحة للحزب، تبين أن الحزب تلقّى ما مجموعه 1.473.700,00 درهم نقدًا، موزَّعة على 16 عملية، تجاوزت كلٌّ منها السقف القانوني المحدد في 10.000 درهم.

ويُعد هذا الإجراء مخالفًا لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، التي تنص على ما يلي: يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي."

وأشار الحزب أن المادة 40 من القانون التنظيمي تنص على وجوب أداء أي مبلغ مالي يساوي أو يفوق 10.000 درهم عن طريق شيك بنكي أو بريدي، وذلك لضمان توثيق المعاملات المالية وقابليتها للتتبع. غير أن بعض المتبرعين لا يتوفرون على دفاتر شيكات، ولذلك تم السماح لهم، استثناءً، بإيداع المبالغ مباشرة في الحساب البنكي للحزب، باعتبار هذه الوسيلة مماثلة من حيث المبدأ للشيك، لأنها تتيح تتبع وتوثيق العمليات المالية. كما أفاد الحزب بأنه وجّه تعليمات إلى جميع مناضليه بضرورة الاقتصار، ابتداءً من تاريخ توصله بهذه الملاحظة، على استعمال الشيك حصريًا عند تقديم الهبات.

وللتذكير، فإن الحزب ملزم بالامتثال لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، ولا سيما أحكام المادة 40 منه التي تُحدّد كيفية تسديد المبالغ المالية لفائدة الأحزاب السياسية.

- **عدم دعم تحصيل مساهمات منتخبين بوثائق الإثبات**

تبيَّن من خلال فحص الوثائق المقدَّمة ضمن الحساب السنوي والكشوفات البنكية أن الحزب قام بتحصيل 4 شيكات بمبلغ إجمالي قدره 4.490.000,00 درهم، تم احتسابها ضمن مساهمات المنتخبين، صادرة عن ثلاثة حسابات بنكية مفتوحة باسم:

- فريق الأصالة والمعاصرة: بشيكين بلغ مجموعهما 1.000.000,00 درهم و1.340.000,00 درهم؛
- فريق الأصالة: بشيك بمبلغ 2.000.000,00 درهم؛
- الفريق البرلماني لحزب الأصالة والمعاصرة: بشيك بمبلغ 150.000,00 درهم.

وقد تم ذلك دون إرفاق هذه العمليات بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد الحزب، المحددة في الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي للأحزاب السياسية،

خصوصًا غياب الإعلانات المتعلقة بالعمليات الدائنة أو أي وثائق أخرى تُثبت عملية التحصيل وتُبيّن هوية المساهمين المعنيين.

أوضح الحزب أن برلمانييه ومستشاريه في غرفتي البرلمان يقومون بإيداع مساهمات شهرية لفائدة الحزب، بمبلغ سنوي قدره 36.000 درهم، يتم إيداعها في حسابي الفريقين (الغرفة الأولى والغرفة الثانية)، ليُعاد تحويلها لاحقا إلى الحساب الخاص بالحزب. كما أضاف أن الحسابات البنكية الخاصة بالفريقين البرلمانيين لا تُعدّ جزءًا من حسابات الحزب ولا من أنشطة مؤسساته الحزبية.

وأرفق جوابه بنماذج الاقتطاعات الخاصة بمجلسي النواب والمستشارين لفائدة الحزب، إضافة إلى إيصالات إيداع الشيكات، وكذا جزءًا من الكشوفات البنكية المرتبطة بهذه الحسابات، والتي تُبيّن المبالغ التي توصل بها الحزب من طرف الفريقين، بقيمة إجمالية بلغت 4.490.000,00 درهم.

يسجِّل المجلس في هذا الصدد، أن الحزب قام بتسجيل مبالغ بقيمة إجمالية قدرها 4.490.000,00 درهم في الحساب رقم 7182 "واجبات المنتخبين" دون الإدلاء بالوثائق المثبتة لعمليات التحصيل التي تبين هوية المساهمين. وحيث أكد الحزب ضمن جوابه، أن الاقتطاعات تنفذ ضمن حسابات مفتوحة باسم الفرق البرلمانية التابعة للحزب ليتم تحويلها لاحقا إلى حسابه الخاص، فإن الحساب السنوي للحزب يجب ان يتضمن جميع الوثائق المثبتة لعمليات التحصيل وصرف النفقات المنجزة بواسطة الاقتطاعات المذكورة.

ويُشار في هذا الصدد إلى أن المادة 41 من القانون التنظيمي رقم 11-29 المتعلق بالأحزاب السياسية تُلزم هذه الأخيرة بإيداع أموالها باسمها لدى مؤسسة بنكية. وباعتبار أن المساهمات الشهرية لبرلمانيي ومستشاري الحزب تُعد موارد ذاتية للحزب، فإنه يتعين تنفيذ العمليات المتعلقة بها مباشرة عبر الحساب البنكي للحزب، مع دعم عمليات التحصيل بالوثائق المثبتة التي تُحدّد هوية المساهم والمبلغ المحصّل خلال كل فترة مالية.

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم صرف تعويضات بعناصر احتساب المبالغ الممنوحة**

من خلال الوثائق المدلى بها ضمن الحساب السنوي، سجل المجلس أن الحزب قام، في إطار حسابات تعويضات المستخدمين، بصرف مبالغ شهرية لفائدة ستة أشخاص بلغ مجموعها 193.927,27 درهمً

غير أن صرف هذه المبالغ لم يُدعَّم بوثائق الإثبات المطلوبة، كما تم التنصيص على ذلك في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية، المحددة في الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بمقررات صرف التعويضات وعناصر احتساب المبالغ الممنوحة.

قدَّم الحزب قرارات صرف التعويضات ونسخًا من بطاقات التعريف الوطنية، بالإضافة إلى إشهادات إنهاء المهام. وأضاف بأن هذه التعويضات قد تم احتسابها طبقا للقوانين والمساطر الجاري بها العمل.

غير أن المجلس يُسجِّل، فيما يتعلق بتعويضات إنهاء المهام التي بلغت 193.927,27 درهمًا، أن الحزب لم يُقدِّم أي توضيحات حول عناصر احتساب هذه التعويضات أو الأسس المعتمدة لتحديد مبلغها.

وفي هذا الإطار، يُسجل المجلس أن ملاحظته بشأن عدم تقديم عناصر احتساب التعويضات أو الأسس المعتمدة لتحديد مبلغها تمت إثارتها للسنة الثالثة على التوالي.

- **دعم صرف نفقات بوثائق لا تستوفي الشروط القانونية**

سجل المجلس، بخصوص صرف نفقات اقتناء الوقود البالغة 247.587,43 درهم، أن الحزب أدلى بفواتير لا تستوفي الشروط القانونية المطلوبة، لكونها لا تتضمن معلومات مفصلة تتعلق بكمية المنتوج وسعر البيع الفردي، الذي يتغير كل أسبوعين، وكذا أرقام السيارات المستفيدة.

كما لا تُظهر هذه الفواتير مبلغ الضريبة على القيمة المضافة بصورة مستقلة عن الثمن الإجمالي. وهو ما يخالف المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، ولا سيما: القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) والمرسوم رقم 2.12.503 الصادر لتطبيق بعض أحكامه (المادة 25) والمدونة العامة للضرائب (المادة 145).

> وقد أدلى الحزب بفواتير مفصّلة تتضمّن كمية المنتوج والثمن الإجمالي، موضحا أن السعر الفردي لا يُشار إليه في فواتير الشركة المعنية، وأن ذلك يهم 42 فاتورة. كما أدلى للمجلس بنسخة من المراسلة الموجّهة إلى الشركة، لطلب تزويده بفواتير مفصّلة تتضمّن السعر الفردي.

يذكّر المجلس في هذا الصدد، بضرورة دعم صرف النفقات بجميع الوثائق المثبتة المستوفية للشروط القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

3.2. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 310.158,51 درهم

أرجع الحزب، بتاريخ 13 مارس 2024، مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة قدره 310.158,51 درهم، وذلك برسم مساهمة الدولة في تغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث. ويمثل هذا المبلغ الفرق بين قيمة الدعم السنوي الإضافي الممنوح للحزب (4.670.158,51 درهمًا) والمبلغ الذي تم استعماله لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث في إطار الاتفاقيات المبرمة مع مكاتب الدراسات (4.360.000,00 درهم).

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب **بتسوية وضعيته المالية تجاه الخزينة** فيما يتعلق بمبلغ الدعم غير المستعمل برسم الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022، والمخصص لتغطية المصاريف المترتبة عن الدراسات والمهام والأبحاث، والبالغ 310.158,51 درهم.

وعليه، فإن وضعيته تُعتبر سليمة تجاه الخزينة.

4.2. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذها الحزب لتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم سنة 2023، والمتعلقة بتسوية حسابات الحزب داخل آجال معقولة، وعند الاقتضاء إدراج المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة في موازنة الحزب ضمن الحساب "الدولة - دائنة"، وذلك تطبيقًا لمبدأ الوضوح وقاعدة الشمولية.

> أوضح الحزب أن المبلغ المعني، وقدره 310.158,51 درهم، قد تم إرجاعه إلى الخزينة بتاريخ 13 مارس 2024، مع إدراجه ضمن حسابات سنة 2024.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

تبعًا لما سبق، **يوصي المجلس الأعلى للحسابات حزب الأصالة والمعاصرة** بما يلي:

- تفادي تحصيل موارد من خلال تسديدات نقدية تتجاوز السقف القانوني المحدد (10.000 درهم)، واعتماد الأداء بواسطة الشيك البنكي أو البريدي، تطبيقًا لمقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- الإدلاء بجميع الكشوفات البنكية الخاصة بالحسابات المستعملة من طرف الحزب، وتنفيذ الاقتطاعات المتعلقة بمساهمات برلمانيي الحزب عبر الحساب البنكي الرئيسي، باعتبارها موارد ذاتية للحزب، مع دعم عمليات التحصيل بالوثائق المثبتة التي تُحدد هوية المساهم والمبلغ المحصل خلال كل فترة مالية؛
- دعم صرف التعويضات الممنوحة للمستخدمين بعناصر احتساب واضحة ومحددة، تُبيّن الأسس المعتمدة في تحديد المبالغ المصروفة مع إرفاقها بالوثائق القانونية المثبتة؛
- تضمين الفواتير الخاصة بنفقات اقتناء الوقود جميع البيانات الإلزامية المنصوص عليها في النصوص القانونية الجاري بها العمل، بما في ذلك الكميات والأسعار الفردية والمبالغ الإجمالية ومبالغ الضريبة على القيمة المضافة عند الاقتضاء؛
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصفية ديون الحزب، خصوصًا الديون المتقادمة وغير المطالب بها، وذلك لضمان تقديم قوائم تركيبية تعكس صورة مالية صادقة عن خصوم الحزب؛
- التقيد بمبدأ الوضوح المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية، عبر تسجيل العمليات المالية في الحسابات المناسبة مع دعم كل عملية بالمستندات والوثائق القانونية.

3. حزب الاستقلال

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الاستقلال برسم سنة 2024. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى تحديد تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة المالية.

على مستوى الموارد، بلغ مجموع المبالغ المصرح بها 21.588.553,26 درهم. وتشكل مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير المصدر الرئيسي لهذه الموارد، إذ بلغت 10.191.463,26 درهم، أي ما يعادل 47,21% من مجموع الموارد. كما بلغت واجبات الانخراط والمساهمات والهبات ما مجموعه 7.455.000,00 درهم، أي بنسبة 34,53% من الإجمالي، في حين سجلت العائدات غير الجارية، التي تشمل عائدات استغلال ممتلكات في ملكية الحزب، مبلغًا قدره 3.942.090,00 درهم (أي 18,26% من مجموع الموارد).

تجدر الإشارة إلى أن الحزب لم يستفد من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني خلال السنة.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المنجزة خلال سنة 2024 ما قدره 28.086.476,62 درهم. وتشكل نفقات التدبير الجزء الأكبر من مصاريف الحزب، إذ بلغت 14.441.401,39 درهم (بنسبة 51,42% من مجموع النفقات)، مسجلةً انخفاضًا طفيفًا مقارنة بسنتي 2023 (15.425.920,10 درهم) و2022 (14.915.712,09 درهم).

في المقابل، بلغت مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي 12.651.496,00 درهم (أي بنسبة 45,04% من مجموع النفقات)، بينما بلغت كلفة اقتناء الأصول الثابتة 993.579,23 درهم (أي 3,54%)، مسجلةً ارتفاعًا مقارنة بسنة 2023 (649.418,36 درهم) وتراجعًا مقارنة بسنة 2022 (1.168.551,46 درهم).

1.3. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب الاستقلال حسابه السنوي برسم سنة 2024 عبر المنصة الرقمية للمجلس بتاريخ 29 مارس 2025، وذلك داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بتحفظ

تضمن تقرير الخبير المحاسب، المدلى به من طرف الحزب، مجموعة من التحفظات تعلقت بما يلي:

- **عدم تسجيل مخصصات لمواجهة المخاطر الضريبية الممكنة**

أشار الخبير المحاسب إلى أن الحزب لم يقم بتسجيل أي مخصصات لمواجهة المخاطر الضريبية المحتملة.

> أوضح الحزب أنه لم يقم بتسجيل مخصّصات لمواجهة تكاليف المخاطر الضريبية المحتملة، اعتبارًا لكون الأحزاب السياسية غير خاضعة للضريبة. وأضاف أنه ليست هناك حاجة لإثبات أي مخصّصات لمواجهة مخاطر تكاليف ضريبية أو غير ضريبية، على أساس أن الحزب لا يُعدّ شركة ربحية.

- **وضعية مفتشي الحزب والعاملين بالمفتشيات**

سجل الخبير المحاسب أنه خلافا لوضعية مستخدمي مركز الحزب الذين يخضعون لقانون الشغل، فإن مفتشي الحزب والعاملين بالمفتشيات الجهوية، لا يتقاضون سوى تعويضات لتغطية تكاليف النقل والكراء.

وفي هذا الصدد، أفاد الحزب بأن الخبير المحاسب لم يتحفظ بل أدلى بتوضيحات بخصوص وضعية المفتشين والعلاقة التي تربطهم بالحزب، مؤكدا أنهم ليسوا أجراء ولا تربطهم عقود عمل بالحزب، وبالتالي ليست هناك علاقة خاضعة لقانون الشغل. ويمكن للمفتش أن يكون أجيراً في شركة أو تاجراً أو عاطلاً، وفي الوقت نفسه يمارس مهامه السياسية الحزبية بتنسيق مع الحزب الذي يتكفل بتمويل الأنشطة السياسية (كراء المقرات، فواتير الكهرباء والماء...) تحت إشرافه في مختلف الأقاليم.

- **استغلال عقارات باسم الحزب**

بيّن الخبير المحاسب أن الحزب يستغل عقارات باعتبارها في ملكيته، في حين أن سندات ملكيتها مسجلة باسم أمناء عامين أو أطر عليا سابقين، كما أن بعض العقارات التي يمتلكها الحزب لم تُحدد قيمتها بعد.

وقد أوضح الحزب بأن مشكل العقارات المسجلة باسم أشخاص طبيعيين بدل الأحزاب يُعدّ من الإشكاليات القديمة المشتركة بين جل الأحزاب الوطنية، ويستلزم حلاً حكومياً يمكّن الأحزاب من تحويل ملكية العقارات باسمها دون تعقيدات أو تكاليف جبائية مرتفعة أثناء عملية التقييم والتسجيل بالمحافظة العقارية خصوصاً ما يتعلق بالضرائب على رفع القيمة ورسوم التسجيل والنزاعات مع مديرية الضرائب حول القيمة الحالية للممتلكات. كما أشار إلى أن قانون المحاسبة يسمح للأحزاب بتسجيل الممتلكات بالثمن الأصلي التاريخي.

2.3. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن تسجيل ستة عشر ملاحظة، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 18 يوليوز 2025، لتمكينه من تقديم التوضيحات والتبريرات اللازمة بشأنها.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 22 غشت من السنة نفسها على الملاحظات الأولية الموجهة له، وكذا تلك الواردة على المجلس بتاريخ 13 نونبر 2025 على الملاحظات والتوصيات النهائية، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

قدم الحزب جميع الوثائق والتوضيحات اللازمة بشأن الملاحظة المثارة في هذا الإطار.

- **عدم تعبئة جميع خانات جدول سندات المساهمة المدلى به**

لاحظ المجلس أن جدول سندات المساهمة المدلى به ضمن قائمة المعلومات التكميلية للحساب السنوي لم يُعبَّأ بشكل كامل، إذ تبيّن غياب بعض البيانات الأساسية، ولا سيما: خلاصة البيانات الختامية الأخيرة للشركة المصدرة لسندات المساهمة، والعائدات المقيدة في حساب العائدات والتكاليف برسم الدورة المحاسبية المعنية.

أعاد الحزب الإدلاء بنفس الجدول الذي سبق أن تم تقديمه للمجلس، دون استكمال المعطيات الناقصة، موضحا أنه قد قدم المعطيات المتوفّرة لديه بشأن جدول سندات المساهمة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحزب ملزم بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة صادقة وأمينة لأصوله وخصومه، من خلال تفصيل كل العمليات المبينة بالموازنة على مستوى جداول قائمة المعلومات التكميلية التي تشكل مع الموازنة وحساب العائدات والتكاليف كلا لا يتجزأ.

- **عدم تخصيص حساب فرعي لكل دائن معني بديون تمويل الحزب**

توصل الحزب بالمبالغ المبينة في الجدول أسفله، بما مجموعه 6.930.000,00 درهم، وتم تنزيلها ضمن الحساب رقم 1488 "ديون التمويل". وقد لاحظ المجلس في هذا الإطار أن تسجيل الديون على مستوى المحاسبة لم يعتمد تخصيص حساب فرعي لكل دائن يحدد هويته، ويتعلق الأمر بالديون التالية:

رقم الشيك المودع	تاريخ العملية	المبلغ (بالدرهم)
3817	3 يناير 2024	840.000,00
3865	16 فبراير 2024	600.000,00
3890	12 مارس 2024	850.000,00
3940	3 ماي 2024	650.000,00
4016	16 يوليوز 2024	400.000,00
4016	16 يوليوز 2024	150.000,00
4032	31 يوليوز 2024	640.000,00
89863	9 يوليوز 2024	850.000,00
4065	4 شتنبر 2024	830.000,00
4097	7 أكتوبر 2024	500.000,00
39803960	7 يونيو 2024	620.000,00
المجموع		6.930.000,00

كما تبيّن أن الحزب قام بإرجاع ديون بمبلغ إجمالي قدره 1.950.000,00 درهم، موزعة كما يلي:

- 1.450.000,00 درهم بتاريخ 1 أبريل 2024؛
- 400.000,00 درهم بتاريخ 9 يوليوز 2024؛
- 100.000,00 درهم بتاريخ 4 نونبر 2024.

غير أن الحزب لم يقدم أي توضيحات بشأن عمليات الإرجاع، ولا بخصوص هوية الدائنين المعنيين بالأمر، أو ما يثبت توصلهم بالمبالغ المعنية.

أفاد الحزب بأنه تم تسجيل الديون على مستوى المحاسبة في الحساب رقم 1488 "ديون التمويل"، ولم يتم تخصيص حساب فرعي لكل دائن لأنها تتعلق بدائن واحد، أما المبالغ التي قام الحزب بإرجاعها فهي تخص نفس الدائن.

وتجدر الإشارة إلى أن الحزب لم يدل بما يثبت توصل المستفيد بالمبالغ المذكورة. كما أن تخصيص حساب فرعي لكل دائن يُعدّ إجراءً محاسبيًا يمكّن من تحديد هوية الدائن وتتبع الديون والتأكد من مصادرها وتواريخ منحها وتسديدها.

وبناءً على ذلك، وعملاً بمقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية المتعلقة بمسك المحاسبة، يجب أن يتضمن كل تسجيل محاسبي بيانًا يوضح مصدر العملية ومحتواها، إضافةً إلى الحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها.

- **عدم تنزيل نفقات منجزة بالحسابات الملائمة**

لاحظ المجلس أن الحزب قام بتنزيل النفقات المشار إليها في الجدول أسفله على مستوى الحساب رقم 614351 "مهام"، عوض تسجيلها في الحسابات المخصصة لها، وذلك خلافًا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يُلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

طبيعة النفقة	الحسابات المعنية بالنفقات	المبلغ (درهم)
مصاريف المفتشيات (تعويضات، كراءات، مصاريف الوقود، الماء، الكهرباء، ومصاريف مختلفة)	612 مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم، 613 كراءات وتكاليف كرائية مختلفة، 617 تعويضات	5.568.453,00
اقتناء أدوات مكتبية	612 مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم	163.011,00
ماء وكهرباء		17.501,00
اقتناء أدوات ومواد النظافة		12.019,00
كراء السيارات	613 كراءات وتكاليف كرائية مختلفة	71.320,00
كراء مقرات		268.024,00
إصلاح وصيانة مباني	613 إصلاح وصيانة	168.074,00
إصلاح وصيانة سيارات		15.745,00
اقتناء طابعة	238 أصول ثابتة مادية أخرى	6.350,00
اقتناء حاسوب		4.100,00
اقتناء كراسي	235 أثاث، عتاد المكتب وتهييئات مختلفة	4.800,00
اقتناء طاولة اجتماعات		4.500,00
المجموع		**6.303.897,00**

أوضح الحزب أن النفقات المتعلقة بالمفتشين (تعويضات، كراءات، مصاريف الوقود، الماء، الكهرباء ومصاريف مختلفة) تم تنزيلها على مستوى الحساب رقم 614351 باعتبارها نفقات تابعة للمفتشيات وفقًا للمخطط المحاسبي. أما بالنسبة لباقي النفقات، فسيتم تنزيلها لاحقًا بالحسابات الملائمة.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع النفقات المذكورة تُعد تكاليف يتعين تسجيلها في الحسابات المعنية، خاصة في حالة مركزة المحاسبة، وذلك تطبيقًا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يلزم الأحزاب بإدراج جميع العمليات المنجزة خلال السنة المالية في الحسابات المناسبة.

- **تحويل المبالغ اللازمة لتغطية مصاريف المفتشيات إلى حسابات بنكية غير مفتوحة باسم الحزب**

لاحظ المجلس أن الحزب قام بتحويل مبالغ مالية شهرية إلى مفتشياته لتغطية المصاريف المنجزة على مستوى كل مفتشية، غير أن هذه التحويلات تمّت إلى حسابات بنكية غير مفتوحة باسم الحزب. ويتعلق الأمر بالتحويلات التالية:

الفترة المعنية بالمبالغ المحوَّلة	مجموع المبالغ المحوَّلة للمفتشيات (درهم)
شهر يناير	401.550,00
شهر فبراير	398.922,00
شهر مارس	398.670,00
شهر أبريل	403.240,00
شهر ماي	398.770,00
شهر يونيو	398.580,00
شهر يوليوز	393.950,00
شهر غشت	395.018,00
شهر شتنبر	396.950,00
شهر أكتوبر	396.950,00
شهر نونبر	397.420,00
المجموع	**4.380.020,00**

أفاد الحزب بأن المبالغ المشار إليها، والمتعلقة بمصاريف المفتشيات، تم تحويلها إلى حسابات بنكية في اسم كل مفتش باعتباره الممثل الرسمي للحزب على مستوى الإقليم. ومن أجل تتبع أفضل لنفقات المفتشيات، سيعمل الحزب مستقبلاً على فتح حسابات بنكية خاصة بالمفتشيات، رغم أن عددها يتجاوز 80 مفتشية.

وتجدر الإشارة إلى أن تدبير الحزب وتمثيلياته المحلية، يجب أن يتم عبر حسابات بنكية مفتوحة باسمه وذلك امتثالا لمقتضيات المادة 41 من القانون التنظيمي 11-29 المتعلق بالأحزاب السياسية التي تلزم الأحزاب بإيداع أموالها باسمها في حسابات بنكية.

➢ صحة الموارد

- **تجاوز السقف القانوني للتسديد نقدًا لفائدة الحزب**

لاحظ المجلس أن الحزب تلقّى مبالغ مالية نقدًا بلغ مجموعها 1.505.000,00 درهم عبر ثماني عمليات، رغم أن قيمة كل واحدة منها تفوق 10.000,00 درهم، وهو ما يُعد مخالفة لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، التي تنص على أنه: "يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته عشرة آلاف (10.000) درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي".

ويتعلق الأمر بالعمليات التالية:

تاريخ العملية	المبلغ بالدرهم
31 يوليوز 2024	300.000,00
4 أكتوبر 2024	100.000,00
16 أكتوبر 2024	185.000,00
4 نونبر 2024	200.000,00
7 نونبر 2024	20.000,00
4 دجنبر 2024	400.000,00
9 دجنبر 2024	200.000,00
9 دجنبر 2024	100.000,00
المجموع	**1.505.000,00**

أوضح الحزب أن المبالغ المالية الواردة في الجدول قد تلقاها نقدًا من مجموعة من المحسنين والمناضلين، وقد تمت مراعاة السقف النقدي المحدد قانونيًا حسب كل مساهم، وبعد جمع عدة مساهمات تم تحويلها إلى الحساب البنكي عن طريق عاملين لدى الحزب.

يجب التذكير أن السقف المشار إليه في هذه الملاحظة لا يتعلق بالمبلغ الإجمالي للتبرعات النقدية أو العينية المحدد في المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11 (600.000 درهم سنويًا لكل متبرع)، بل يتعلق بوسيلة التسديد نفسها المنصوص عليها في المادة 40 من نفس القانون، والتي تلزم بأن يتم كل تسديد لمبلغ مالي يساوي أو يفوق 10.000,00 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي.

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم صرف نفقات مفتشيات الحزب بمبلغ إجمالي قدره 5.568.453,00 درهم بوثائق الإثبات القانونية**

لاحظ المجلس أن الحزب قام بتنزيل نفقات بمبلغ إجمالي قدره 5.568.453,00 درهم، تخص مفتشياته على المستوى الإقليمي، دون دعم صرفها بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية، المحددة بالملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

لم يُدلِ الحزب بالوثائق المطلوبة لتبرير هذه النفقات.

وفي هذا الصدد، يُذكَّر المجلس بأن الحزب ملزم بدعم صرف جميع النفقات المسجلة بمحاسبته بوثائق الإثبات القانونية المحددة في الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- **عدم دعم صرف تكاليف المستخدمين بالوثائق المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية**

لاحظ المجلس أن الحزب لم يقم بدعم صرف النفقات المتعلقة بالمستخدمين بالوثائق القانونية المطلوبة، كما هي محددة في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

ويتعلق الأمر بالنفقات التالية:

رقم الحساب	طبيعة النفقة	طبيعة وثائق الإثبات غير المدلى بها	المبلغ بالدرهم
61710000	أجور المستخدمين	- عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير - نسخ من بطاقات التعريف الوطنية - محاضر الشروع في العمل	1.214.484,00
617120			349.200,00
6171PRIM	منحة العيد	مقرر منح التعويض أو المكافأة يبيّن عناصر احتساب المبلغ الممنوح	47.000,00
617410	المساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد	شهادة الانخراط وبيان شهري بالتصريح بالأجور وأوراق أداء الاشتراكات	204.968,40
617411			49.668,72
	المجموع		**1.865.321,12**

أوضح الحزب أن صرف أجور المستخدمين، بمبلغ إجمالي قدره 1.865.321,12 درهم، قد تم دعمه بالتصريحات الإلكترونية والمكتوبة الموجّهة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبلوائح تحويلات الأجور الشهرية المعزَّزة بالوثائق البنكية التي تتضمن أسماء الأجراء وأرقام حساباتهم البنكية.

غير أن الوثائق المقدمة من طرف الحزب تُعد وسائل إثبات للأداء، وليست وثائق إثبات للالتزام بالنفقات وصرفها كما هو منصوص عليه في الملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وبناءً على ذلك، يتعيّن على الحزب تقديم عقود العمل الخاصة بجميع مستخدميه، وشهادات الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وأوراق أداء الاشتراكات، ومقررات منح التعويضات أو المكافآت التي تُبرز عناصر احتساب المبالغ الممنوحة.

3.3. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 15,29 مليون درهم

قام الحزب، خلال سنتي 2024 و2026، بإرجاع مبالغ دعم إلى الخزينة بلغ مجموعها 15.291.524,83 درهم، منها 3.822.881,20 درهم خلال سنة 2024 و11.468.643,63 درهم خلال سنة 2026، وتتعلق بمساهمات الدولة في تمويل الحملات الانتخابية برسم استحقاقات 2021، وكذا بالدعم السنوي الإضافي الممنوح برسم سنة 2022.

ويبيّن الجدول التالي توزيع هذه المبالغ حسب سنة الإرجاع وطبيعة الدعم وأسباب إرجاعه:

مساهمة الدولة	المبالغ المرجعة بالدرهم		سبب إرجاع مبالغ الدعم
	2024	2026	
الدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022	1.126.585,31		مبلغ دعم غير مستعمل
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	2.646.364,59	9.214.835,41	مبالغ تم منحها للمترشحين الفرديين دون الإدلاء بوثائق الإثبات القانونية التي تثبت صرفها
	14.750,00		مبلغ لم يتم دعم صرفه من طرف وكلاء اللوائح بأي وثائق مثبتة
		1.273.808,22	مبالغ دعم تم صرفها خارج الحيز الزمني المخصص للحملات الانتخابية
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	35.181,30		مبلغ دعم غير مستعمل
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين		980.000,00	مبالغ دعم لم يتم تبرير صرفها طبقا للغايات التي منح من أجلها
المجموع	**3.822.881,20**	**11.468.643,63**	
15.291.524,83			

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم الممنوحة له برسم اقتراعات سنة 2021، وكذا الدعم السنوي الإضافي الممنوح له برسم سنة 2022.

وعليه فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة سليمة.

4.3. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بخصوص الإجراءات التي اتخذها الحزب لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجلس برسم سنة 2023، أوضح الحزب في جوابه على الملاحظات الموجهة إليه، فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتسوية وضعية العقارات المستغلة من طرفه، أن العقارات المسجلة باسم الحزب تطرح مشاكل قديمة لدى جل الأحزاب السياسية التاريخية، ويتعين على الحكومة إيجاد حل شامل يمكّن هذه الأحزاب من تحويل ممتلكاتها باسمها دون تعقيدات إدارية وبدون أداء صوائر جبائية باهظة.

أما فيما يخص الالتزام بالمقتضيات والقواعد المحاسبية، ولاسيما مبدأ "الوضوح"، المتعلق بتسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة لطبيعتها، فقد أفاد الحزب بأنه تم تسجيل العمليات المحاسبية الخاصة بمفتشيات الحزب في الحسابات المناسبة، مرتبة تبعًا لتسلسلها الزمني، باعتبار أن نفقات المفتشيات ليست أجورًا، لأن مفتشي الحزب ليسوا بأجراء ولا تربطهم بالحزب أي علاقة خاضعة لقانون الشغل.

وفي ما يتعلق بتخصيص حساب فرعي لكل دائن ضمن محاسبة الحزب، بما يمكّن من تتبع الوضعية المالية لكل دائن على حدة، فقد أوضح الحزب أن لديه دائنًا واحدًا فقط، وسيتم تخصيص حساب فرعي لكل دائن في حالة تعددهم.

وبخصوص دعم صرف أجور المستخدمين والمنح والتعويضات المتعلقة بهم، والبالغ مجموعها 1.798.436,88 درهم، بوثائق الإثبات القانونية كما تم تحديدها في الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، اكتفى الحزب بتقديم التصريحات الإلكترونية والمكتوبة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى لائحة تحويلات الأجور الخاصة بشهر دجنبر 2023.

أما فيما يخص التوصية المتعلقة بدعم صرف النفقات المنجزة من طرف مفتشيات الحزب بوثائق الإثبات القانونية، فلم يقدم الحزب الوثائق المطلوبة لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره 408.488,56 درهم. كما أضاف الحزب أنه عمل على إخضاع مفتشيه تدريجيا لواجب الإدلاء بوثائق الإثبات القانونية لصرف التحويلات السنوية لفائدتهم.

وفي ما يتعلق بالتوصية الخاصة بدعم صرف نفقات أخرى لفائدة الحزب بمبلغ 51.146,01 درهم، من خلال الإدلاء بوثائق إثبات محررة باسم الحزب، أفاد الحزب أنه يستغل بعض العقارات المكتراة التي ليست باسمه، ويكلف المفتشيات بالنيابة عنه في تسديد هذه النفقات وتنظيم الأنشطة السياسية والاجتماعية والثقافية، ويتم الإدلاء بوثائق الإثبات باسم المفتش الذي ينوب عن الحزب لأداء هذه المصاريف الاعتيادية (الماء، الكهرباء، الكراء، الضريبة...).

وأكد الحزب في معرض جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه، إلى أن الحزب يعمل تدريجيا على تعويض وثائق الإثبات المعنونة باسم المفتشين بوثائق تحمل اسم الحزب.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس الأعلى للحسابات حزب الاستقلال بما يلي:

- الحرص على عدم تحصيل الموارد المالية نقدًا عندما تساوي أو تفوق قيمتها 10.000 درهم، واعتماد الشيك البنكي أو الشيك البريدي أو التحويل البنكي، تطبيقًا لمقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية؛

- دعم صرف جميع النفقات بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في الملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وذلك بما يشمل النفقات المتعلقة بالمستخدمين، من خلال الإدلاء بعقود العمل، ومحاضر الشروع في العمل، وشهادات الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- تعبئة جميع خانات جدول سندات المساهمة المرفق بالحساب السنوي وفق النماذج المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- تخصيص حساب فرعي مستقل لكل دائن على مستوى محاسبة الحزب، يبين هوية الدائن، وتاريخ الالتزام، وطبيعة الدين، وجدول الأداءات؛
- فتح حسابات بنكية خاصة بالمفتشيات باسم الحزب؛
- التقيد بمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية، من خلال تسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة لطبيعتها، مع بيان مصدر كل عملية ومحتواها والمراجع المثبتة لها، فيما يتعلق أساسا بمصاريف المفتشيات والنفقات المتعلقة بالكراء والصيانة والأدوات المكتبية والوقود وغيرها، التي يتعين إدراجها في حساباتها الخاصة بدل تجميعها ضمن حساب واحد.

4. حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية برسم سنة 2024، وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى تحديد تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

فيما يتعلق بالموارد المالية، بلغ مجموع المبالغ المصرّح بها 6.211.096,55 درهم. وتمثل مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير الحصة الأكبر من هذه الموارد، حيث بلغت 4.827.240,08 درهم، أي ما يعادل 77,72% من إجمالي الموارد. كما بلغت واجبات الانخراط والمساهمات 1.105.600,00 درهم، أي بنسبة 17,80%، في حين سُجلت عائدات مختلفة بقيمة 278.256,47 درهم، تمثل نسبة 4,48% من إجمالي الموارد.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغت المصاريف المنجزة خلال سنة 2024 ما مجموعه 6.010.079,28 درهم. وقد خُصصت الحصة الأكبر من هذه النفقات لتغطية تكاليف التدبير، التي بلغت 5.511.103,28 درهم، أي ما يعادل 91,70% من مجموع المصاريف، مسجلةً ارتفاعًا طفيفًا مقارنة بسنتي 2023 و2022، التي بلغت خلالهما على التوالي 4.598.567,70 درهم و4.453.221,48 درهم.

وفيما يخص اقتناء الأصول الثابتة، فقد بلغت كلفتها خلال سنة 2024 ما مجموعه 498.976,00 درهم، أي بنسبة 8,30% من إجمالي النفقات، مسجلةً زيادة مقارنة بسنتي 2023 (418.204,00 درهم) و2022 (59.060,26 درهم).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم خلال السنة إدراج عقار ضمن أصول الحزب تم اقتناؤه سنة 1996 بقيمة 157.375,00 درهم، بعد استكمال إجراءات الشراء، غير أن هذه القيمة لم تُحتسب ضمن تكاليف اقتناء الأصول لسنة 2024.

1.4. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدّم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2024 عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 29 مارس 2025، أي داخل الأجل القانوني المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدّم الحزب حسابه السنوي برسم السنة المالية 2024 مشهودًا بصحته دون تحفظ من طرف خبير محاسب.

1. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة نفقات حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن تسجيل إحدى عشرة ملاحظة، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 24 يوليوز 2025، بغرض تقديم التبريرات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 25 غشت من نفس السنة على الملاحظات الأولية الموجهة له، وكذا تلك الواردة على المجلس بتاريخ 17 نونبر 2025 على الملاحظات والتوصيات النهائية، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

- **عدم اتخاذ التدابير اللازمة لتصفية المبالغ المسجلة بالحسابات المتعلقة بديون الحزب ودائنيه**

لم يُقدّم الحزب أي توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتصفية المبالغ المتعلقة بالمدينين المسجلة في الحساب رقم 3480 "مدينون آخرون"، بمبلغ إجمالي قدره 2.703.207,84 درهم، والتي تعود إلى سنة 2010.

وللتذكير، فقد سبق للحزب أن أوضح أن هذا المبلغ يتوزع بين نفقات تتعلق باقتناء أصل تجاري (2.628.207,84 درهم) بتاريخ 19 أكتوبر 2010، ومبلغين قدرهما على التوالي 40.000,00 درهم و35.000,00 درهم، تم منحهما على شكل قروض بتاريخ 26 أكتوبر 2010. وينطبق نفس الأمر على الحسابات المدينة للتمثيليات المحلية التابعة للحزب، والمسجلة في الحساب رقم 3488، بمبلغ إجمالي قدره 442.319,82 درهم.

كما لم يُقدّم الحزب أي توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتصفية المبالغ المتعلقة بالدائنين، المسجلة في الحساب رقم 4458 "الدولة - حسابات أخرى دائنة"، بمبلغ إجمالي قدره 293.417,97 درهم، وكذا في الحساب رقم 4488 "دائنون آخرون"، بمبلغ إجمالي قدره 211.594,00 درهم.

> أوضح الحزب بخصوص الشق المتعلق باقتناء الأصل التجاري بمبلغ 2.628.207,84 درهم بتاريخ 19 أكتوبر 2010، أنه يعمل على تسوية وضعيته خلال السنة المالية الحالية. وفيما يخص المبلغين 40.000,00 درهم و35.000,00 درهم، فقد أكد أنهما تم منحهما على شكل قروض بتاريخ 26 أكتوبر 2010، وتمت تسويتهما برسم السنة المالية 2025.
>
> وأشار، فيما يتعلق بالحسابات المدينة للتمثيليات المحلية والمسجلة في الحساب رقم 3488، وكذا المبالغ المسجلة في الحساب رقم 4458 "الدولة - حسابات أخرى دائنة" وفي الحساب رقم 4488 "دائنون آخرون"، إلى أنه تم العمل على تسوية هذه الحسابات كذلك خلال السنة الحالية 2025.

غير أن الحزب لم يُدلِ بوثائق إثبات الإجراءات والقرارات المتخذة من طرف أجهزته خلال سنة 2025 بشأن تسوية المبالغ المذكورة.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم احترام مبدأ تخصص الدورات المحاسبية وتسجيل تكاليف تخص سنوات لاحقة ضمن مصاريف سنة 2024**

تبيّن من خلال فحص دفتر اليومية، أن الحزب قام بتاريخ 31 دجنبر 2024 بتسجيل عمليات محاسبية بمبلغ إجمالي قدره 118.240,00 درهم في حساب "عمليات مختلفة" (Opérations Diverses)، وهو حساب يُستعمل عادةً لتسجيل العمليات الخارجة عن نطاق المشتريات والتوريدات، كالمخصصات المتعلقة بالاستهلاكات أو بمواجهة المخاطر والتكاليف. وقد قام الحزب بتسجيل هذه العمليات باعتبارها تكاليف تخص سنة 2024، في حين أنها لا ترتبط فعليًا بهذه السنة، مما يخالف مبدأ تخصص الدورات المحاسبية، الذي يقتضي تسجيل التكاليف في السنة المالية المعنية بها.

وبناءً على ذلك، فإن المبالغ المدرجة ضمن هذه العمليات (118.240,00 درهم) لا يمكن احتسابها ضمن مصاريف سنة 2024 عند تقييم الدعم العمومي المستعمل برسم هذه السنة.

وفي السياق نفسه، تبيّن أن الحزب أدى نفقات كراء مقر جهوي عن الفترة الممتدة من 1 يناير 2024 إلى 31 مارس 2025 بمبلغ إجمالي قدره 9.600,00 درهم، وقام بتسجيل المبلغ بالكامل في الحساب رقم 6131 "كراءات وتكاليف كرائية مختلفة" ضمن مصاريف سنة 2024، في حين أن جزءً من هذه التكاليف، والبالغ 2.400,00 درهم، يخص الفترة من 1 يناير إلى 31 مارس 2025، وكان من المفترض تسجيله ضمن الحساب رقم 3491 "تكاليف تمت معاينتها مسبقًا".

وبالتالي، فإن مبلغ 2.400,00 درهم لا يُعتبر من مصاريف سنة 2024، ولا يمكن إدراجه ضمن النفقات المؤهلة للاستفادة من الدعم العمومي المخصص لتغطية مصاريف تدبير هذه السنة.

وفي هذا الإطار، أشار الحزب إلى أن هذه الملاحظة كانت موضوع توصية المجلس السابقة بشأن تسجيل العمليات المحاسبية خلال السنة المعنية بها تطبيقًا لمبدأ تخصص الدورات، وأنه قام بتنفيذها والتقيد بها على مستوى محاسبة السنة المالية 2024. كما أوضح أن العمليات المتعلقة بتسجيل مبلغ 118.240,00 درهم تخص تكاليف كراء مقرات حزبية تم تسجيلها في السنة المعنية بها، غير أن وثائق الإثبات لم تكن متوفرة حينها إلى غاية السنة المالية 2024.

أما بخصوص الشق الثاني، المتعلق بأداء نفقات كراء المقر الحزبي عن الفترة الممتدة من 1 يناير 2024 إلى 31 مارس 2025 بمبلغ إجمالي قدره 9.600,00 درهم، فقد أفاد الحزب بأن المبلغ المتعلق بالفترة من 1 يناير إلى 31 مارس 2025 يمثل تكاليف تمت معاينتها مسبقًا.

وفي هذا السياق، وجب التوضيح أن تسجيل النفقة في السنة المعنية بإنجازها يتم عبر احتساب المبلغ في الحساب المخصص لتحملات الأكرية (الجانب المدين) مقابل حساب مقدم الخدمة (المكري) في الجانب الدائن، وهو ما يُمكّن من إثبات الدين في السنة المالية المرتبطة به ومن ثم أداؤه عند توفر وثائق الإثبات.

أما بخصوص تكاليف كراء المقر الحزبي المعني، فإن أداء تكاليف الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2025 يرتبط فعليًا بانصرام المدة والاستفادة من المقر، وليس بالمعاينة المسبقة، وعليه لا يمكن إدراجها ضمن النفقات المؤهلة للاستفادة من الدعم العمومي المخصص لتغطية مصاريف تدبير سنة 2024.

- **تقديم سلفات من طرف الحزب في غياب مبررات قانونية تتيح ذلك**

تبيّن من خلال فحص معطيات دفتر اليومية وكشوفات الحساب البنكي، أن الحزب قام بتاريخ 5 دجنبر 2024 بتحويل مبلغ قدره 20.000 درهم إلى الحساب البنكي لأحد الأشخاص، وقد تم تسجيل هذه العملية على مستوى الحساب رقم 3431 "مستخدمون - تسبيقات ودفوعات"، رغم أن المعني بالأمر لا يُعدّ من المستخدمين الرسميين للحزب، مما يجعل هذا التحويل غير مبرّر، ولا يمكن اعتباره ضمن تكاليف تدبير الحزب لسنة 2024.

كما أظهر فحص كشوفات الحساب البنكي، أن الحزب قام بتاريخ 30 ماي 2024 بتحويل مبلغ قدره 200.000 درهم لفائدة الفريق الاشتراكي بمجلس النواب على شكل سلف، وتم تسجيل العملية ضمن الحساب رقم 4497 "حسابات انتقالية"(Comptes transitoires). وقد لاحظ المجلس أنه تم استرجاع هذا المبلغ بتاريخ 16 أكتوبر 2024 عن طريق شيك.

أفاد الحزب بأن مبلغ 200.000 درهم المحوَّل إلى الفريق الاشتراكي بمجلس النواب على شكل سلفة، تم إرجاعه عن طريق شيك بنكي بتاريخ 14 أكتوبر 2025، مشيرًا إلى أن سبب السلفة هو العلاقة المؤسساتية القائمة بين الحزب وفريقه النيابي الذي نظّم المنتدى الدولي للبرلمانيين الشباب الاشتراكيين والاشتراكيين الديمقراطيين بشراكة مع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

كما أشار إلى أنه وإن كانت المادة 2 من القانون التنظيمي للأحزاب السياسية لا تنصّ صراحة على إمكانية تقديم قروض أو سلفات لأعضاء الحزب، فإنها بالمقابل لا تتضمن أي مقتضى يمنع ذلك. أمّا بخصوص السلفة المقدمة للفريق الاشتراكي، فقد أوضح الحزب أن العلاقة الدستورية التي تربطه بفريقه البرلماني تُشكّل إطارًا يتيح ليس فقط تقديم السلفات، بل يسمح أيضًا بتمويل الأنشطة التي يضطلع بها الفريق.

تجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن بإمكان الحزب تمويل وتغطية جميع المصاريف المرتبطة بتدبير أنشطته أو تلك التي تنجزها الهيئات التابعة له، شريطة تدعيمها بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3). غير أن موضوع الملاحظة ينصب على قيام الحزب بمنح سلفات في غياب إطار قانوني يؤطر هذه العملية.

- **تحويل مبالغ كراء المقرات إلى حسابات التمثيليات بدل أدائها مباشرة للمكري**

تبيّن من خلال فحص الوثائق المرفقة بالحساب السنوي ومعطيات الحسابات البنكية للحزب، أن هذا الأخير قام بتحويل مبالغ مالية بلغ مجموعها 51.750 درهم إلى الحسابات البنكية لبعض تمثيلياته المحلية، قصد أداء تكاليف كراء المقرات الحزبية، وذلك بدل تحويلها مباشرة إلى المكرين (مقدّمي الخدمة).

> وقد أشار الحزب إلى أنه سيتقيّد مستقبلاً بأداء تكاليف كراء المقرات مباشرة لفائدة المكرين.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن صحة الموارد المصرح بها من طرف الحزب.

➢ صحة النفقات

- **أخطاء في تصفية الضريبة على القيمة المضافة على مستوى فواتير تنظيم الاجتماعات ترتّب عنها أداء مبلغ إضافي غير مبرّر**

تبيّن من خلال فحص الفواتير التي قدّمها الحزب ضمن الوثائق المثبتة لصرف نفقات تنظيم الاجتماعات، وجود أخطاء في تصفية الضريبة على القيمة المضافة تخص خدمات الإطعام التي بلغت قيمتها الإجمالية 18.355,00 درهم.

وقد تمثّلت هذه الأخطاء في تطبيق نسبة 20% على إجمالي مبلغ الخدمات، بدلًا من تطبيق النسبة المخفّضة 10%، وذلك خلافًا للفقرة الثانية من المادة 99 من المدونة العامة للضرائب، التي تُخضع خدمات الإطعام لنسبة 10% فقط.

وبناءً على هذه التصفية الخاطئة، تم أداء مبلغ إضافي غير مبرّر قدره 1.853,50 درهم لفائدة مقدّمي الخدمة.

> أكّد الحزب أنه سيحرص مستقبلاً على التقيد بالمقتضيات الضريبية المعمول بها، وتنبيه الممونين المعنيين بذلك.

وفي هذا الصدد، يُذكِّر المجلس بضرورة قيام الحزب باسترجاع المبلغ الزائد عن المستحق دفعه لفائدة الممون.

- **عدم دعم صرف نفقة بوثائق الإثبات القانونية**

من خلال فحص الوثائق المرفقة بالحساب السنوي المتعلقة بتكاليف "الاستقبالات"، تبين أن نفقة بمبلغ 12.000,00 درهم قد تم أداؤها لفائدة أحد الأشخاص بواسطة شيك بنكي بتاريخ 10 يوليوز 2024، وتم دعم صرفها بفاتورة غير معنونة باسم الحزب، وذلك خلافًا لمقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. وبناءً عليه، لا يمكن إدراج هذه النفقة ضمن تكاليف الحزب.

> أشار الحزب إلى أنه أعاد تقديم الفاتورة وفق الشروط المطلوبة، وهي مرتبطة بتغطية نشاط قطاع المحامين المنظم في فندق بمبلغ 12.000 درهم، تم أداؤه للشخص المعني عن طريق تحويل بنكي بتاريخ 10 يوليوز 2024.

غير أن الحزب، بأدائه النفقة للشخص سالف الذكر بدلًا من الفندق مقدّم الخدمة، يكون قد قام بتسديد المبلغ لفائدة شخص غير الدائن الحقيقي المصدِر للفاتورة، ودون توضيح طبيعة العلاقة القانونية أو التعاقدية التي تربط المستفيد من الشيك بالفندق المعني أو بالنشاط المنظم، مما يجعل النفقة غير مدعَّمة بوثائق إثبات قانونية.

- **عدم الإدلاء بالوضعيات التفصيلية لاستهلاك الوقود بواسطة البطاقات مسبقة الدفع**

تبيّن من خلال فحص الوثائق المرفقة بالحساب السنوي أن الحزب برّر اقتناء الوقود وأداءات الطريق السيار بمبلغ إجمالي قدره 53.000,00 درهم عبر فواتير تعبئة بطاقات الدفع المسبق ونسخ من البطاقات الرمادية التي تُثبت ملكية السيارات للحزب، دون الإدلاء بالوضعيات التفصيلية الشهرية للكميات المستهلكة فعليًا لكل سيارة.

> أشار الحزب إلى أن البند 12 من الباب الثاني من الملحق الثالث للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية يشترط الإدلاء بفاتورة أو، عند الاقتضاء، مستند من مستندات الإثبات المماثلة، معتبرًا أن النص القانوني لم يفرض شكلية أو منهجية معينة لتبرير اقتناء الوقود غير الإدلاء بالفاتورة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن تبرير النفقات المتعلقة باقتناء الوقود بواسطة البطاقات مسبقة الدفع يتم من خلال الإدلاء بفواتير اقتناء البطاقات الصادرة عن الممون، ونسخ من البطاقات الرمادية الخاصة بالسيارات المعنية، وكذا الوضعيات التفصيلية الصادرة عن الممون، والتي تُبيّن الكميات المستهلكة فعليًا، وثمن الوحدة عن كل فترة محددة، والسيارات المستفيدة، وإجمالي مبلغ الاستهلاك.

وللتذكير، تلزم المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية الأحزاب بتقديم جميع الوثائق والمستندات المكوِّنة لحساباتها السنوية المحددة بنص تنظيمي، وكذا جميع الوثائق التي تقتضيها عملية تدقيق الحسابات.

- **عدم استيفاء الوثائق المثبتة لصرف كراء وسائل نقل للشروط المحددة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل**

تبيّن من خلال فحص الوثائق المرفقة بالحساب السنوي، أن الحزب قد قدّم لدعم صرف كراء وسائل نقل، فاتورة بمبلغ 28.000,00 درهم لا تستوفي الشروط القانونية المطلوبة حيث لم تتضمن مبلغ الضريبة على القيمة المضافة ولا أسماء المستفيدين.

> أفاد الحزب بأن الأمر يتعلق بتكاليف تنقل تسعة أعضاء من مجلس الأممية الاشتراكية (...)، وأرفق فاتورة.

غير أن الفاتورة المرفقة بجواب الحزب لا تبين مبلغ الضريبة على القيمة المضافة وأسماء المستفيدين من الخدمة.

- **عدم دعم صرف نفقات الكراء بجميع الوثائق المثبتة المنصوص عليها قانونًا**

أظهر فحص الوثائق المرفقة بالحساب السنوي أن نفقات كراء المقرات بمبلغ إجمالي قدره 109.350,00 درهم، لم يتم دعم صرفها بالوثائق المثبتة المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات التبريرية لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة في الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، حيث لم يدل الحزب بعقود كراء مقراته في عدد من المدن؛

> وقد أوضح الحزب أنه يحرص على توثيق العقود أثناء كراء مقرات جديدة، أما بالنسبة للمقرات القديمة، فقد اكتراها منذ سنوات بعقود شفهية، وأنه واجه صعوبات في توثيقها، لذلك يكتفي بإيصالات الكراء وإشهادات بالتوصل بالمبالغ مصادق عليها، معتبراً أن هذه الوثائق كافية لإثبات صحة النفقات.

3.4. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 329.485,58 درهم

قام حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية خلال سنة 2024 بإرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل من الدعم السنوي لتغطية مصاريف التدبير لسنة 2023، بما قدره 329.485,58 درهم.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة من خلال إرجاع المبالغ غير المستعملة، وذلك على النحو التالي: مبلغ 95.896,03 درهم برسم الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022 المخصص لتغطية المصاريف المتعلقة بالدراسات والمهام والأبحاث، ومبلغ 329.485,58 درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2023.

وعليه، فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة تُعتبر سليمة.

4.4. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

فيما يتعلق بالتوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم الدعم العمومي لسنة 2023، والمتعلقة بما يلي:

- تسجيل العمليات المحاسبية خلال السنة المالية المعنية بها، تطبيقًا لمبدأ تخصص الدورات المحاسبية؛
- دعم صرف نفقات الكراء (221.600,00 درهم) واقتناء الوقود (51.000,00 درهم) بوثائق إثبات قانونية في شكل فواتير أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات مماثلة، وفقًا لما تنص عليه القوانين والأنظمة ذات الصلة، وبما يضمن استيفاءها للشروط القانونية.

أوضح الحزب في جوابه أنه قام بتطبيق التوصية الأولى خلال السنة المالية 2024.

أما فيما يخص نفقات الكراء، فقد أشار الحزب إلى أن عقود كراء المقرات الجهوية والمحلية موضوع ملاحظة المجلس، قد أبرمت قبل دخول القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقة الكرائية بين المكري والمكتري للمحلات المعدّة للاستعمال السكني أو المهني حيز التنفيذ، وهو القانون الذي أوجب شكلية الكتابة كركن من أركان انعقاد العقد طبقًا للمادة الثالثة منه. كما استند الحزب إلى الفقرة الثانية من المادة 74 من القانون نفسه، التي تنص على أن الأكرية المبرمة قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ تظل سارية المفعول رغم عدم تقيدها بالكتابة، مع إمكانية توثيقها لاحقًا باتفاق الطرفين. وأوضح الحزب أنه يبذل جهودًا لإقناع المالكين بتوثيق العقود كتابة (...).

ولهذا السبب، يكتفي الحزب حاليًا بإيصالات الكراء الإشهادات المصادق عليها لإثبات أداء الوجيبات، مع الحرص على توثيق العقود الخاصة بالمقرات الجديدة.

وفيما يتعلق بالشق الثاني من التوصية، والمتعلق بنفقات الوقود، أشار الحزب إلى أن البند 12 من الباب الثاني من الملحق الثالث للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية ينص على ضرورة الإدلاء بفاتورة أو عند الاقتضاء مستند من مستندات الإثبات المماثلة. واعتبر الحزب أن هذا النص يتيح إمكانية الإثبات بوسائل متعددة، ولا يفرض شكلية معينة أو منهجية محددة لعملية اقتناء الوقود، طالما تم الإدلاء بالفاتورة.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس الأعلى للحسابات حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بما يلي:

- دعم صرف جميع النفقات المنجزة بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، والمستوفية للشروط القانونية والتنظيمية والمعنونة باسم الحزب؛
- دعم صرف نفقات الوقود المقتناة بواسطة البطاقات مسبقة الدفع بالوضعيات التفصيلية الصادرة عن الممونين التي تبين الكميات المستهلكة فعليًا وثمن الوحدة وفترات الاستهلاك؛
- الحرص على تضمين الفواتير جميع البيانات الإلزامية المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، ولا سيما الكميات، والأسعار الفردية، والمبالغ الإجمالية، ومبالغ الضريبة على القيمة المضافة عند الاقتضاء؛
- الحرص على التأكد من صحة تصفية النفقات وتسديدها للممونين أو مقدمي الخدمات المعنيين لإثبات المخالصة؛
- أداء تكاليف كراء المقرات مباشرة لفائدة المكرين، مع العمل على توثيق العقود الخاصة بها؛
- التقيد بمبدأي "الوضوح" و"تخصص الدورات المحاسبية" المنصوص عليهما في الدليل العام للمعايير المحاسبية، من خلال تسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة وتفادي إدراج نفقات تخص سنوات لاحقة ضمن حساب العائدات والتكاليف للسنة المعنية بالدعم السنوي؛
- تأطير وتوثيق أي علاقة مالية قائمة بين الحزب وبين الهيئات التابعة له في إطار تعاقدي مكتوب وواضح يحدد طبيعة العمليات والتزامات الأطراف، مع تفادي تقديم سلفات خارج سند قانوني مؤطر.

5. حزب الحركة الشعبية

قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق الحساب السنوي لحزب الحركة الشعبية برسم سنة 2024. وقد أسفر تحليل المعطيات المدلى بها عن تحديد تركيبة الموارد ومكونات النفقات المنجزة خلال السنة المالية.

على مستوى الموارد، بلغ مجموع المبالغ المصرَّح بها 1.094.047,41 درهم. وتُعد واجبات الانخراط والمساهمات المصدر الرئيسي لهذه الموارد، إذ بلغت 1.041.545,00 درهم، أي ما يعادل 95,20% من إجمالي الموارد. أما العائدات غير الجارية، فقد بلغت 52.502,41 درهم، أي ما يمثل 4,80% من مجموع الموارد، وتشمل هذه الأخيرة مداخيل ناتجة عن أنشطة أو خدمات ذات طابع غير متكرر.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المنجزة خلال السنة 2.666.016,18 درهم، خُصصت الحصة الكبرى منها لتغطية تكاليف التدبير التي بلغت 2.658.716,18 درهم، أي بنسبة 99,73% من إجمالي المصاريف.

ويُلاحظ أن هذه التكاليف عرفت تراجعًا طفيفًا مقارنة بالسنوات السابقة، إذ بلغت 2.673.834,54 درهم سنة 2023، و3.711.804,43 درهم سنة 2022.

أما كلفة اقتناء الأصول الثابتة، فقد بلغت 7.300,00 درهم، أي ما يمثل 0,27% من مجموع النفقات، مسجِّلة انخفاضًا ملحوظًا مقارنة بسنة 2023 (88.920,00 درهم) وسنة 2022 (59.060,26 درهم).

1.5. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب السنوي داخل الأجل القانوني

قدم حزب الحركة الشعبية حسابه السنوي برسم سنة 2024 عبر المنصة الرقمية للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 28 مارس 2025، وذلك داخل الأجل القانوني المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بتحفظ

تضمن تقرير الخبير المحاسب، المرفق بالحساب السنوي للحزب، مجموعة من التحفظات تتعلق بما يلي:

- **عدم احتساب مخصصات لمواجهة المخاطر والتكاليف**

لم يقم الحزب باحتساب أي مخصصات لمواجهة المخاطر والتكاليف المتعلقة بدين مستحق لفائدة أحد الأبناك بمبلغ 2.238.513,36 درهم، مما أدى إلى خفض حجم المخصصات بنفس المبلغ.

> أفاد الحزب بشأن تحفظ الخبير، أن البنك قام بحجز مبلغ الرهن البالغ 1.000.000,00 درهم، مضيفًا أنه لم يعد يتوفر على أي حساب بنكي باسم الحزب لدى البنك المعني.

- **غياب الملف الدائم للأصول الثابتة**

بيّن تقرير الخبير أن الحزب لا يتوفر على ملف دائم للأصول بتاريخ 31 دجنبر 2024، مما حال دون إمكانية إبداء الرأي بشأن شمولية ووجود الأصول الثابتة المسجلة في نهاية السنة المالية بقيمة إجمالية قدرها 6.746.890,00 درهم، ومستهلكة بمبلغ 5.393.853,18 درهم.

> أشار الحزب إلى أنه، قام بتسجيل جميع المعدات والممتلكات في جداول مرتبة حسب تاريخ الاقتناء، وأرفق جوابه بتقرير موجز وجداول مفصلة لمجموع الأصول مصادق عليها من طرف خبير محاسب.

- **ضعف نظام الرقابة الداخلية لتتبع المساهمات**

سجّل الخبير المحاسب أن الحزب يعاني من ضعف في نظام الرقابة الداخلية المعتمد لتتبع المساهمات على المستويين المركزي والإقليمي، مما حال دون التأكد من شمولية المساهمات المصرح بها ضمن عائدات الحزب برسم سنة 2024.

> وفي جوابه، أفاد الحزب أن المادة 54 من نظامه الأساسي تنص على انتخاب لجنة لمراقبة مالية الحزب من طرف أعضاء المجلس الوطني، موضحًا أن هذه اللجنة تتولى مراقبة كيفية تدبير الأموال وتقديم تقرير سنوي أمام المجلس الوطني للدراسة والمصادقة.

2.5. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي للحزب عن تسجيل ثمان ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 18 يوليوز 2025، بغرض تقديمه للتبريرات والوثائق اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 22 غشت من نفس السنة على الملاحظات الموجهة له تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن الوثائق المكونة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم إدراج مبلغ الدعم الواجب إرجاعه على مستوى الموازنة**

لاحظ المجلس أن الحزب لم يقم بإدراج مبلغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة، والبالغ 5.397.080,00 درهم، ضمن دفتر الأستاذ ولا على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة - دائنة"، كما لم يتم إدراجه في جدول "الديون" ضمن قائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالحساب السنوي.

> أشار الحزب إلى أنه لم يتم تنزيل المبلغ موضوع الملاحظة ضمن الموازنة برسم سنة 2024، وتحديدًا في حساب الخصوم رقم 4458 "الدولة الدائنة."

وفي هذا الإطار، يُذكّر المجلس بأنّه واستنادًا إلى قاعدة "الشمولية"، فإن الحزب ملزم بإدراج جميع العمليات المالية المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية السنوية.

كما يتعين عليه، وفقًا لمقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو ما يتعذر تحقيقه في غياب إدراج مجموع المعطيات المحاسبية، بما في ذلك أساسًا الديون المستحقة على الحزب.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم مصاريف المهام والإقامة بالخارج بوثائق الإثبات القانونية**

تبين للمجلس من خلال الوثائق المدلى بها ضمن الحساب السنوي للحزب، أنه لم يتم دعم مصاريف المهام والإقامة بالخارج، البالغة 38.170,00 درهم، بوثائق الإثبات القانونية المطلوبة، ولا سيما نسخ من صفحات جوازات السفر التي تبين هوية المستفيدين وتواريخ الدخول والخروج، وكذا بيانات احتساب المبالغ المستحقة، كما هو منصوص عليه في الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

لم يدل الحزب بأي وثيقة إثبات تتعلق بالمصاريف المذكورة كما تم حصرها بالملحق 3 للمخطط المحاسبي للأحزاب.

ويُذكّر المجلس في هذا الإطار بأن الحزب ملزم بدعم صرف جميع النفقات بوثائق الإثبات القانونية، وفقًا لما ورد في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- **دعم صرف نفقات بوثائق إثبات لا تستوفي الشروط القانونية**

تبين أن الحزب دعم صرف نفقة تتعلق باقتناء شارات (badges) بمبلغ إجمالي قدره 2.400,00 درهم، من خلال تقديم سند تسلم فقط، دون الإدلاء بوثائق ذات قوة إثبات قانونية في شكل فاتورات، أو اتفاقيات، أو بيانات أتعاب، أو أي مستندات أخرى مماثلة من بين تلك المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

قدم الحزب نفس سند التسلم دون تقديم أي وثائق إثبات إضافية.

وفي هذا الصدد، يُذكَّر بأن الحزب ملزم بدعم صرف جميع نفقاته بوثائق الإثبات القانونية.

3.5. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ عدم إرجاع مبالغ دعم بقيمة 5,40 مليون درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبالغَ دعمٍ مجموعها 5.397.080,00 درهم، تتوزع على النحو الآتي:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	9.606,40	مبلغ دعم غير مستعمل
	197.826,00	مبالغ دعم لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بوثائق الإثبات القانونية
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين	100.000,00	مبالغ دعم غير مستعملة
	170.000,00	مبالغ دعم لم يتم تبرير صرفها طبقا للغايات التي منح من أجلها
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	723.607,60	مبالغ دعم غير مستعمل
	4.196.040,00	مبالغ دعم لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بوثائق الإثبات
المجموع	**5.397.080,00**	

أفاد الحزب إلى أن تزامن الاستحقاقات الانتخابية التشريعية والمحلية والجهوية قد خلق صعوبات في تدبير الدعم العمومي الممنوح، خاصة وأنه لم يتوصل بتوزيع مبالغ الدعم حسب الاستحقاقات إلا بعد مرور أزيد من شهر على تاريخ إجراء الانتخابات.

وأوضح الحزب أن الدفعة الأولى من الدعم صُرفت قبل التوصل بالدعم التكميلي، الذي نُصَّ على أنه مخصص لتمويل الانتخابات الجماعية والجهوية، مما جعل توقيت التوزيع لا يتلاءم مع الآجال القانونية المحددة لتقديم التصريحات المالية للمرشحين، والذين قدموا تصاريحهم داخل الأجل

القانوني المنصوص عليه، والذي انتهت مدته قبل توصل الحزب بالدعم المشار إليه في تقرير المجلس.

وفيما يتعلق بتبرير صرف هذا الدعم، أفاد الحزب بأنه استند إلى مقتضيات المادة 157 من القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، التي تحدد فئة الملزمين بتقديم التصريحات المالية دون أن تشمل المرشحين الفرديين.

وأضاف أن الحزب، حرصًا على ضبط استعمال الدعم المالي، ألزم جميع المرشحين بتوقيع إشهادات بالتوصل بالمبالغ الممنوحة، مراعيًا خصوصيات الدوائر القروية والجبلية التي تُجرى فيها الانتخابات بالنمط الفردي.

كما أوضح الحزب أنه، باعتماده على الإشهادات لإثبات صرف الدعم، استند إلى أحكام المادة الثالثة من المرسوم المنظم، والتي تجيز إثبات النفقات بواسطة "المستندات الأخرى" المنصوص عليها في النصوص التنظيمية ذات الصلة. وأكد أن هذه المنهجية سبق أن تم اعتمادها خلال الاستحقاقات الانتخابية السابقة.

وفيما يخص صرف الحزب لمبلغ 4.236.940,00 درهم كدعم للمرشحين، أوضح أنه تم توزيعه على المرشحين في الجماعات التي أُجريت فيها الانتخابات بالنمط الفردي، عن طريق المسؤولين الإقليميين للحزب، بمن فيهم من وردت أسماؤهم في التقرير باعتبارهم وكلاء لوائح ترشيح، في حين أن مهامهم كانت تنظيمية وإشرافية بصفتهم مسؤولين حزبيين لا وكلاء لوائح انتخابية.

ويُشار في هذا الإطار إلى أن الوثائق المثبتة لصرف النفقات المرتبطة بالحملات الانتخابية الخاصة بهذه الاقتراعات سبق أن خضعت للفحص من طرف المجلس الأعلى للحسابات، حيث تم استنفاد المسطرة التواجهية مع الحزب، الذي قدّم توضيحاته بشأن الملاحظات المثارة. وقد تم بعد ذلك التداول والمصادقة على التقرير النهائي الذي حدّد مجموع المبالغ الواجب إرجاعها، قبل نشره بتاريخ 8 يونيو 2022.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب، بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بخصوص مبالغ الدعم غير المستعملة وغير المبررة، والتي لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات القانونية، بمبلغ إجمالي قدره 5.397.080,00 درهم، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة باقتراعات سنة 2021.

ويجب التذكير في هذا الصدد بأن المادة 43 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية والمادتين 5 من المرسومين رقم 2.15.451 ورقم 2.16.667 المتعلقين بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والجهوية والانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب، تلزم الأحزاب بإرجاع مبالغ الدعم العمومي غير المستعملة أو غير المبررة أو التي لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات إلى الخزينة.

4.5. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

لم يقدم الحزب في جوابه على ملاحظات المجلس، أي توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم سنة 2023، والمتعلقة بـما يلي:

- عدم إرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة أو غير المبررة أو غير المدعَّمة بوثائق الإثبات إلى الخزينة، بمبلغ إجمالي قدره 5.397.080,00 درهم، برسم اقتراعات سنة 2021؛
- عدم التقيد بالمقتضيات والقواعد المحاسبية، ولا سيما قاعدة "الشمولية" التي تقتضي إدراج جميع المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة كما تم حصرها من طرف المجلس، على مستوى موازنة الحزب ضمن الحساب "الدولة – دائنة".

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب الحركة الشعبية بما يلي:

- العمل على إرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة أو غير المبررة أو التي لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات القانونية، والبالغة 5.397.080,00 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية الممنوحة بمناسبة اقتراعات سنة 2021، وذلك عملاً بمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية والمادتين 5 من المرسومين ورقم 2.16.667، المتعلقين بتحديد آجال وشكليات استعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والجهوية والانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب؛
- التقيد بالمقتضيات والقواعد المحاسبية، ولاسيما قاعدة "الشمولية"، من خلال إدراج جميع المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة، على مستوى موازنة الحزب ضمن حساب "الدولة - دائنة"، بما يضمن تقديم صورة صادقة وأمينة عن الوضعية المالية للحزب؛
- دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة المحددة في الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

6. حزب التقدم والاشتراكية

قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق الحساب السنوي لحزب التقدم والاشتراكية برسم سنة 2024. وقد أسفر تحليل المعطيات المحاسبية الواردة في الحساب عن تحديد تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

فعلى مستوى الموارد، بلغ مجموع المبالغ المصرح بها 4.911.502,28 درهم. وتشكل مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير المورد الرئيسي للحزب، إذ بلغت 3.626.988,04 درهم، أي ما يعادل 73,85% من مجموع الموارد. كما بلغت واجبات الانخراط والمساهمات ما مجموعه 827.440,00 درهم، أي بنسبة 16,85%، في حين سجلت العائدات غير الجارية الأخرى مبلغًا قدره 448.074,24 درهم، أي ما يمثل 9,12% من إجمالي الموارد. كما بلغت العائدات المالية 9.000,00 درهم، أي بنسبة 0,18% من مجموع الموارد.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المنجزة خلال سنة 2024 ما قدره 3.691.185,63 درهم، وخصصت بشكل كامل لتغطية تكاليف التدبير، مسجلةً ارتفاعًا مقارنة مع سنتي 2023 و2022، حيث بلغت على التوالي 3.316.667,83 درهم و3.666.126,10 درهم.

1.6. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب السنوي داخل الأجل القانوني

قدَّم حزب التقدم والاشتراكية حسابه السنوي برسم سنة 2024 عبر المنصة الرقمية للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 30 مارس 2025، وذلك داخل الأجل القانوني المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب من طرف خبير محاسب

قدم الحزب حسابه السنوي مشهودًا بصحته دون تحفظ من طرف خبير محاسب.

2.6. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات المنجزة من طرف الحزب عن تسجيل سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 24 يوليوز 2025، قصد تمكينه من تقديم التبريرات والمعطيات التوضيحية اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 18 غشت من نفس السنة على الملاحظات الأولية، وكذا تلك الواردة على المجلس بتاريخ 21 نونبر 2025 على الملاحظات والتوصيات النهائية، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم تنزيل مبلغ الدعم الواجب إرجاعه في السجلات المحاسبية**

لم يقم الحزب بتضمين مبلغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة والبالغ 310.320,21 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير لسنة 2023، ضمن محاسبة الحزب. حيث لم يتم احتساب هذا المبلغ على مستوى دفتر الأستاذ، كما لم يُدرج على مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة - دائنة"، ولا على مستوى جدول الديون ضمن قائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالحساب السنوي.

أفاد الحزب بأنه سيأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار مستقبلاً، وسيعمل على تداركه في الحساب السنوي لسنة 2025.

وفي هذا الإطار، يُذكّر المجلس بأنه، امتثالًا لقاعدة "الشمولية" المحاسبية، يتعيّن على الحزب إدراج جميع المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم إعدادها وحصرها سنويًا، حتى تعطي هذه الأخيرة صورة صادقة وأمينة لأصول الحزب وخصومه وفق ما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ **صحة الموارد**

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ **صحة النفقات**

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن صحة النفقات.

3.6. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ **عدم إرجاع مبلغ دعم غير المستعمل إلى الخزينة بقيمة 310.320,21 درهم**

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة بقيمة 310.320,21 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2023، والذي يمثل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (3.626.988,04 درهم) ومبلغ النفقات المنجزة (3.316.667,83 درهم)، وذلك خلافاً لمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، التي تنص على أنه يجب على كل حزب سياسي أن يُرجع تلقائياً إلى الخزينة كل مبلغ لم يستعمله من الدعم أو المساهمة التي تلقاها وفق أحكام المادتين 32 و34.

أشار الحزب إلى أنه يلتزم بإرجاع المبلغ المذكور على شكل أقساط سنوية، حسب ما تسمح به وضعيته المالية، مشيراً إلى أنه وجه مراسلة في هذا الشأن إلى السيد وزير الداخلية بتاريخ 06 يونيو 2025.

➢ **وضعية الحزب تجاه الخزينة**

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبلغ الدعم غير المستعمل برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير للسنة المالية 2023، والبالغ 310.320,21 درهم.

4.6. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ **تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023**

في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس ضمن تقريره المتعلق بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم سنة 2023، قدَّم الحزب حسابه السنوي برسم سنة 2024، مشهودًا بصحته من طرف خبير محاسب، معتمدًا في ذلك صيغة الإشهاد المحددة في دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي الصادر عن المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

أما بخصوص إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل إلى الخزينة العامة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير للسنة المالية 2023، فقد أوضح الحزب، ضمن جوابه على ملاحظة المجلس في هذا الإطار، أنه راسل السيد وزير الداخلية بشأن إرجاع المبلغ المذكور على شكل أقساط سنوية، غير أنه لم يقم بتنزيل هذا المبلغ في سجلاته المحاسبية، خلافًا لمقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولاسيما ما يتعلق بضرورة إدراج المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة في الحساب رقم 445 "الدولة- دائنة".

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس حزب التقدم والاشتراكية بما يلي:

- إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير للسنة المالية 2023، والبالغ 310.320,21 درهم، وذلك عملاً بمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- التقيد بالمقتضيات والقواعد المحاسبية المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولاسيما قاعدة "الشمولية"، من خلال إدراج المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن موازنة الحزب، على مستوى الحساب "الدولة-دائنة"، بما يضمن تقديم صورة صادقة وأمينة عن الوضعية المالية للحزب.

7. حزب الاتحاد الدستوري

قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق حساب حزب الاتحاد الدستوري برسم سنة 2024. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى تحديد تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة المالية.

فعلى مستوى الموارد، بلغ مجموع المبالغ المصرَّح بها من طرف الحزب 3.324.093,92 درهم. وتشكّل مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير المصدر الرئيسي لهذه الموارد، إذ بلغت 3.261.112,22 درهم، أي ما يعادل 98,11% من إجمالي الموارد.

في المقابل، بلغت مداخيل واجبات الانخراط والمساهمات مبلغ 60.000,00 درهم، أي بنسبة 1,80%، فيما اقتصرت العائدات غير الجارية على 2.981,70 درهم، أي ما يمثل 0,09% من مجموع الموارد.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المصرَّح بها برسم نفس السنة 3.973.810,20 درهم، خُصص منها مبلغ 2.984.766,20 درهم لتغطية تكاليف تدبير الحزب، أي بنسبة 75,11% من إجمالي النفقات، مقابل 2.783.099,30 درهم سنة 2023 و2.323.960,00 درهم سنة 2022.

كما بلغت نفقات اقتناء الأصول الثابتة 989.044,00 درهم، أي ما يمثل 24,89% من مجموع النفقات، مقابل 946.990,00 درهم سنة 2023 و46.420,00 درهم سنة 2022.

1.7. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدَّم حزب الاتحاد الدستوري حسابه السنوي برسم سنة 2024 عبر المنصة الرقمية للمجلس بتاريخ 28 مارس 2025، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي مشهودًا بصحته دون تحفظ من طرف خبير محاسب.

2.7. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات المنجزة عن تسجيل سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 18 يوليوز 2025، قصد تمكينه من تقديم التبريرات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 15 غشت من السنة نفسها على الملاحظات الأولية الموجهة له، وكذا تلك الواردة على المجلس بتاريخ 14 نونبر 2025 على الملاحظات والتوصيات النهائية، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **تنزيل خاطئ لعمليات محاسبية**

تبيَّن من خلال فحص حساب العائدات والتكاليف أن الحزب قام بتنزيل دعم الدولة السنوي، البالغ 3.261.112,22 درهم، في حساب "عائدات استغلال أخرى" عوض حساب "دعم الدولة السنوي للمساهمة في تغطية مصاريف تدبير الحزب".

كما تم تسجيل واجبات الانخراط، البالغة 60.000,00 درهم، في حساب "استردادات الاستغلال، تنقيلات تكاليف" بدل حساب "واجبات الانخراط والمساهمات".

بالإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس أن مصاريف صيانة وإصلاح حاسوب وآلة ناسخة بمبلغ 26.400,00 درهم تم تنزيلها في الحساب رقم 613320 "صيانة المقار" عوض الحساب رقم 61335 "صيانة العتاد".

أكد الحزب، أنه سيقوم بتدارك هذه الوضعية مستقبلا. كما أفاد بأنه قد تم تنزيل عائدات دعم الدولة السنوي في الحساب رقم 716، تماشيًا مع المقتضيات المحاسبية المعمول بها، كما تم إدراج واجبات الانخراط في الحساب المناسب رقم 718. وبخصوص مصاريف الصيانة، أشار إلى أن الحسابين المذكورين يندرجان ضمن نفس الحساب العام رقم 613 "تكاليف خارجية أخرى"، وأن اختيار الحساب الفرعي لا يؤثر على النتائج الإجمالية للحسابات، مع التزامه بتصحيح التقييد الفرعي مستقبلاً تعزيزًا للوضوح.

يذكّر المجلس، في هذا الإطار، بضرورة التقيّد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما بمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يوجب تقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

- **عدم احتساب استهلاكات بعض الأصول الثابتة**

لاحظ المجلس أن الحزب لم يقم باحتساب استهلاكات الأصول الثابتة التي تم اقتناؤها خلال سنة 2024، والبالغة قيمتها الإجمالية 884.344,00 درهم، ويتعلق الأمر بما يلي:

نوع الأصل	قيمة الاقتناء (درهم)
عتاد النقل	789.444,00
عتاد معلوماتي	30.000,00
عتاد المكتب	24.900,00
أثاث المكتب	40.000,00
المجموع	**884.344,00**

أوضح الحزب بأنه ارتأى عدم احتساب استهلاكات هذه الأصول، باعتبارها لا تمثل مصاريف فعلية. وأضاف أنه، احترامًا للمقتضيات المحاسبية، سيتم استدراك استهلاكات الأصول المتعلقة بسنة 2024 خلال السنة المحاسبية 2025، تفاديًا لتغيير القوائم الحسابية التي تم تدقيقها من طرف المجلس الأعلى للحسابات ومدقق الحسابات الخارجي. كما أكد الحزب في رده على الملاحظات والتوصيات النهائية التزامه بتدارك الأمر في حسابات سنة 2025.

يشار إلى أنه، رغم أن استهلاكات الأصول هي مصاريف محتسبة ولا تفضي إلى أي مصاريف فعلية، غير أنها تمكن من فهم موازنة الحزب وإعطاء صورة صادقة عن أصوله.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

- **دعم صرف نفقات بفواتير غير معنونة باسم الحزب**

تبين للمجلس من خلال فحص الوثائق المرفقة بالحساب السنوي أن تكاليف الماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره 10.576,00 درهم، قد تم دعم صرفها بفواتير غير معنونة باسم الحزب، مما يجعلها غير قابلة للتنزيل ضمن تكاليفه المحاسبية.

أكد الحزب أنه سيعمل على تعديل عقد الماء والكهرباء في أقرب الآجال الممكنة. كما أفاد بأن هذه الفواتير تخص المقر المركزي للحزب، الذي كانت جريدة "رسالة الأمة" تستغله سابقًا، حيث كانت العدادات مسجَّلة باسمها من طرف مؤسس الحزب والجريدة.

وأشار إلى أن الجريدة انتقلت لاحقًا إلى مقر خاص بها، غير أن العدادات بقيت مسجَّلة باسمها، في حين استمر الحزب في تسديد تكاليف الماء والكهرباء الخاصة بالمقر الرئيسي إلى حين تسوية الوضع الإداري. وأكد أن الفواتير المقدمة تعكس الاستهلاك الفعلي داخل المقر الرئيسي للحزب، في احترام تام لمقتضيات الدعم العمومي ومبادئ الشفافية المالية.

يُذكّر المجلس بأن الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، المتعلق بقائمة الوثائق والمستندات المثبتة، ينص صراحة على وجوب دعم صرف جميع النفقات بفواتير ووثائق معنونة باسم الحزب للتمكن من تنزيلها ضمن نفقاته.

3.7. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 478.012,91 درهم إلى الخزينة

قام حزب الاتحاد الدستوري خلال سنة 2024 بإرجاع مبلغ 478.012,91 درهم يمثل دعماً عمومياً غير مستعمل، يتعلق بمساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبير الحزب برسم سنة 2023. ويُعادل هذا المبلغ الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح لتغطية مصاريف التدبير لسنة 2023، والبالغ 3.261.112,22 درهم، ومجموع نفقات التدبير المنجزة خلال السنة نفسها، والبالغة 2.783.099,30 درهم.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته المالية تجاه الخزينة، من خلال إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل، والبالغ 478.012,91 درهم، والمتعلق بمساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره برسم سنة 2023.

وعليه، فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة تعتبر سليمة.

4.7. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

قدم الحزب توضيحات كافية بشأن تتبع تنفيذ التوصية الواردة في تقرير المجلس برسم سنة 2023، والمتعلقة بضرورة التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما مبدأ "الوضوح"، من خلال تسجيل العمليات المنجزة في الحسابات الملائمة لها، وذلك وفقًا لما هو منصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

تبعًا لما سبق، يوصي المجلس الأعلى للحسابات حزب الاتحاد الدستوري بما يلي:

- التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما مبدأ "الوضوح"، من خلال تسجيل جميع العمليات المنجزة في الحسابات الملائمة لطبيعتها، طبقًا لما تنص عليه مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- الحرص على دعم صرف النفقات بوثائق الإثبات القانونية المعنونة باسم الحزب المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

8. حزب العدالة والتنمية

قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق حساب حزب العدالة والتنمية برسم سنة 2024. وقد أفضى تحليل المعطيات الواردة في الحساب إلى تحديد تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة المالية.

فعلى مستوى الموارد، بلغ مجموع المبالغ المصرَّح بها من طرف الحزب 5.576.576,57 درهم. وتشكل مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير ما مجموعه 2.634.066,64 درهم، أي ما يمثل 47,23% من إجمالي الموارد. كما بلغت واجبات الانخراط والمساهمات ما مجموعه 2.815.915,91 درهم، أي بنسبة 50,49% من مجموع الموارد. وسجل الحزب عائدات مالية بقيمة 119.292,76 درهم (أي بنسبة 2,14%)، إضافة إلى عائدات مختلفة بلغت 7.301,26 درهم، أي ما يمثل 0,13% من إجمالي الموارد.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المصرَّح بها خلال السنة نفسها 4.936.934,61 درهم، خُصص منها مبلغ 4.112.774,61 درهم لتغطية تكاليف التدبير، أي بنسبة 83,31% من إجمالي النفقات، مقابل 4.559.369,06 درهم سنة 2023 و6.692.944,81 درهم سنة 2022.

كما بلغت نفقات اقتناء الأصول الثابتة 824.160,00 درهم، أي بنسبة 16,69% من مجموع النفقات، مقابل 283.360,00 درهم سنة 2023 و275.700,00 درهم سنة 2022.

1.8. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدَّم حزب العدالة والتنمية حسابه السنوي برسم سنة 2024 عبر المنصة الرقمية للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 30 مارس 2025، أي داخل الأجل القانوني المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدّم الحزب حسابه السنوي مشهودًا بصحته دون تحفظ من قِبل خبير محاسب.

2.8. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات المنجزة عن تسجيل إحدى عشرة ملاحظة، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 17 يوليوز 2025، قصد تمكينه من تقديم التبريرات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 3 شتنبر من نفس السنة على الملاحظات الأولية الموجهة له، وكذا تلك الواردة على المجلس بتاريخ 20 نونبر 2025 على الملاحظات والتوصيات النهائية، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **تنزيل خاطئ لعمليات محاسبية**

تبيَّن من خلال فحص الوثائق المرفقة بالحساب السنوي أن الحزب قام بتنزيل بعض العمليات المحاسبية بطريقة غير مطابقة لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بما يلي:

- مبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الحزب، البالغ 2.634.066,64 درهم، تم تسجيله في الحساب رقم 7162: "دعم الدولة لتغطية المصاريف المترتبة على اللجوء إلى الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي"، عوض إدراجه في الحساب رقم 7161: "دعم الدولة السنوي لتغطية مصاريف تدبير الحزب"؛
- مصاريف اقتناء مواد غذائية بمناسبة عقد اللقاءات والاجتماعات بمبلغ 116.026,68 درهم، ومصاريف اقتناء الصحف بمبلغ 12.848,00 درهم، تم تنزيلها ضمن الحساب رقم 61251 "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم"، عوض تسجيلها في الحسابين رقم 61436 "استقبالات" ورقم 61415 "اشتراكات ووثائق عامة" على التوالي.

أوضح الحزب أنه تم ارتكاب خطأ غير مقصود في تنزيل المبلغ المتعلق بمساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير، مشيرًا إلى أنه سيتم استدراك هذا الخطأ عند إعداد الحسابات السنوية المقبلة. أما فيما يخص مصاريف المواد الغذائية بمناسبة اللقاءات والاجتماعات، فقد أكد الحزب أنه سيحرص مستقبلاً على تنزيلها في الحسابات الملائمة.

- **عدم تضمين الجدول المتعلق بدعم المترشحين المبالغ التي تم تنزيلها على مستوى المحاسبة**

تبيَّن من خلال فحص الحساب السنوي أن الحزب لم يضمن الجدول المتعلق بدعم المترشحين الوارد ضمن قائمة المعلومات التكميلية أي مبلغ، حيث أشار فيه إلى عبارة "لا شيء". غير أن المعطيات المحاسبية تُبيّن أن الحزب قدّم خلال سنة 2024 مبالغ مالية كمساعدات لفائدة مترشحيه برسم الانتخابات الجزئية، بلغ مجموعها 266.400,00 درهم.

أوضح الحزب في جوابه أن عدم إدراج هذه المبالغ في الجدول المتعلق بدعم المترشحين كان نتيجة خطأ غير مقصود، مؤكّدًا أنه سيحرص على تدارك الأمر في الحسابات السنوية المقبلة.

كما أرفق جوابه بالتقارير المالية التي أعدها المترشحون باسم الحزب برسم الانتخابات الجزئية، والتي تتضمن الوثائق المثبتة لصرف مبلغ الدعم المقدم لهم.

يُذكّر المجلس بأن المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية يُلزم الأحزاب بإدراج جميع المعطيات المحاسبية المتعلقة بأنشطتها المالية في القوائم التركيبية والمعلومات التكميلية، بما يضمن تقديم صورة صادقة وأمينة لأصولها وخصومها.

- **عدم إدراج المبلغ الإجمالي لاقتناء عقار على مستوى الأصول**

تبيَّن من خلال فحص الحساب السنوي أن الحزب اقتنى عقارًا بمبلغ إجمالي قدره 350.000,00 درهم، تم أداؤه جزئيًا بواسطة شيك بمبلغ 220.000,00 درهم، فيما تم تسديد المبلغ المتبقي (130.000,00 درهم) نقدًا.

غير أن المبلغ الذي تم تسجيله على مستوى المحاسبة اقتصر على 220.000,00 درهم فقط، دون إدراج القيمة الكاملة لاقتناء العقار ضمن الأصول الثابتة.

أفاد الحزب أنه تم تسجيل مبلغ 220.000,00 درهم فقط على مستوى المحاسبة، نظرًا لأن عقد شراء العقار الذي يتضمن المبلغ الإجمالي للاقتناء (350.000,00 درهم) تم التوصل به بعد إغلاق الحساب السنوي لسنة 2024.

وأضاف أن المبلغ المسجل يمثل الدفعة المؤداة بموجب الشيك، مؤكدًا أنه بعد استكمال المعطيات المتعلقة بالعملية، سيتم استدراك الأمر خلال إعداد الحساب السنوي لسنة 2025.

في هذا الإطار، وجب التذكير بأن الحزب ملزم بإعداد قوائم تركيبية تعكس بصورة صادقة وأمينة أصوله وخصومه، من خلال إدراج جميع العمليات المحاسبية المنجزة خلال السنة المالية المعنية في السجلات والقوائم المحاسبية، وذلك تطبيقًا لقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- **عدم إدراج مساهمات بعض أعضاء الحزب على مستوى موارده**

تبيَّن من خلال جواب الحزب على الملاحظة المتعلقة بعدم احترام السقف القانوني للأداءات النقدية في ما يخص أداء باقي مبلغ اقتناء العقار (130.000,00 درهم)، أن هذا المبلغ يمثل مساهمات لبعض أعضاء الحزب.

وقد لاحظ المجلس في هذا الإطار أن هذه المساهمات لم يتم إدراجها ضمن موارد الحزب، وذلك خلافا لقاعدة "الشمولية" المحاسبية المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ صحة الموارد

قدم الحزب جميع الوثائق والتوضيحات اللازمة بشأن الملاحظات المثارة بخصوص صحة الموارد المصرّح بها.

➢ صحة النفقات

- **ضرورة دعم صرف النفقات بوثائق الإثبات القانونية**

تبيَّن من خلال فحص الوثائق المرفقة بالحساب السنوي أن الحزب لم يدعم صرف نفقات منجزة على المستوى المحلي (الإقليمي والجهوي)، بمبلغ إجمالي قدره **566.869,21 درهم**، بوثائق الإثبات القانونية.

وتتوزع هذه النفقات كما يلي:

طبيعة النفقة	رقم الحساب	المبلغ (بالدرهم)
مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم	61251	175 616,69
مشتريات الأدوات والمعدات الصغيرة	61253	36 442,91
كراءات وتكاليف كرائية مختلفة	61318	175 993,00
مؤتمرات وتظاهرات	61443	178 816,61
المجموع		**566 869,21**

لم يدل الحزب ضمن جوابه على الملاحظات الأولية وعلى الملاحظات والتوصيات النهائية بأي وثائق بشأن النفقات الواردة بالجدول أعلاه.

يُذكّر المجلس بأن المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية ينصّ، في الملحق رقم 3 (قائمة الوثائق والمستندات المثبتة)، على وجوب دعم صرف جميع النفقات بالوثائق القانونية والمحاسبية المثبتة.

- **عدم تبرير نفقات كراء مقرات الحزب بوثائق الإثبات القانونية**

لم يُدلِ الحزب بعقود الإيجار أو العقود الملحقة في حالة التغيير، المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لتبرير نفقات كراء مقراته.

وقد همّت هذه النفقات كراء تسعة عشر (19) مقرًّا حزبيًا موزعة على مختلف التمثيليات الجهوية والمحلية، بمبلغ إجمالي قدره 470.057,60 درهم، توزعت على الشكل التالي:

(31.128 درهم؛ 40.500 درهم؛ 18.000 درهم؛ 22.000 درهم؛ 19.800 درهم؛ 18.400 درهم؛ 33.000 درهم؛ 14.400 درهم؛ 51.660 درهم؛ 35.000 درهم؛ 33.369,60 درهم؛ 5.000 درهم؛ 1.400 درهم؛ 10.800 درهم؛ 17.600 درهم؛ 18.000درهم؛ 44.000 درهم؛ 21.000درهم؛ و35.000 درهم).

أشار الحزب، في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية، إلى أن الأمر يتعلق إمّا بعقارات مُكتراة منذ سنوات باسم أحد أعضائه ويستغلّها الحزب كمقرّات له، وقد أدلى في هذا السياق بإشهاد من محامٍ يُثبت التوصّل بواجبات الكراء، وإمّا بعقارات يتعذّر توفير عقود كراءها بسبب موقف المكرين.

كما أكّد أنه يعمل على تبرير صرف نفقات الكراء عبر إيصالات الأداء، ويبذل جهودًا من أجل تسوية وضعية هذه العقارات في أقرب الآجال.

3.8. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 2,89 مليون درهم

قام حزب العدالة والتنمية خلال سنة 2024 بإرجاع القسط الأخير من مبلغ الدعم غير المستحق برسم اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب ومجالس الجماعات والجهات، والذي سبق للحزب أن التزم بإرجاعه على ثلاثة أقساط، ويبلغ مجموع هذا المبلغ 2.891.341,27 درهم.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم الممنوحة له برسم اقتراعات سنة 2021.

وعليه فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة سليمة.

3.8. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم 2023

- **التدابير المتخذة من طرف الحزب لتنفيذ توصيات المجلس برسم تقرير سنة 2023**

عمل حزب العدالة والتنمية على اتخاذ مجموعة من التدابير قصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات ضمن تقريره برسم سنة 2023، وتتمثل هذه التدابير فيما يلي:

- **مراعاة صيغة الإشهاد الواردة في المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي**

أشار الحزب إلى أنه عقد عدة اجتماعات مع الخبير المحاسب المكلف بالمصادقة على الحساب السنوي للحزب، وقد أسفرت آخر هذه الاجتماعات عن قبول الخبير المحاسب مراعاة صيغة الإشهاد الواردة في المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

وقد تم تضمين هذه الصيغة في التقرير المتعلق بالحساب السنوي لسنة 2024.

- **التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما مبدأ "الوضوح"**

أكد الحزب أنه قام بتسجيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة، مع التمييز بين حسابات النفقات والموارد الخاصة بالمستوى المركزي وتلك المتعلقة بالتمثيليات الجهوية والإقليمية، مضيفًا أن أي اختلالات سابقة كانت نتيجة حالات سهو محدودة.

ويأتي هذا الإجراء في إطار الامتثال لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يقتضي تسجيل جميع العمليات في الحسابات الملائمة لطبيعتها.

- **دعم تحصيل الموارد وصرف النفقات بوثائق الإثبات القانونية**

بلغت المبالغ المعنية بهذه التوصية 556.785,60 درهم بالنسبة للموارد و908.319,00 درهم بالنسبة للنفقات، وأوضح الحزب أن هذه العمليات مرتبطة أساسًا بالتمثيليات المجالية للحزب التي تواجه صعوبات إدارية منذ تسريح المكلفين بالإدارات نهاية سنة 2021، وهي الفترة التي صادفت صدور القرار المشترك رقم 2635.21 بتاريخ أكتوبر 2021 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية وما تضمنه من مقتضيات جديدة.

أما بخصوص التدابير المتخذة لتتبع هذه التوصية، فقد قام الحزب بـ:

- عقد عدة لقاءات تواصلية وتكوينية بين أمانة المال الوطنية وأمناء المال الجهويين والإقليميين؛
- تقاسم العروض المقدمة في إطار الورشة الدراسية المنظمة من طرف المجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 8 ماي 2024 حول موضوع "تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية"؛
- توثيق عمليات تحصيل الموارد من خلال إصدار وصولات أداء مركزية.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس الأعلى للحسابات حزب العدالة والتنمية بما يلي:

- تقديم الوثائق والمستندات المثبتة لصرف النفقات، خاصة على مستوى التمثيليات الجهوية والمحلية، وفقًا لما ينص عليه الملحق رقم (3) من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- إدراج جميع العمليات المالية المنجزة خلال السنة المالية، بما في ذلك المبالغ الكاملة المتعلقة باقتناء العقارات، وذلك تطبيقًا لقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- الإدلاء بعقود الإيجار أو ملاحقها لتبرير نفقات كراء المقرات الحزبية، مع تحيينها عند كل تغيير لضمان مطابقة العمليات المالية للمقتضيات القانونية والمحاسبية، وفقًا لما ينص عليه الملحق 3 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية
- تسجيل العمليات المالية في الحسابات الملائمة لطبيعتها، بما يضمن وضوح القوائم التركيبية ودقتها، خصوصًا فيما يتعلق بمساهمات الدولة ونفقات الاجتماعات والاشتراكات، وذلك تطبيقًا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- تضمين مبالغ الدعم المقدمة للمترشحين ضمن الجداول التكميلية للقوائم التركيبية، تطبيقًا لمقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

9. حزب جبهة القوى الديمقراطية

قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق الحساب السنوي لحزب جبهة القوى الديمقراطية برسم سنة 2024. وقد أفضى تحليل المعطيات الواردة في هذا الحساب إلى تحديد تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة المالية المعنية.

على مستوى الموارد، بلغ مجموع المبالغ المصرَّح بها من طرف الحزب 750.000,00 درهم، تتكون كليًا من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير، أي ما يعادل 100% من إجمالي الموارد، دون تسجيل أي موارد ذاتية أو عائدات أخرى.

أما فيما يخص النفقات، فقد بلغ مجموع المبالغ المصرَّح بها خلال السنة نفسها 760.564,96 درهم، خُصِّص منها 618.420,77 درهم لتغطية تكاليف التدبير، وتم احتساب مبلغ الدعم الذي تم إرجاعه إلى الخزينة (142.144,19 درهم) ضمن النفقات المنجزة برسم السنة المعنية، مقابل 803.542,07 درهم خلال سنة 2023 و827.757,31 درهم خلال سنة 2022.

1.9. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدّم حزب جبهة القوى الديمقراطية حسابه السنوي برسم سنة 2024 عبر المنصة الرقمية للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 30 مارس 2025، وذلك داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بتحفظ

تضمَّن تقرير الخبير المحاسبي المقدم من طرف الحزب تحفّظًا يتعلق بعدم توفر الحزب على دليل للمساطر المحاسبية.

> وفي معرض جوابه على الملاحظات الأولية والملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه، أشار الحزب إلى أنه يعمل بمقتضيات المقرر التنظيمي رقم 2023/07 الصادر عن المكتب السياسي بتاريخ 18 فبراير 2023، والمتعلق بتعديل نظام التدبير المالي للحزب. وأرفق الحزب جوابه بدليل للمساطر المالية.

2.9. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي للحزب وفحص صحة نفقاته عن ثمان ملاحظات، قام المجلس الأعلى للحسابات بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 17 يوليوز 2025، قصد تمكينه من تقديم التوضيحات والتبريرات اللازمة بشأنها.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 18 غشت من السنة نفسها على الملاحظات الأولية الموجهة له، وكذا تلك الواردة على المجلس بتاريخ 17 نونبر 2025 على الملاحظات والتوصيات النهائية، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

- **تسجيل تباين بين مبلغ مخصصات الاستهلاك المدرجة بحساب العائدات والتكاليف والمبلغ المبين بجدول المخصصات**

تبين من خلال فحص الوثائق المكوّنة للحساب السنوي المدلى به إلى المجلس الأعلى للحسابات، أن مبلغ مخصّصات الاستهلاك لسنة 2024 المدرج في حساب العائدات والتكاليف بلغ 10.886,30 درهم، في حين يبيّن جدول الاستهلاكات مبلغا قدره 70.603,84 درهم كمخصّصات استهلاك.

وأوضح الحزب، في معرض جوابه على الملاحظات الأولية والملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه، أن المبلغ أُدرج عن طريق الخطأ، وسيتم إصلاحه لاحقا.

- **عدم تعبئة جميع خانات جدول سندات المساهمة**

لاحظ المجلس أنه، باستثناء ثمن شراء السندات، لم يتم تعبئة جميع خانات جدول سندات المساهمة، ولا سيما تلك المتعلقة بالمشاركة في رأس المال (Participation au capital)، ورأس المال الاجتماعي(Capital social) ، وتاريخ الإقفال (Date de clôture)، والوضعية الصافية (Situation nette)، والنتيجة الصافية (Résultat net).

أفاد الحزب بأنه سيأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار، وأنه سيعمل على استكمال جميع الخانات الخاصة بسندات المساهمة في الحساب السنوي المقبل.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم تقييد العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة**

لاحظ المجلس أن الحزب، قام على مستوى حساب العائدات والتكاليف، بتنزيل مبلغ الدعم الذي تم إرجاعه إلى الخزينة، والبالغ 142.144,19 درهم، في الحساب رقم 618 -"تكاليف استغلال أخرى"، بدلًا من الحساب رقم 658 - "تكاليف غير جارية أخرى"، وذلك خلافًا لمبدأ الوضوح المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يُلزم بضرورة تقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

وقد أوضح الحزب أنه سجل مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة، والبالغة 142.144,19 درهم، والمتعلقة بمساهمة الدولة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية لاقتراعات سنة 2021، في الحساب رقم 618 - "تكاليف استغلال أخرى".

وفيما يخص مصاريف التدبير لسنة 2024، فقد تم تسجيلها بدقة ضمن الحسابات المناسبة (618 و658).

تجب الإشارة في هذا الصدد، إلى أن مبالغ الدعم التي يتم إرجاعها إلى الخزينة لا تشكل تكاليف استغلال، فهي أداء لمبالغ يتم استثناء تنزيلها بالحساب رقم 658 "تكاليف غير جارية أخرى"، لأن الحزب لم يقم بإدراجها على مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: " الدولة-دائنة" ليتم تصفية الدين فيما بعد مقابل حساب للخزينة (الصندوق أو الحساب البنكي).

يذكّر المجلس، في هذا الإطار، بضرورة التقيّد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما بمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يوجب تقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

- **عدم إدراج جميع الديون وبعض العمليات المنجزة على مستوى موازنة الحزب**

تبين من خلال الوثائق المحاسبية المدلى بها للمجلس، أن محاسبة الحزب لم تتضمن مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة، والبالغة 131.579,23 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2024.

فقد تبين أنه لم يتم احتساب هذا المبلغ على مستوى دفتر الأستاذ، كما لم يُدرج ضمن الموازنة - الخصوم في الحساب رقم 445: "الدولة - دائنة"، وبجدول الديون المقدم ضمن قائمة المعلومات التكميلية.

أوضح الحزب، أنه يوجد في وضعية عجز مالي برسم سنة 2024.

إضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس أن محاسبة الحزب تُبرز على مستوى رصيد حساب "سندات المساهمة" بدفتر الأستاذ مبلغًا قدره 9.868.674,00 درهم، في حين بلغ رصيد الحساب نفسه في الموازنة ما قدره 9.985.024,00 درهم.

صرح الحزب أن هذا الرصيد يُمثِّل مجموع مبلغ سندات المساهمة (9.868.674,00 درهم) ومبلغ الضمانات (116.350,00 درهم).

وفي رده على الملاحظات الأولية وكذا الملاحظات والتوصيات النهائية، أشار الحزب إلى أن الفارق المسجَّل ناتج عن عملية إعادة التقييم المحاسبي، مؤكّدًا أنه سيتم تصحيحه ضمن الحسابات الختامية المقبلة.

يؤكد المجلس أن الحزب مُلزم بإدراج جميع العمليات المنجزة خلال السنة المالية ضمن القوائم التركيبية السنوية، بما يضمن تقديم صورة أمينة عن أصوله وخصومه، بما في ذلك الديون والالتزامات المالية، وذلك وفقًا لأحكام المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية والدليل العام للمعايير المحاسبية.

- **وجود تباين بين أرصدة الموازنة الختامية لسنة 2023 وتلك المرحلة بدفتر الأستاذ لسنة 2024**

لاحظ المجلس من خلال مراجعة الوثائق المرفقة بالحساب السنوي للحزب، وجود تباين بين الأرصدة الواردة بالموازنة الختامية لسنة 2023 وتلك المرحَّلة بدفتر الأستاذ برسم سنة 2024، وذلك كما هو موضح في الجدول أدناه، خاصة على مستوى رصيدي الحسابين رقم 251 - "سندات المساهمة" ورقم 4411 - "موردون وحسابات مرتبطة".

رقم الحساب	الرصيد المسجل بالموازنة نهاية سنة 2023	رصيد الافتتاح بموازنة سنة 2024
251 - "سندات المساهمة"	9.985.024,00 درهم	9.868.674,00 درهم
4411 - "موردون وحسابات مرتبطة"	526.366,56 درهم	460.872,55 درهم

أوضح الحزب، في معرض جوابه على الملاحظات الأولية والملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه، أنه سيأخذ بعين الاعتبار تصحيح أرصدة تم تنزيلها ضمن عمليات مختلفة عن طريق الخطأ، وأنه سيتم ترحيلها إلى الحساب المناسب خلال السنة المالية المقبلة، وذلك احترامًا للمعايير المحاسبية وللمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

ويُذكّر المجلس، في هذا الصدد، بأنه وفقًا لقاعدة "عدم المساس بالموازنة"، يتعين ترحيل أرصدة الموازنة الختامية للسنة المالية عند افتتاح السنة الموالية كما هي، دون إدخال أي تعديلات أو تصحيحات عليها، وذلك تطبيقًا لما نص عليه الدليل العام للمعايير المحاسبية.

➢ صحة الموارد

لم يُسجِّل المجلس الأعلى للحسابات أي ملاحظات بشأن صحة الموارد المصرّح بها من طرف الحزب.

➢ صحة النفقات

قدم الحزب وثائق الإثبات والتوضيحات اللازمة بشأن الملاحظات المثارة في هذا الإطار.

3.9. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 142.144,19 درهم

قام الحزب خلال سنة 2024 بإرجاع مبلغ من الدعم إلى الخزينة قدره 142.144,19 درهم، يتوزع كما يلي:

مساهمة الدولة	المبالغ المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	68.794,31	مبلغ دعم غير مستعمل ومبلغ غيرمدعم بوثائق الإثبات
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	65.558,00	مبلغ دعم غير مبرر
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين	7.791,88	مبلغ دعم غير مدعم بوثائق الإثبات
المجموع	**142.144,19**	

➢ عدم إرجاع مبلغ دعم بقيمة 131.579,23 درهم

لم يدلِ الحزب بما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم غير مستعمل قدره 131.579,23 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2024.

ويمثل هذا المبلغ الفرق بين مبلغ الدعم العمومي الممنوح للحزب (750.000,00 درهم) ومبلغ النفقات المنجزة (618.420,77 درهم)، وذلك خلافًا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

وتجدر الإشارة إلى أن مبلغ النفقات المصرَّح بها يشمل نفقات التدبير واقتناء الأصول الثابتة، مع استثناء التكاليف المحتسبة (كمخصصات الاستهلاك) والمبالغ التي تم إرجاعها إلى الخزينة (142.144,19 درهم).

أشار الحزب إلى أنه يوجد في وضعية عجز مالي خلال السنة المالية 2024، حيث تجاوزت مصاريف التدبير مبلغ الدعم العمومي السنوي، مشيرًا إلى وجود ديون غير مسددة لفائدة بعض الممونين تم احتسابها في حينها، طبقًا لمبدأ استقلالية السنوات المحاسبية.

كما أضاف أن الحزب قام بتغطية مصاريف الأشهر الأربعة الأولى من السنة المالية في انتظار التوصل بالدعم العمومي السنوي، مؤكِّدًا أن مجموع موارده يقتصر على الدعم العمومي فقط.

وأوضح بشأن مبلغ 142.144,19 درهم الذي تم إرجاعه إلى الخزينة، أنه يتعلق بالدعم المخصص للحملات الانتخابية لسنة 2021، والذي تم إرجاعه نيابةً عن مترشحين لم يبرروا نفقاتهم.

يجدر التذكير في هذا الصدد، بأن تسديد الديون لا يُعدّ نفقة لذا لا يندرج ضمن التكاليف التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد مبلغ الدعم غير المستعمل. أما فيما يتعلق بديون الممونين، فقد تم احتساب المصاريف الخاصة بالمشتريات أو الخدمات ضمن تكاليف الحزب برسم السنة المعنية.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة، بشأن مبلغ الدعم غير المستعمل برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره لسنة 2024 **(131.579,23 درهم).**

4.9. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

لم يقدم الحزب توضيحات كافية بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصية الواردة في تقرير المجلس برسم سنة 2023، والمتعلقة بالتقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما مبدأ "الوضوح" وقاعدتي "الشمولية" و"عدم المساس بالموازنة"، المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، إضافة إلى ضرورة دعم النفقات المنجزة بوثائق إثبات معنونة باسم الحزب.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس حزب جبهة القوى الديمقراطية بما يلي:

- إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل برسم الدعم السنوي لسنة 2024، والبالغ 131.579,23 درهم، وذلك طبقًا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43)؛
- التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما مبدأ "الوضوح" وقاعدتي "الشمولية" و"عدم المساس بالموازنة"، المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

10. الحزب الاشتراكي الموحد

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الاشتراكي الموحد برسم سنة 2024. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة من طرفه خلال السنة.

فبخصوص الموارد المالية، بلغ مجموع المبالغ التي تم التصريح بها من طرف الحزب ما قدره 279.261,84 درهم، تشكل فيها واجبات الانخراط والمساهمات مبلغ 184.255,36 درهم، أي ما يمثل نسبة 65,98% من إجمالي الموارد، في حين بلغت العائدات المختلفة 95.006,48 درهم، أي بنسبة 34,02%.

أما بالنسبة للنفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف التي تم التصريح بها ما قدره 285.261,84 درهم، خصص منها مبلغ 279.261,84 درهم لتغطية تكاليف التدبير، أي ما يمثل نسبة 97,90% من مجموع النفقات، مقابل 767.870,90 درهم سنة 2023، و391.112,34 درهم سنة 2022. بينما بلغت نفقات اقتناء الأصول الثابتة 6.000,00 درهم، أي ما يمثل 2,10%، مقابل 9.996,00 درهم سنة 2023، و93.940,00 درهم سنة 2022.

1.10. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب خارج الأجل القانوني

قدم الحزب الاشتراكي الموحد حسابه السنوي برسم سنة 2024، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 29 مارس 2025، أي داخل الأجل المحدد في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي مشهودًا بصحته دون تحفظ، من طرف خبير محاسب.

2.10. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي عن سبع ملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 18 يوليوز 2025، من أجل تقديم التبريرات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 6 غشت من السنة نفسها بشأن الملاحظات الأولية، وكذا تلك التي وردت بتاريخ 20 نونبر 2025 بخصوص الملاحظات والتوصيات النهائية، تبيّن أن الحزب لم يُدلِ بتبريرات كافية بشأن الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن الوثائق المكونة للحساب السنوي.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية**

لم يراعِ الحزب في مسك محاسبته الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولا سيما ما يتعلق باستعمال الحسابات الملائمة الواردة في مصنف الحسابات المبسّطة والخاصة المرفق بالملحق رقم 1 من المخطط؛ إذ اعتمد الحزب حساب " Capital social ou personnel" بدلًا من حساب "أموال ذاتية" المخصّص لهذا الغرض.

قدّم الحزب قوائم تركيبية معدَّلة (الموازنة وحساب العائدات والتكاليف)، وتم خلالها استعمال حساب "Fonds de dotations".

كما أوضح أن استخدام هذا الحساب راجع إلى البرنامج المعلوماتي للمحاسبة المتداول في السوق، والذي لا يطابق بشكل كامل مقتضيات المخطط المحاسبي الموحَّد للأحزاب السياسية. وأضاف أنه، استنادًا إلى التوجيهات الواردة في الملاحظة، سيتم تصحيح هذا الخطأ خلال السنة المالية 2025 بما يضمن التطبيق السليم والكامل للمخطط المحاسبي الموحّد.

في هذا الصدد، وجب التذكير بأن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2025.

➢ صحة الموارد

- **عدم دعم تحصيل واجبات الانخراط والمساهمات بوثائق الإثبات القانونية**

اكتفى الحزب، في دعم تحصيل واجبات الانخراط والمساهمات بما مجموعه 538.400,00 درهم، بتقديم أوراق صندوق إجمالية (pièces de caisse)، بدلًا من إرفاقها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المشار إليها في الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحّد للأحزاب السياسية.

أوضح الحزب أن هذه المبالغ تمثّل مساهمات مناضلات ومناضلي الحزب والمتعاطفين معه على مستوى مختلف الفروع والجهات، بغرض دعم انعقاد المؤتمر الوطني الخامس، وقد تم تحصيلها من قبل رئيس المؤتمر وكتاب الأقاليم والجهات دون طلب أي وثيقة إثبات، اعتبارًا لكونها تبرعات موجّهة لدعم الحزب في محنته المالية.

وجب التذكير في هذا الصدد، أن الحزب ملزم بدعم تحصيل هذه الموارد بوثائق إثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ صحة النفقات

- **دعم صرف نفقة مرتبطة بالتغذية بوثائق إثبات لا تستوفي الشروط القانونية**

اكتفى الحزب، في تبرير صرف نفقة مرتبطة بالتغذية بمبلغ 18.000,00 درهم، بتقديم فاتورة لا تستوفي الشروط القانونية، إذ إنها لا تتضمن المعلومات المفصلة المتعلقة بكمية المنتوج وثمن الوحدة، ولا مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المفروضة بالإضافة إلى الثمن المشمول فيه بشكل مستقل؛ وهو ما يخالف المقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة، لا سيما المادة 4 من القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، والمادة 25 من المرسوم رقم 2.12.503 الصادر لتطبيق بعض أحكامه، والمادة 145 من المدونة العامة للضرائب.

أشار الحزب إلى أن الفاتورة متوفرة وتتضمن اسم المورّد وطبيعة الخدمة ومبلغ الأداء وتاريخ الإنجاز وتوقيع وخاتم المورّد، مضيفًا أن الأداء تم فعليًا بموجب شيك صادر عن الحساب البنكي للحزب، بما يثبت، حسب الحزب، صحة المعاملة وانتفاء أي تضخيم للأسعار أو تضليل في الخدمة، وأن الخدمة المنجزة قد تم استهلاكها لفائدة المشاركين في النشاط الحزبي، مما يؤكد صحة النفقة من الناحية القانونية. كما أكد الحزب، في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه، أن الوثائق المدلى بها تمثل مجموع الوثائق المتوفرة لديه.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحزب ملزم بدعم نفقاته بوثائق إثبات تستوفي جميع الشروط القانونية.

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

لم يقم الحزب بدعم صرف أجور المستخدمين، التي بلغت إجمالًا 70.322,32 درهم، بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية الواردة في الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحّد للأحزاب السياسية.

أوضح الحزب أن هذا المبلغ يهمّ راتب مستخدمة تُعدّ الموظفة الوحيدة بالحزب، وقد أدلى بنسخة من شهادة التصريح بالأجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وورقة الأداء. كما أضاف بأنه لا يزال يعتمد على التحويل البنكي في صرف الأجور، في انتظار إعداد عقد عمل مناسب مع المستخدمة.

تجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أن صرف نفقات أجور المستخدمين يتم إثباتها بعقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل، وفق ما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الملحق رقم 3).

- **عدم تبرير نفقات الكراء بوثائق الإثبات القانونية**

لم يقم الحزب بدعم صرف نفقات الكراء، التي بلغت إجمالًا 38.767,83 درهم، بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية الواردة في الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحّد للأحزاب السياسية.

أشار الحزب إلى أن الأمر يتعلق بمخصصات إيجار المقر الرئيسي للحزب. كما أوضح أن معالجته المحاسبية لهذه العملية استندت إلى مبدأ تخصيص الدورات المحاسبية، إذ تم تسجيل مبلغ الكراء ضمن تكاليف السنة المالية 2024، رغم عدم الأداء الفعلي؛ حيث جرى إدراج المبلغ في الأصول باعتباره التزامًا على الحزب في حساب "الموردون - فواتير لم تصل بعد"، مقابل قيد التكاليف في حسابات سنة 2024.

كما أكّد الحزب أن هذا المبلغ سيتم تسويته خلال السنة المالية 2025، وأن إثبات الأداء سيُدرج ضمن الوثائق المالية مع الإشارة إلى أنه يتعلق بالتزام يخص سنة 2024.

غير أن محاسبة الحزب لا تُبرز أي مبلغ يتعلق بالمخصصات، سواء على مستوى الموازنة أو على مستوى حساب العائدات والتكاليف، حيث تم احتساب المبلغ المذكور كنفقة ضمن تكاليف الحزب لسنة 2024، دون أن يتم تنزيل أي مبلغ في جدول المخصصات.

وللتذكير، فإن الحزب مطالب بإثبات صرف كل نفقة يتم تنزيلها على مستوى محاسبته، إذ إن المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة، وفقًا لما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحّد للأحزاب السياسية، تُلزم الأحزاب بتضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية، والحساب المعني بها، ومراجع المستندات المثبتة لها.

وبناءً على ما سبق، فإن نفقات الكراء المعنية لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات كما تنص على ذلك قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة في المخطط المحاسبي المذكور (الملحق رقم 3)، والتي حصرت وثائق الإثبات في عقود الكراء الأصلية، والعقود الملحقة في حال تغييرها، وإيصالات الكراء.

3.10. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود شهر أكتوبر 2026

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لا توجد في ذمّة الحزب أي مبالغ من الدعم يتعيّن إرجاعها إلى الخزينة.

وعليه، فإن وضعيته تجاه الخزينة تُعتبَر سليمة.

4.10. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصية الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

قدّم الحزب توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصية الواردة في تقرير المجلس برسم سنة 2023، والمتعلقة بالإدلاء بجميع الكشوفات البنكية للحسابات المفتوحة باسم الحزب، حيث أفاد بأنه تم إغلاق حسابين بنكيين.

في المقابل، لم يُدلِ الحزب بأي توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصية المتعلقة بدعم صرف تكاليف الكراء بوثائق الإثبات القانونية (عقود الكراء الأصلية والعقود الملحقة في حالة التغيير)، وكذا صرف أجور المستخدمين (عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير، ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية، ومحاضر الشروع في العمل)، والمنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الملحق رقم 3).

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس الحزب الاشتراكي الموحد بما يلي:

- دعم تحصيل الموارد وصرف النفقات المنجزة لفائدة الحزب بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الملحق رقم 3)؛
- مسك المحاسبة وفقًا لمقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية، مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولا سيما ما يتعلق باستعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة وتنزيل النفقات في الحسابات المناسبة؛
- التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما مبدأ "تخصص الدورات المحاسبية"، الذي يقتضي تصحيح الأخطاء أو السهو خلال السنة المالية التي تم اكتشافها فيها.

11. حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي

قام المجلس بتدقيق حساب حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي برسم سنة 2024، وقد أفضى تحليل المعطيات الواردة في هذا الحساب إلى تحديد تركيبة الموارد والنفقات التي أنجزها الحزب خلال السنة المالية المعنية.

فبخصوص الموارد المالية، بلغ مجموع المبالغ التي تم التصريح بها من طرف الحزب ما قدره 3.154.951,60 درهم، تتكوّن أساسًا من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير بمبلغ 3.000.000,00 درهم، أي ما يعادل 95,09% من مجموع الموارد. أما مداخيل واجبات الانخراط والمساهمات، فقد بلغت ما يناهز 154.951,60 درهم، أي بنسبة 4,91% من مجموع الموارد.

أما بخصوص النفقات، فقد بلغ إجمالي المصاريف المصرّح بها ما قدره 4.305.327,23 درهم، خُصِّص منها مبلغ 3.094.645,08 درهم لاقتناء الأصول الثابتة، أي ما يمثل 71,88% من مجموع النفقات. في المقابل، بلغت نفقات التدبير 1.210.682,15 درهم، أي بنسبة 28,12%، مسجّلةً بذلك تراجعًا طفيفًا مقارنة بسنة 2023 التي بلغت فيها 1.282.593,20 درهم.

1.11. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدّم حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي حسابه السنوي برسم سنة 2024 عبر المنصة الرقمية للمجلس بتاريخ 31 مارس 2025، أي داخل الأجل المحدد بمقتضى المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي **مشهودًا بصحته دون تحفظ من** طرف خبير محاسب.

2.11. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن خمس ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 22 يوليوز 2025، من أجل تقديم التبريرات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 15 غشت من السنة نفسها بشأن الملاحظات الأولية، وكذا تلك الواردة بتاريخ 19 نونبر 2025 بخصوص الملاحظات والتوصيات النهائية، تبيّن أن الحزب لم يُدلِ بتبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن الوثائق المكونة للحساب السنوي.

➢ مسك المحاسبة

- **ضرورة تنزيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة**

قام الحزب بإدراج مصاريف التسجيل (29.060,00 درهم) والتمبر والإجراءات الأخرى (3.000,00 درهم) ومصاريف التحفيظ (12.000,00 درهم)، المتعلقة باقتناء عقار، ضمن الحساب رقم 23920000 - "أصول ثابتة مادية قيد الإنجاز"، في حين كان يتعيّن تنزيل مجموع هذه المصاريف، البالغ 44.060,00 درهم، ضمن الحساب رقم 212 - "تكاليف للتوزيع على عدة دورات محاسبية."

كما قام الحزب بإدراج أتعاب المحاسب بمبلغ 4.000,00 درهم ضمن الحساب رقم 6126300 - "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم"، عِوض تنزيلها في الحساب رقم 61361 - "أجور الوسطاء وبدل أتعاب" المخصّص لهذا النوع من التكاليف.

صرّح الحزب بأنه تم ارتكاب خطأ مادي عند احتساب مصاريف التسجيل والتحفيظ والتمبر ضمن الحساب 212، مؤكّدًا أنه سيعمل على تصحيح هذا الخطأ في الحصيلة المقبلة. وقد قدّم الحزب الجواب نفسه بخصوص إدراج أتعاب المحاسب في حساب غير مناسب.

في هذا الصدد، وجب التذكير بأن الحزب ملزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة، تطبيقا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن صحة الموارد.

➢ صحة النفقات

- **دعم صرف نفقة إيواء بوثائق إثبات لا تستوفي الشروط القانونية**

اكتفى الحزب، في تبرير صرف نفقة مرتبطة بتنظيم الإيواء بمبلغ 7.800,00 درهم، بتقديم فاتورة لا تستوفي البيانات الإلزامية، إذ إنها لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري، ولا رقم القيد في الرسم المهني، ولا الرقم التعريفي الضريبي أو التعريف المشترك للمقاولة؛ وذلك خلافًا للمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة، ولاسيما المادة 4 من القانون رقم 31.08 المتعلق بتحديد تدابير لحماية المستهلك، والمادة 25 من المرسوم رقم 2.12.503 الصادر لتطبيق بعض أحكامه، والمادتين 145 و146 من المدونة العامة للضرائب.

صرّح الحزب أنه لم يتم الانتباه إلى كون الفاتورة لا تستوفي الشروط القانونية المطلوبة، موضحًا أنها تتعلق بمصاريف مبيت عدد من مستشاري الحزب المشاركين في الجمع العام التأسيسي لمؤسسة مستشاري فيدرالية اليسار المنعقد بتاريخ 9 شتنبر 2024، وقد أرفق جوابه ببرنامج هذا الجمع.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحزب ملزم بدعم نفقاته بوثائق إثبات تستوفي جميع الشروط القانونية.

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

لم يتم دعم صرف أجور المستخدمين، التي بلغت إجمالًا 122.400,00 درهم، بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية الواردة في الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحّد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بـ عقود العمل، والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التعديل، ونسخ بطائق التعريف الوطنية، إضافة إلى محاضر الشروع في العمل.

أفاد الحزب بأن الأمر يتعلق بمستخدمَيْن يشتغلان بعقدين شفهيين منذ أكثر من عشرين سنة، ولم يتم تجديد أو تعديل عقديهما خلال هذه الفترة.

- **عدم دعم نفقات الكراء بوثائق الإثبات القانونية**

اقتصر الحزب في تبرير نفقات كراء بلغت إجمالًا 20.800,00 درهم، مقسّمة إلى 7.800,00 درهم و9.000,00 درهم و4.000,00 درهم تخصّ ثلاث مقرات، على الإدلاء بوصولات الأداء فقط، دون إرفاقها بعقود الكراء المتعلقة بهذه المقرّات.

أشار الحزب إلى أن كراء مقرّين من بين المقرّات المعنية يعود إلى تاريخ قديم، منذ سنة 1964.

غير أن الحزب لم يُقدِّم أي توضيحات بشأن المقر الثالث الذي تم تسديد واجبات كرائه. كما وجب التذكير في هذا الصدد، بضرورة العمل على تسوية وضعية العقارات المستغلة من طرف الحزب.

3.11. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود شهر أكتوبر 2026

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لا توجد في ذمّة الحزب أي مبالغ من الدعم يتعيّن إرجاعها إلى الخزينة.

تُعدّ وضعية حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي تجاه الخزينة سليمة.

4.11. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

لم يُقدّم الحزب أي توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصية الواردة في تقرير المجلس حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي لسنة 2023، والمتعلقة بالسهر على احترام المقتضيات المحاسبية الخاصة بإدراج العمليات في الحسابات الملائمة، وفقًا لما تنص عليه المعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

يوصي المجلس **حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي** بما يلي:

- دعم صرف أجور المستخدمين ونفقات الكراء والنفقات الأخرى بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- احترام المقتضيات المحاسبية المتعلقة بإدراج العمليات في الحسابات الملائمة، وفقًا لما تنص عليه المعايير المحاسبية وكذا المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

12. حزب الديمقراطيين الجدد

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الديمقراطيين الجدد برسم سنة 2024. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى تحديد تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

فيما يتعلق بالموارد المالية، بلغ مجموع المبالغ المصرّح بها من طرف الحزب 759.400,00 درهم، توزعت بين مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير بمبلغ 750.000,00 درهم، أي بنسبة 98,76% من مجموع الموارد، وواجبات الانخراط والمساهمات التي بلغت 9.400,00 درهم، أي ما يمثل 1,24% من إجمالي الموارد.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المصرّح بها برسم السنة نفسها 820.853,49 درهم، خُصصت حصريًا لتغطية تكاليف التدبير، مقابل 1.113.494,98 درهم سنة 2023، و800.406,86 درهم سنة 2022.

1.12. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب الديمقراطيين الجدد حسابه السنوي برسم السنة المالية 2024، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 21 مارس 2025، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم حزب الديمقراطيين الجدد حسابه السنوي **مشهودًا بصحته دون تحفظ من** طرف خبير محاسب.

2.12. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن تسجيل ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 18 يوليوز 2025، قصد تمكينه من تقديم التبريرات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 4 غشت من السنة نفسها على الملاحظات الأولية الموجهة له، وكذا تلك الواردة على المجلس بتاريخ 14 نونبر2025 على الملاحظات والتوصيات النهائية، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

➢ الوثائق المكونة للحساب

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن الوثائق المكوّنة للحساب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم إدراج مبلغ واجبات المنخرطين في الحساب الخاص به**

لاحظ المجلس أن الحزب قام، على مستوى جدول "تفاصيل بنود حساب التكاليف والعائدات"، بتنزيل مجموع الموارد المتعلقة بواجبات المنخرطين والبالغ 9.400,00 درهم في الحساب رقم 7181 - "Jetons de présence"، بدل إدراجها في الحساب الصحيح رقم 7181 - "واجبات المنخرطين".

وقد أوضح الحزب في جوابه أنه تم تنبيه المحاسب إلى هذا الخطأ.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن صحة الموارد المصرح بها من طرف الحزب.

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم صرف نفقات بوثائق إثبات تستوفي جميع الشروط القانونية**

قام الحزب بدعم صرف نفقتين بمبلغي 2.966,00 درهم و2.640,00 درهم، بفواتير لا تستوفي جميع الشروط القانونية، لكونها لا تتضمن معلومات مفصلة عن كمية السلعة أو المنتوج أو الكشف المفصل للخدمة وسعر البيع الواجب أداؤه لكل منتوج على حدة، كما نصت على ذلك القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما: القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4)، والمرسوم رقم 2.12.503 الصادر لتطبيق بعض أحكامه (المادة 25)، والمدونة العامة للضرائب (المادة 145).

كما قدّم الحزب، لدعم صرف نفقة بمبلغ إجمالي قدره 2.971,10 درهم، فاتورة مؤرخة في 26 أكتوبر 2024 صادرة عن نفس الممون المعني بالملاحظة أعلاه، غير أنها تحمل نفس الرقم (12) الذي تحمله الفاتورة المؤرخة في 18 ماي 2024 المقدمة لدعم صرف مبلغ 2.966,00 درهم المذكور سابقًا.

> أوضح الحزب في جوابه أنه سيأخذ بعين الاعتبار هاتين الملاحظتين مستقبلاً.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن النفقة بمجموع 2.971,10 درهم لا يمكن اعتبار الفاتورة المقدمة بشأنها وثيقة إثبات قانونية، لكونها تحمل نفس رقم فاتورة سابقة صادرة عن الممون نفسه قبل أكثر من أربعة أشهر.

3.12. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود شهر أكتوبر 2026

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 16.495,02 درهم

قام الحزب خلال سنة 2024 بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل قدره 16.495,02 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2023، والذي يمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم السنوي (750.000,00 درهم) وتكاليف التدبير (733.504,98 درهم) دون احتساب التكاليف المحتسبة (الاستهلاكات) والمبالغ المرجعة إلى الخزينة.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لا توجد في ذمّة الحزب أي مبالغ من الدعم يتعيّن إرجاعها إلى الخزينة.

وعليه، فإن وضعيته تجاه الخزينة تُعتبَر سليمة.

4.12. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصية الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة من طرف الحزب لتنفيذ التوصية الصادرة في تقرير المجلس بشأن تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية لسنة 2023، والمتعلقة بتبرير صرف نفقة بمبلغ قدره 12.540,00 درهم بوثائق الإثبات القانونية (فواتير، اتفاقيات، بيانات أتعاب أو مستندات مماثلة وفق القوانين والأنظمة ذات الصلة)، أوضح الحزب في جوابه أن المبلغ المذكور متضمن في الفاتورة المسلمة للحزب من طرف الشركة المعنية.

غير أن المراجعة أظهرت أن الفاتورة تخص مصاريف نقل بمبلغ إجمالي قدره 109.440,00 درهم، وقد تم أداء مبلغ 96.900,00 درهم منها عبر تحويل بنكي لفائدة الشركة المقدّمة للخدمة، بينما تم تحويل مبلغ 12.540,00 درهم إلى شخص ذاتي، كما هو مبين في الكشوفات البنكية للحزب. وعليه، لم يتم تبرير صرف المبلغ المذكور، لكونه لم يُحوَّل إلى الشركة مصدرة الفاتورة ومقدمة الخدمة.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

يوصي المجلس حزب الديمقراطيين الجدد بما يلي:

- دعم صرف النفقات بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، على أن تكون هذه الوثائق مستوفية لجميع الشروط القانونية والتنظيمية، في شكل فواتير أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات إثبات مماثلة، ومعنونة باسم الحزب؛
- احترام المقتضيات المحاسبية المتعلقة بإدراج العمليات في الحسابات الملائمة، وفقًا لما تنص عليه المعايير المحاسبية وكذا المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

13. حزب البيئة والتنمية المستدامة

قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق حساب حزب البيئة والتنمية المستدامة برسم سنة 2024. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى تحديد تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

فيما يخص الموارد، بلغ مجموع المبالغ المصرح بها من طرف الحزب 751.268,07 درهم، تشكل فيها مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير مبلغ 750.000,00 درهم، أي ما يعادل 99,83% من مجموع الموارد. بينما بلغت العائدات غير الجارية الأخرى مبلغ 1.268,07 درهم، أي ما يمثل 0,17% من إجمالي الموارد.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المصرح بها خلال نفس السنة 561.966,77 درهم، خصص منها مبلغ 557.694,77 درهم لتغطية تكاليف التدبير، أي بنسبة 99,24% من مجموع النفقات، مسجلة بذلك تراجعًا مقارنة بسنة 2023 (640.814,73 درهم) وبسنة 2022 (602.149,16 درهم). بينما بلغت نفقات اقتناء الأصول الثابتة مبلغ 4.272,00 درهم، أي ما يمثل 0,76% من مجموع النفقات المنجزة.

1.13. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدَّم حزب البيئة والتنمية المستدامة حسابه السنوي برسم سنة 2024 عبر المنصة الرقمية المخصصة لهذا الغرض لدى المجلس، وذلك بتاريخ 29 مارس 2025، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي مشهودًا بصحته دون تحفظ من طرف خبير محاسب.

2.13. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 17 يوليوز 2025، قصد تقديم التبريرات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 8 غشت من نفس السنة على الملاحظات الأولية الموجهة له، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

- **عدم الإدلاء بجميع الوثائق المكوّنة للحساب السنوي**

لم يُدلِ الحزب بجميع الوثائق المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحَّد للأحزاب السياسية، ولا سيما الجدولين التاليين:

ج.أ.1: "مناهج رئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية"؛

ج.6: "استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية".

> أفاد الحزب بأنه قدّم جميع الجداول المدرجة ضمن قائمة المعلومات التكميلية، وفق النموذج المعتمد، وذلك عبر المنصة الرقمية التي وضعها المجلس رهن إشارة الأحزاب السياسية لتيسير عملية تقديم الحسابات.

غير أن الملفات التي تم وضعها على المنصة الرقمية المخصّصة لإيداع الحسابات لا تتضمّن أيًّا من الجدولين المذكورين أعلاه.

- **عدم مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية**

لم يُراعِ الحزب في مسك محاسبته المقتضيات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولا سيما ما يتعلق باستعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المرفق بالملحق رقم (1) من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، إذ تم استعمال حساب "إعانة الاستغلال" عوض حساب "الدعم العمومي" على مستوى حساب العائدات والتكاليف.

> وأوضح الحزب أنه اعتمد في مسك محاسبته مخططًا محاسبيًا منسجمًا مع المعيار المغربي العام للمحاسبة، ولا يختلف في جوهره ومضمونه عن المخطط المحاسبي الموحد المعتمد للأحزاب السياسية. كما أشار إلى اعتماده على حسابات فرعية تُتيح الفصل بين مختلف النفقات، بما يُمكّن من تقديم صورة محاسبية واضحة، دقيقة ومفصّلة.

ويُذكّر المجلس في هذا الصدد بأن الحزب ملزم بالامتثال للمقتضيات المحاسبية الواردة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، بما في ذلك استعمال الحسابات المبسطة والخاصة.

- **عدم إدراج مبلغ الدعم الواجب إرجاعه على مستوى الموازنة**

لم يقم الحزب بإدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة، بما قدره 297.218,77 درهم، على مستوى دفتر الأستاذ، ولا على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة - دائنة"، ولا ضمن جدول الديون المضمَّن في قائمة المعلومات التكميلية، والذي اقتصر فقط على مبلغ 109.185,27 درهم.

> أفاد الحزب في معرض جوابه أنه تم إدراج مبلغ الدعم غير المسترجع ضمن السجلات المحاسبية، سواء في دفتر الأستاذ أو جدول الديون، وأرفق جوابه بجدول مُعدَّل لِديونه يتضمّن مجموع مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة.

غير أنه لم يتم تنزيل مبلغ الدعم غير المرجع على مستوى الموازنة - الخصوم.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحزب ملزم بإعداد قوائم تركيبية تعكس بصورة أمينة أصوله وخصومه، وهو ما يتعذر تحقيقه في غياب إدراج مجموع العمليات المحاسبية في سجلاته، ولا سيما تلك المتعلقة بالديون.

- **عدم تنزيل عمليات محاسبية في الحسابات الملائمة**

قام الحزب بإدراج أتعاب الخبير المحاسب (30.000,00 درهم) ومصاريف تغطية ندوة صحفية (1.400,00 درهم) ومصاريف الاستقبال (16.100,00 درهم) في الحساب رقم 612: "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم"، عوض تنزيلها في الحسابات التالية على التوالي: الحساب رقم 61361: "أجور الوسطاء وبدل أتعاب" والحساب رقم 61436: "استقبالات"، والحساب رقم 61448: "تكاليف التلفزة...".

> أوضح الحزب أن المبالغ المشار إليها قد أُدرجت فعليًا ضمن الحسابات المعنية، وفق ما هو مطلوب.

وفي هذا الصدد، يُذكَّر المجلس بأن الحزب ملزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة، تطبيقًا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

كما أن أي تصحيحٍ لأخطاءٍ محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي اكتُشفت خلالها تلكَ الأخطاء، أي السنة المالية 2025 في هذه الحالة، وذلك وفقا لمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية".

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن صحة الموارد المصرح بها من طرف الحزب.

➢ صحة النفقات

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن صحة النفقات

3.13. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 438.118,50 درهم

قام حزب البيئة والتنمية المستدامة، خلال سنوات 2024 و2025 و2026، بإرجاع مبالغ دعم إجمالية قدرها 438.118,50 درهم إلى الخزينة، موزعة على الشكل التالي:

مساهمة الدولة	المبالغ المرجعة (بالدرهم)			سبب إرجاع مبالغ دعم
	2024	2025	2026	
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	127.900,00			مبلغ دعم لم يتم بشأن صرفه تقديم وثائق الإثبات القانونية
	10.000,00			مبالغ دعم مستعملة لغير الغايات التي منح من أجلها
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	3.000,00			مبلغ دعم لم يتم بشأن صرفه تقديم وثائق الإثبات القانونية
الدعم السنوي للمساهمة في تمويل مصاريف التدبير لسنة 2023		109.185,27		مبلغ دعم غير مستعمل برسم سنة 2023
الدعم السنوي للمساهمة في تمويل مصاريف التدبير لسنة 2024			188.033,23	مبلغ دعم غير مستعمل برسم سنة 2024
المجموع	**140.900,00**	**109.185,27**	**188.033,23**	

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم الممنوحة له برسم اقتراعات سنة 2021 وبرسم الدعم السنوي للمساهمة في تمويل مصاريف التدبير لسنتي 2023 و2024 .

وعليه فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة سليمة.

4.13. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقرير تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم سنة 2023، قام الحزب بدعم جميع النفقات المنجزة من طرفه بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، والمستوفية للشروط القانونية المعمول بها.

كما قام الحزب بإرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل، والبالغ 109.185,27 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2023، وذلك تطبيقًا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

أما فيما يخص التوصية المتعلقة بمسك المحاسبة وفق مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية، مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولا سيما ما يتعلق باستعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة"، وتنزيل النفقات في الحسابات المناسبة،

وإدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة - الخصوم، فقد أكد الحزب أنه يعتمد في مسك محاسبته مخططًا محاسبيًا متوافقًا مع المعيار المغربي العام للمحاسبة، ويتم من خلاله تفعيل حسابات فرعية تُمكِّن من الفصل بين مختلف النفقات، مما يسمح، حسب رأيه، بتقديم صورة محاسبية واضحة، دقيقة ومفصلة عن وضعيته المالية.

في هذا الصدد، يُذكّر المجلس بأن الحزب ملزم بالامتثال للمقتضيات المحاسبية الواردة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس الأعلى للحسابات حزب البيئة والتنمية المستدامة بما يلي:

- مسك المحاسبة وفق مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية، مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولا سيما ما يتعلق باستعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة"؛
- التقيد بمقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، من خلال الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية؛
- الامتثال لمبادئ "الوضوح" و"تخصيص الدورات المحاسبية" وقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية، والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

14. الحزب المغربي الحر

قام المجلس بتدقيق حساب الحزب المغربي الحر برسم السنة المالية 2024. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

فيما يتعلق بالموارد، بلغ مجموع المبالغ المصرح بها من طرف الحزب 750.000,00 درهم، تتكون حصراً من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير، دون تسجيل أي مداخيل أو عائدات أخرى خلال السنة المالية المذكورة.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المصرح بها 763.573,12 درهم، خصص منها مبلغ 448.441,72 درهم لتغطية تكاليف التدبير، أي بنسبة 58,73% من مجموع النفقات، مقابل 563.423,28 درهم سنة 2023 و512.149,23 درهم سنة 2022.

كما بلغت نفقات اقتناء الأصول الثابتة 315.131,40 درهم، أي بنسبة 41,27% من مجموع النفقات، مقابل 112.286,00 درهم سنة 2023 و123.400,00 درهم سنة 2022.

1.14. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم الحزب المغربي الحر حسابه السنوي برسم سنة 2024 بتاريخ 30 مارس 2025، عبر المنصة الرقمية للمجلس، وذلك داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي لمتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي مشهودًا بصحته دون تحفظ من طرف خبير محاسب.

2.14. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات المنجزة من طرف الحزب المغربي الحر عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 17 يوليوز 2025، قصد تمكينه من تقديم التبريرات والتوضيحات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 15 غشت من السنة نفسها على الملاحظات الأولية الموجهة له، وكذا تلك الواردة على المجلس بتاريخ 14 نونبر 2025 على الملاحظات والتوصيات النهائية، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب السنوي

- **عدم الإدلاء بجميع الوثائق المكونة للحساب السنوي وبوضعية المقاربات البنكية**

تبين من خلال فحص الحساب السنوي المدلى به من طرف الحزب المغربي الحر، أنه لم يتضمن جميع الجداول المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولا سيما الجداول التالية:

- ج.5: استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- ج.6: استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- ج.7: استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

كما لاحظ المجلس عدم إدلاء الحزب بوضعية المقاربات البنكية.

أوضح الحزب أنه لم يستفد خلال السنة المالية المعنية من أي من أنواع الدعم الثلاثة المذكورة أعلاه، ولذلك لم يُدرج الجداول المرتبطة بها ضمن الحساب السنوي. أما بخصوص عدم الإدلاء بوضعية المقاربات البنكية، فقد أشار إلى أنه لا يعتمد هذه الآلية في معاملاته المالية. وقد أكد الحزب في رده على الملاحظات والتوصيات النهائية التزامه بتسوية وضعيته.

وفي هذا الإطار، يُذكّر المجلس بأن الأحزاب السياسية ملزمة بالإدلاء بجميع الوثائق المكونة للحسابات السنوية، وفقاً لما تنص عليه المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، بما في ذلك وضعية المقاربات البنكية، التي تُمكّن من تتبع العمليات المالية المنجزة عبر الحساب البنكي للحزب بعد حصر حساباته السنوية.

كما يُؤكد المجلس على أن الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية يبقى واجباً على جميع الأحزاب السياسية، سواء استفادت من الدعم العمومي أم لم تستفد منه، وذلك التزاماً بالمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل. وتكتسي هذه الجداول أهمية خاصة في تكوين صورة أمينة لوضعية الحزب المالية وأصوله وخصومه والفائض المسجل أو الخصاص.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية**

تبين من خلال فحص الوثائق المحاسبية للحزب، أنه لم يراع في مسك محاسبته الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولا سيما فيما يتعلق باستعمال الحسابات المحددة في مصنف الحسابات المبسطة والخاصة المرفق بالملحق رقم (1) من نفس المخطط، كما هو مبين في الجدول أسفله:

الحساب المستخدم من طرف الحزب	الحساب الوارد بمصنف الحسابات المبسطة والخاصة	المبلغ (درهم)
رأس المال الاجتماعي أو الشخصي	111أموال ذاتية	128.000,00
فائض/خصاص في طور التخصيص	119 فائض/خصاص الدورة المحاسبية	1.080.457,56-
حسابات الشركاء – دائنون	446 منخرطون وحسابات مرتبطة – دائنون	409.000,00

أشار الحزب إلى أن استعمال بعض الحسابات في السجلات المحاسبية تم وفقًا لطريقة العمل الداخلية المعتمدة، مع الإبقاء على نفس المبالغ والقيم المالية. كما أضاف أنه سيعمل خلال السنة المالية الجارية على مطابقة جميع الحسابات المستعملة مع ما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. وفي رده على الملاحظات والتوصيات النهائية، أكد الحزب مراعاة ملاحظة وتوصية المجلس.

وفي هذا الإطار، يؤكد المجلس على ضرورة التقيد بالملاءمات المحاسبية المنصوص عليها في المخطط المذكور.

- **عدم تقديم توضيحات بشأن بعض ديون الحزب**

أظهرت موازنة الحزب أن الحساب رقم 445 "الدولة - دائنة" يبرز رصيدًا قدره 482.317,08 درهم، في حين أن المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة من طرف الحزب محددة في 301.027,49 درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنتي 2022 و2023.

أفاد الحزب بأنه يعمل على تصفية الديون عبر أقساط سنوية يتم تسديدها من خلال مساهمات أعضاء المكتب السياسي. ولم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن مبلغ الفارق ضمن رده على الملاحظات والتوصيات النهائية.

- **عدم تضمين جدول "الدائنيات" للمبالغ المبينة بالموازنة**

تبين من خلال فحص قائمة المعلومات التكميلية أن جدول "الدائنيات" لم يتضمن أي مبلغ، رغم أن الموازنة المحاسبية تُبرز ما يلي:

- رصيدًا قدره 1.181,75 درهم بالحساب رقم 341 "موردون مدينون، تسبيقات ودفعات"؛
- ورصيدًا بمبلغ 21.391,82 درهم بالحساب رقم 349 "حسابات تسوية بالأصول".

وقد أوضح الحزب أن عدم إدراج هذه المبالغ في جدول الدائنيات يرجع إلى سهو أثناء إعداد قائمة المعلومات التكميلية، رغم إدراجها فعلاً في الموازنة. كما أكد أنه سيعمل على إدراجها في الجدول المعني ابتداءً من الحساب السنوي للسنة المالية المقبلة، ضماناً للتطابق التام بين القوائم التكميلية والموازنة. وقد أكد الحزب في رده على الملاحظات والتوصيات النهائية التزامه بتسوية وضعية الحزب.

وجدير بالذكر بأن المجلس سبق أن أثار نفس الملاحظة ضمن تقريره حول تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم سنة 2023، إذ يجب أن تتضمن الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية جميع التوضيحات والمعلومات التفصيلية التي تمكن من الوصول إلى الصورة الأمينة لأصول الحزب وخصومه ووضعيته المالية ونتائجه المبينة على مستوى القوائم التركيبية.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن صحة الموارد المصرح بها من طرف الحزب.

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم صرف نفقات بمبلغ 30.000,00 درهم بالوثائق المثبتة القانونية**

تبين من خلال فحص الوثائق المكونة للحساب السنوي، أن الحزب لم يُدعِّم صرف واجبات كراء مكتب بمجموع قدره 30.000,00 درهم، بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة المحددة بالملحق رقم (3) للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه.

أوضح الحزب أن وثائق الإثبات لم ترفق بالحساب السنوي لتأخر استصدارها من مقدمي الخدمة، مع الالتزام مستقبلاً بإرفاق كافة المستندات مع الحساب السنوي.

وقد التزم الحزب، في رده على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه، بتقديم وثيقة أداء مصاريف الكراء فور توصله بها من المكري الذي يوجد خارج الوطن.

وفي هذا الإطار، يؤكد المجلس على ضرورة دعم صرف النفقات المنجزة والمدرجة بالحساب السنوي بوثائق الإثبات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي المذكور.

3.14. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 282.317,07 درهم

قام الحزب المغربي الحر، خلال سنة 2024، بإرجاع مبلغ إجمالي قدره 282.317,07 درهم إلى الخزينة، برسم اقتراع 4 شتنبر 2015 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات.

ويتوزع المبلغ المُرجع على دعم غير مستحق قدره 187.821,39 درهم، ودعم غير مستعمل بمبلغ 94.495,68 درهم.

➢ عدم إرجاع مبالغ دعم غير مستعملة بقيمة 301.027,49 درهم

تبين أن الحزب لم يدل بما يثبت إرجاع مبلغين من الدعم غير المستعمل إلى الخزينة، يبلغ مجموعهما 301.027,49 درهم، موزعين كما يلي:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2022	114.450,77	مبلغ دعم غير مستعمل
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2023	186.576,72	مبلغ دعم غير مستعمل
المجموع	**301.027,49**	

أوضح الحزب في جوابه أن المبالغ موضوع الملاحظة استُعملت في تغطية الديون العالقة بذمته، والتي يتم أداؤها من مبلغ الدعم السنوي المخصص له. كما أكد التزامه بمعالجة وضعيته المالية مع وزارة الداخلية، ومواصلة موافاة المجلس بالمعطيات والمستندات التي تثبت الإجراءات المتخذة إلى حين التسوية النهائية للوضعية.

للإشارة، لم يدل الحزب بأي مستندات تثبت تسوية وضعيته تجاه الخزينة.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بخصوص مبلغ الدعم غير المستعمل، والبالغ 114.450,77 درهم، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير الخاصة بسنة 2022.

كما لم تتم تسوية مبلغ دعم غير مستعمل قدره 186.576,72 درهم، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير برسم سنة 2023، مما يعادل في المجموع 301.027,49 درهم.

4.14. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بخصوص الإجراءات المتخذة من طرف الحزب بشأن تنفيذ التوصيات الصادرة في تقرير المجلس والمتعلقة بإرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة برسم الدعم السنوي لسنتي 2022 و2023، والتي بلغت على التوالي 114.450,77 درهم و186.576,72 درهم، فقد صرّح الحزب بالتزامه الكامل بتصحيح وضعه المالي خلال السنة المقبلة، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسوية الملاحظات المثارة بهذا الخصوص.

في المقابل، لم يقدم الحزب أي توضيحات تتعلق بتنفيذ التوصيتين المرتبطتين بالإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق ما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، مع تضمينها المعطيات المفصلة المتعلقة بديون الحزب المدرجة ضمن الموازنة. كما لم يدل الحزب بالوثائق المثبتة لدعم النفقات المنجزة برسم تكاليف الكراء (10.000,00 درهم)، طبقًا لما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المرفق بالمخطط المذكور.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس الحزب المغربي الحر بما يلي:

- إرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة برسم الدعم السنوي لسنتي 2022 (114.450,77 درهم) و2023 (186.576,72 درهم)، عملاً بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، ولاسيما المادة 43 منه؛
- الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، مع تضمينها المعطيات المفصلة، بما في ذلك دائنيات الحزب المدرجة في الموازنة؛
- مراعاة المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، خصوصًا ما يتعلق باستعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة؛
- دعم النفقات المنجزة من طرف الحزب بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

15. حزب الأمل

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الأمل برسم السنة المالية 2024. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات التي تم تنفيذها خلال السنة.

على مستوى الموارد المالية، بلغ مجموع المبالغ التي تم التصريح بها من طرف الحزب 750.000,00 درهم، وتتكون حصرياً من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير، دون تسجيل أي موارد ذاتية أو عائدات أخرى.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المصرح بها خلال نفس السنة 743.583,00 درهم، خصص منها مبلغ 735.808,50 درهم لتغطية تكاليف التدبير، أي بنسبة 98,95% من مجموع النفقات، مقابل 569.263,81 درهم سنة 2023 و696.428,00 درهم سنة 2022.

كما بلغت نفقات اقتناء الأصول الثابتة ما قدره 7.774,50 درهم، أي ما يمثل 1,05% من مجموع النفقات.

1.15. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب الأمل حسابه السنوي برسم السنة المالية 2024، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 01 مارس 2025، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي مشهودًا بصحته دون تحفظ من طرف خبير محاسب.

2.15. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني للحزب بتاريخ 18 يوليوز 2025، قصد تقديم التبريرات والتوضيحات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 29 يوليوز من نفس السنة على الملاحظات الأولية الموجهة له، وكذا تلك الواردة على المجلس بتاريخ 11 نونبر2025 على الملاحظات والتوصيات النهائية للمجلس، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب السنوي

- **عدم الإدلاء بجميع الوثائق المكونة للحساب السنوي**

لم يقم الحزب بتقديم جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في الملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بالجداول التالية:

- ج.5: استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- ج.6: استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- ج.7: استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

أوضح الحزب أنه لم يتوصل بأي دعم مخصص للمصاريف المتعلقة بالمهام أو الدراسات أو الأبحاث المنجزة لفائدته، وأنه سبق أن نظم مؤتمره الوطني العادي بتاريخ 2 أكتوبر 2021، وتم إدراج مصاريف هذا المؤتمر ضمن الحساب السنوي لسنة 2021. كما أكد أنه لم يتلق أي دعم يخص تشجيع تمثيلية النساء.

في هذا الصدد، يُذكِّر المجلس بأن إلزامية الإدلاء بجميع الوثائق المكونة للحسابات السنوية تسري على كافة الأحزاب السياسية، سواء استفادت من الدعم العمومي أم لم تستفد منه.

وجب التذكير في هذا الإطار، أن الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية يجب أن تتضمن جميع التوضيحات والمعلومات التفصيلية التي تمكن من الوصول إلى الصورة الأمينة لأصول الحزب وخصومه ووضعيته المالية ونتائجه المبينة على مستوى القوائم التركيبية.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم تنزيل عمليات محاسبية في الحسابات المناسبة**

تبين من خلال فحص الحسابات أن الحزب قام بتنزيل التعويضات الشهرية لمستخدمة، بمبلغ إجمالي قدره 13.500,00 درهم، ضمن الحساب 6133 "صيانة وإصلاحات"، عوض الحساب 617 "تكاليف المستخدمين" المخصص لهذا النوع من المصاريف.

أفاد الحزب بأنه سيعمل على تسوية الوضعية من خلال إعادة تصنيف المبلغ المذكور ضمن الحساب الصحيح (617) خلال السنة المالية 2025.

في هذا الصدد، يُذكّر المجلس بأن تنزيل العمليات المحاسبية في غير حساباتها المعنية يخالف مبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، والذي يقتضي تسجيل العمليات في الحسابات المناسبة.

- **عدم التقيد بمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية"**

أظهر فحص الوثائق المكونة للحساب أن الحزب قام بتاريخ 31 أكتوبر 2024 بأداء نفقات كراء تخص الفترة الممتدة من 01 أكتوبر 2024 إلى 30 شتنبر 2025 بمبلغ إجمالي قدره 77.760,00 درهم، وتم تنزيل المبلغ بكامله على مستوى الحساب 6131 "كراءات وتكاليف كرائية مختلفة".

غير أن هذا التسجيل لا يراعي مبدأ "تخصص الدورات المحاسبية"، إذ كان يتعين على الحزب:

- تنزيل تكاليف الكراء الخاصة بسنة 2024، أي مبلغ 19.440,00 درهم، ضمن نفقات نفس السنة؛
- وتنزيل تكاليف الكراء الخاصة بسنة 2025، أي مبلغ 58.320,00 درهم، ضمن الحساب 3491 "تكاليف معاينة مسبقاً"، باعتبارها مصاريف تخص السنة الموالية.

أشار الحزب إلى أنه أخبر الخبير المحاسب بهذه الوضعية قصد تسويتها خلال السنة المالية 2025.

وفي هذا الإطار، يؤكد المجلس أن النفقات المعتمدة عند تحديد مجموع مبالغ الدعم المستعملة من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير يجب أن تقتصر على النفقات المتعلقة بالسنة المعنية بالدعم.

وبالتالي، فإن مبلغ 58.320,00 درهم المتعلق بنفقات كراء مقرات الحزب عن سنة 2025 لا يمكن احتسابه ضمن مصاريف سنة 2024 القابلة للتمويل من الدعم العمومي المخصص لتلك السنة.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن صحة الموارد المصرح بها من طرف الحزب.

➢ صحة النفقات

- **دعم صرف نفقات اقتناء الوقود بوثائق لا تستوفي الشروط القانونية**

تبين من خلال فحص الوثائق المكونة للحساب أن الحزب دعم صرف نفقات تتعلق باقتناء الوقود بمبلغ إجمالي قدره 25.328,00 درهم، بواسطة فواتير لا تستوفي جميع الشروط القانونية المنصوص عليها في النصوص التنظيمية ذات الصلة، ولا سيما: القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4)، والمرسوم رقم 2.12.503 الصادر بتطبيق بعض أحكام القانون السالف الذكر (المادة 25) والمدونة العامة للضرائب (المادة 145).

إذ لاحظ المجلس أن الفواتير المدلى بها تتضمن فقط المبلغ الإجمالي دون الإشارة إلى كمية الوقود المقتناة أو ثمن الوحدة أو تفاصيل الضريبة المطبقة، مما يجعلها غير مطابقة للمعايير القانونية المحاسبية والفوترة المعمول بها.

> أشار الحزب إلى أنه سيتقيد مستقبلاً بمضمون هذه الملاحظة، وسيعمل على مطالبة محطات الوقود بمدّه بفواتير مفصلة تتضمن جميع البيانات الإلزامية، بما في ذلك كمية المنتوج وثمن الوحدة ومبلغ الضريبة على الوحدة، وذلك ابتداء من تاريخ توصله بالملاحظة.

وفي هذا الصدد، يذكّر المجلس بضرورة دعم صرف النفقات بجميع الوثائق المثبتة المستوفية للشروط القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

3.15. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 333.581,19 درهم إلى الخزينة

قام حزب الأمل خلال سنتي 2024 و2025 بإرجاع مبلغ دعم إجمالي قدره 333.581,19 درهم إلى الخزينة، موزعة على الشكل التالي:

مساهمة الدولة	المبالغ المرجعة (بالدرهم)	سبب وجوب إرجاع مبالغ دعم
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2022	146.428,00	مبلغ دعم غير مستعمل
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2023	180.736,19	مبلغ دعم غير مستعمل
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2024	6.417,00	مبلغ دعم غير مستعمل
المجموع	**333.581,19**	

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم غير المستعمل (333.581,19 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره لسنوات 2022 و2023 و2024.

وعليه، تُعتبر وضعيته سليمة تجاه الخزينة.

4.15. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

لم يقدم الحزب توضيحات كافية بخصوص الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجلس المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم سنة 2023، والتي تخص على وجه الخصوص:

- الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- تسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة، طبقاً لمبدأ الوضوح المحاسبي؛
- دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات القانونية المستوفية للشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة.

> وقد أوضح الحزب في جوابه أنه بذل مجهودات متواصلة لإيجاد برنامج محاسباتي متوافق مع المعايير الموصي بها، مؤكداً أنه لا يزال بصدد البحث عن حل تقني ملائم لاعتماد هذا النوع من البرامج في تدبير محاسبته.

وفي هذا الإطار، يذكّر المجلس بأن تنفيذ توصياته لا يتطلب برنامجا محاسبيا معينا، فهي تندرج ضمن الالتزام بمقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية الذي يستمد مقتضياته بشكل واسع من دليل المعايير المحاسبية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الأحزاب السياسية.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس حزب الأمل بالحرص على ما يلي:

- الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات القانونية في شكل فواتير، أو اتفاقيات، أو بيانات أتعاب، أو غيرها من المستندات المثبتة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة، والمستوفية لجميع الشروط القانونية والتنظيمية؛
- التقيد بالمقتضيات والمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولا سيما:
  - مبدأ "الوضوح" الذي يقتضي تسجيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة لها؛
  - مبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" الذي يقتضي تفادي إدراج نفقات تخص سنوات لاحقة ضمن حساب العائدات والتكاليف للسنة المعنية بالدعم السنوي.

16. حزب الإنصاف

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الإنصاف برسم السنة المالية 2024. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة من طرف الحزب خلال السنة.

فعلى مستوى الموارد المالية، بلغ مجموع المبالغ التي تم التصريح بها من طرف الحزب 1.740,00 درهم، وتتكون حصرياً من واجبات الانخراط والمساهمات، دون تسجيل أي مساهمة من طرف الدولة أو عائدات أخرى خلال السنة المالية المذكورة.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المصرح بها 152.509,88 درهم، خُصصت بالكامل لتغطية تكاليف التدبير، مقابل 155.500,40 درهم سنة 2023 و154.668,91 درهم سنة 2022.

1.16. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدّم الحزب حسابه السنوي عبر المنصة الرقمية للمجلس بتاريخ 28 مارس 2025، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدّم الحزب حسابه السنوي برسم السنة المالية 2024 مشهودًا بصحته دون تحفظ من قِبل خبير محاسب.

2.16. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي لحزب الإنصاف عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 17 يوليوز 2025، من أجل تقديم التبريرات اللازمة بشأنها.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 15 غشت من نفس السنة على الملاحظات الأولية الموجهة له، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

- **الإدلاء ببعض الوثائق المكونة للحساب دون تضمينها جميع المعلومات الضرورية**

لم يدرج الحزب أي مبلغ في جدول الاستهلاكات ضمن قائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، رغم تضمين موازنة الحزب مبالغ مرتبطة ببنود الاستهلاك.

كما تجدر الإشارة إلى أن الحزب قام بتقديم الجداول المتعلقة بـ "زائد أو ناقص القيم الناتجة عن التنازلات أو السحوبات الخاصة بالأصول الثابتة"، و"سندات المساهمة"، و"المخصصات"، وبـ "الدائنيات"، غير أن هذه الجداول لم تتضمن أي بيانات رقمية أو إيضاحات تفسيرية.

> لم يقدم الحزب أي توضيحات بخصوص هذه الملاحظة.

وجب التذكير في هذا الإطار، أن الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية يجب أن تتضمن جميع التوضيحات والمعلومات التفصيلية التي تمكن من الوصول إلى الصورة الأمينة لأصول الحزب وخصومه ووضعيته المالية ونتائجه المبينة على مستوى القوائم التركيبية.

- **عدم تضمين وضعية المقاربات البنكية جميع المعلومات الضرورية لتتبع الأداء عبر الحساب البنكي**

من جهة أخرى، تبين أن وضعية المقاربات البنكية (Etat de rapprochement bancaire) المرفق بالحساب السنوي للحزب، يقتصر على معلومات تتعلق بشيكين بنكيين فقط، تشمل رقم كل شيك وتاريخه وتاريخ العملية المرتبطة به.

غير أن هذه الوضعية يجب أن تتضمن، الرصيد الوارد بكشف الحساب البنكي في تاريخ الإقفال، والرصيد المسجل بالدفاتر المحاسبية، مع بيان العمليات المبررة للفروقات المحتملة بين الرصيدين.

وفي جوابه، أوضح الحزب أن خطأً قد وقع في إعداد وثيقة التقارب البنكي، مضيفا أن الوثائق المرفقة بجوابه (مقتطف من دفتر الأستاذ يُظهر الرصيد النهائي للحساب رقم 5141، وكشف الحساب البنكي لشهر دجنبر 2024) لا تُظهر أي فرق بين الرصيد المحاسبي والرصيد البنكي في نهاية السنة. كما أشار الحزب إلى أنه طلب من مكتب المحاسبة إعداد وثيقة جديدة للتقارب البنكي مطابقة لمتطلبات المجلس، سيتم إرسالها لاحقاً.

غير أن المجلس لم يتوصل بالوثيقة المشار إليها ضمن جواب الحزب على الملاحظات الموجهة إليه.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم تصفية بعض الديون المتأخرة على مستوى الخصوم المتداولة للحزب**

أظهرت مراجعة موازنة الحزب أن الخصوم المتداولة تتضمن ديونًا بمبلغ إجمالي قدره 1.328.371,23 درهم، من بينها ديون متأخرة بقيمة 1.097.920,36 درهم، أي ما يمثل حوالي 83% من مجموع الديون المسجلة.

وتبين من خلال الوثائق المحاسبية المدلى بها، أن هذه الديون تعود إلى سنوات مالية سابقة لم تتم تسويتها بعد، وهو ما يعكس تأخرًا في تصفية الالتزامات قصيرة الأجل، التي يفترض تسويتها في غضون اثني عشر شهرًا أو خلال نفس الدورة المحاسبية.

أشار الحزب إلى أنه سيعمل على تصفية هذه الديون وفقاً للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، مضيفاً أنه سيُدرج في تقريره المقبل حول الحسابات السنوية توضيحات مفصلة بشأن الإجراءات المتخذة لتسويتها.

➢ صحة الموارد

- **تحصيل مبالغ مالية نقداً دون احترام السقف القانوني للتسديد**

أبان تحليل الكشوفات البنكية للحزب، أنه استفاد من قروض تم دفعها نقدا في حسابه البنكي بلغت في مجموعها 46.000,00 درهم، رغم أن قيمة كل عملية تفوق 10.000,00 درهم.

ويُعد هذا الإجراء مخالفاً لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، التي تنص صراحة على أنه: "يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي".

أوضح الحزب أن العمليات موضوع الملاحظة تتعلق بالقروض المودعة نقداً في حساب الحزب خلال أشهر مارس وأبريل وماي وشتنبر 2024، وأن ما وقع ناتج عن خطأ من طرف المحاسب الذي، بدلاً من إيداع الشيكات التي سلمه إياها رئيس الحزب مباشرة في الحساب البنكي، قام بسحبها ثم أودع المبالغ نقداً في حساب الحزب.

➢ صحة النفقات

- **دعم صرف نفقات بوثائق إثبات في غير اسم الحزب**

تبين من خلال فحص الوثائق المرفقة بالحساب السنوي، أن الحزب سجل مصاريف مرتبطة باستهلاك الماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره 1.734,74 درهم، استنادًا إلى فواتير لا تحمل اسمه. وعليه، فإن هذه النفقات لا يمكن اعتمادها ضمن مصاريف الحزب، نظرًا لعدم استيفائها شروط الإثبات القانونية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

> أوضح الحزب أنه راسل شركة توزيع الماء والكهرباء قصد وضع العدادات باسم الحزب (...).

وفي هذا الإطار، يُذكِّر المجلس بأن تبرير نفقات الحزب يجب أن يتم بوثائق معنونة باسمه، طبقاً للمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

3.16. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ عدم إرجاع مبلغ دعم بقيمة 66.034,77 درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم غير مستعمل قدره 66.034,77 درهم برسم الدعم السنوي الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره لسنة 2020.

> أوضح الحزب أنه يعاني من أزمة مالية حادة، وهو منخرط في البحث عن الأموال اللازمة من أجل تسديد الدين المذكور للدولة في أقرب وقت ممكن.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبلغ الدعم غير المستعمل البالغ 66.034,77 درهم، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره لسنة 2020.

4.16. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

أوضح الحزب، فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023، ما يلي:

- بشأن إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل إلى الخزينة، والبالغ 66.034,77 درهم، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2020، أكد الحزب أنه ملتزم بتسديد هذه المبالغ لفائدة الخزينة في أقرب وقت ممكن؛
- أما بخصوص التوصية المتعلقة بتفادي تحصيل الموارد نقداً عندما يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم، فقد أوضح الحزب أن الأمر يتعلق بخطأ تمثل في إيداع مبالغ نقدية في الحساب البنكي للحزب بدلاً من الشيكات المسلمة له من طرف رئيس الحزب؛
- وفيما يتعلق بالتوصية الخاصة بدعم صرف النفقات المنجزة خلال السنة، بمبلغ إجمالي قدره 1.757,32 درهم، بوثائق إثبات معنونة باسم الحزب، أفاد الحزب أنه قام بمراسلة شركة توزيع الماء والكهرباء قصد وضع عدادات الماء والكهرباء باسم الحزب (...).

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس حزب الإنصاف بما يلي:

- إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل بما مجموعه 66.034,77 درهم، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2020، إلى الخزينة، عملاً بمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- تفادي تحصيل الموارد التي تساوي أو تتجاوز 10.000 درهم نقداً، تطبيقا لأحكام المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق إثبات معنونة باسم الحزب، طبقاً للمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة، وخاصة الملحق رقم 3 المحدد في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- العمل على تعبئة الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، أو تضمينها عبارة "لا شيء" في حال عدم توفر المعطيات الواجب إدراجها ضمنها؛
- إعداد وضعية المقاربات البنكية بشكل يظهر رصيد كشف الحساب البنكي في تاريخ الإغلاق، ورصيد الحساب البنكي في الدفاتر المحاسبية، مع توضيح العمليات المبررة للفروقات بين الرصيدين، وفق المقتضيات المحاسبية المعمول بها؛
- تصفية الديون المتأخرة المدرجة بمحاسبة الحزب، وفق جدولة زمنية محددة للسداد تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المالية للحزب.

17. حزب الخضر المغربي

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الخضر المغربي برسم السنة المالية 2024. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

على مستوى الموارد، لم يصرح الحزب بأي موارد برسم سنة 2024.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المصرح بها من طرف الحزب خلال نفس السنة ما قدره 569.725,81 درهم، تم تخصيصها كليًا لتغطية تكاليف التدبير، مقابل 529.447,52 درهم خلال سنة 2023 و233.910,11 درهم خلال سنة 2022.

1.17. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب الخضر المغربي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2024 عبر المنصة الرقمية للمجلس بتاريخ 28 مارس 2025، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي مشهودًا بصحته دون تحفظ، من طرف خبير محاسب.

2.17. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات المنجزة من طرف حزب الخضر المغربي عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 16 يوليوز 2025، قصد تمكينه من تقديم التبريرات والتوضيحات اللازمة بشأنها.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 9 شتنبر من السنة نفسها على الملاحظات الأولية الموجهة له، وكذا تلك الواردة على المجلس بتاريخ 17 نونبر2025 على الملاحظات والتوصيات النهائية، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب السنوي

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن الوثائق المكونة للحساب.

➢ صحة الموارد

- **عدم دعم تحصيل ديون بوثائق الإثبات القانونية**

تلقى الحزب مبالغ مالية بمبلغ إجمالي قدره 210.800,00 درهم تم تسجيلها على مستوى محاسبة الحزب كديون بالحساب رقم 448 دائنون آخرون، غير أنه لم يتم دعم تحصيلها بوثائق الإثبات ولا سيما الإعلانات المتعلقة بالعمليات الدائنة أو أي وثائق أخرى تُثبت عملية التحصيل وتُبيّن هوية المساهمين المعنيين أو إيصالات دفع النقود.

> أوضح الحزب أن المبالغ المعنية تمثل مساهمات مالية مقدمة من طرف أعضاء الحزب، تم تزويد الحساب البنكي بها بغرض تمكين الحزب من أداء مستحقات الكراء والهاتف وباقي المصاريف الضرورية، نظراً للوضعية المالية الصعبة التي يمر بها.
>
> وفي رده على الملاحظات والتوصيات النهائية، أكد الحزب أنه قد أدرج مبلغ المساهمات ضمن عائداته وأنه سيلتزم بتوصيات المجلس في هذا الإطار ويرفق حسابه السنوي بقائمة الأعضاء المساهمين.

غير أن الحزب لم يدل بأي وثائق إثبات لتحصيل الموارد المذكورة.

وجب التذكير في هذا الصدد، بأن الحزب ملزم بدعم جميع عملياته الخاصة بتحصيل الموارد بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في الملحق رقم (3) للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- **تحصيل بعض مبالغ الديون نقداً دون احترام السقف القانوني للتسديد**

تبين أن الحزب تلقى بعض مبالغ الديون المشار إليها أعلاه، نقداً بما مجموعه 118.000,00 درهم، رغم أن كل عملية على حدة تجاوزت مبلغ 10.000,00 درهم، وهو ما يشكل مخالفة لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، والتي تنص على أنه: يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000,00 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي".

وقد أشار الحزب إلى أن تعذر تنقله إلى الوكالة البنكية بشكل منتظم أدى إلى إيداع المبالغ نقداً حسب الحاجة، مما نتج عنه تجاوز السقف المحدد قانوناً. كما أكد أنه سيتقيد مستقبلاً بتوصيات المجلس وبمقتضيات القانون التنظيمي للأحزاب السياسية.

كما أفاد، في جوابه على الملاحظات والتوصيات النهائية، أنه سيعمل على تفادي إيداعات لمبالغ تفوق السقف المحدد قانونا.

يذكر المجلس في هذا الإطار، بضرورة الامتثال للمقتضيات القانونية المؤطرة لمالية الأحزاب السياسية.

➢ صحة النفقات

- **دعم نفقات تتعلق بأجور وتعويضات المستخدمين ومصاريف الكراء بمبلغ إجمالي قدره 124.000,00 درهم بوثائق إثبات غير كافية**

أظهر فحص الكشوفات البنكية والوثائق المكونة للحساب السنوي أن الحزب لم يقم بدعم نفقات بمبلغ إجمالي قدره 124.000,00 درهم بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة بالملحق رقم (3) للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وتتوزع هذه النفقات كما يلي:

- أجور وتعويضات المستخدمين: 48.000,00 درهم؛
- مصاريف الكراء: 76.000,00 درهم.

أدلى الحزب بنسخ من عقود العمل وعقود الكراء، مؤكدا أنه سيعمل على دعم النفقات بالوثائق اللازمة.

وفي هذا الإطار، وجب التذكير بأن الإدلاء بعقود العمل والكراء لا يُغني عن تقديم وثائق الإثبات القانونية وفقا لقائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة بالملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد. ويتعلق الأمر بالنسبة للأجور، بنسخ من البطاقات الوطنية للتعريف الإلكترونية ومحاضر الشروع في العمل، وإيصالات الكراء بالنسبة لتكاليف الإيجار.

3.17. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ إرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة بقيمة 80.000,00 درهم

قام الحزب خلال سنة 2024 بإرجاع مبلغ دعم قدره 80.000,00 درهم إلى الخزينة، ويمثل هذا المبلغ قسطاً من مجموع مبالغ الدعم غير المستعملة والبالغ قدرها 344.044,77 درهم، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الحزب لسنتي 2020 و2021.

➢ عدم إرجاع مبلغ دعم بقيمة 264.044,77 درهم

لم يُدلِ الحزب بما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم غير مستعمل قدره 264.044,77 درهم، والذي يمثل الجزء المتبقي من مجموع مبالغ الدعم غير المستعملة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الحزب لسنتي 2020 و2021.

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب وجوب إرجاع مبالغ دعم
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2021	193.283,28	مبلغ دعم غير مستعمل
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2020	70.761,49	مبلغ دعم غير مستعمل
المجموع	**264.044,77**	

أوضح الحزب أنه يلتزم بإرجاع ما بذمته من ديون فور تحسن وضعيته المالية.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن باقي مبالغ الدعم غير المستعملة، والبالغ مجموعها 264.044,77 درهم، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الحزب لسنتي 2020 و2021.

4.17. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

لم يقدم الحزب ضمن جوابه على الملاحظات الأولية الموجهة له، توضيحات كافية بشأن الإجراءات المتخذة من أجل تنفيذ التوصية الصادرة عن المجلس في تقريره المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم سنة 2022، في شأن دعم صرف أجور وتعويضات المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية.

وفي رده على الملاحظات والتوصيات النهائية للمجلس، أكد الحزب أنه أخذ بعين الاعتبار كل التوصيات الموجهة له وسيعمل على تنفيذها.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس حزب الخضر المغربي بما يلي:

- إرجاع باقي مبالغ الدعم غير المستعملة، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنتي 2020 و2021 (264.044,77 درهم)، طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43)؛
- تفادي تحصيل الموارد التي تساوي أو تتجاوز 10.000 درهم نقداً، تطبيقا لأحكام المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- دعم تحصيل موارد الحزب وكذا صرف أجور المستخدمين ومصاريف الكراء بجميع وثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- العمل على إدراج الموارد المحصلة خلال السنة ضمن عائدات الحزب؛
- الحرص على تصحيح الأخطاء المحاسبية في السنة التي تم اكتشافها فيها.

18. حزب الوحدة والديمقراطية

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الوحدة والديمقراطية برسم السنة المالية 2024. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة.

فبخصوص الموارد المالية، بلغ مجموع المداخيل المصرح بها من طرف الحزب خلال سنة 2024 ما قدره 140.000,00 درهم، وتخص مساهمات الأعضاء حصريًا، دون تسجيل أي موارد أخرى.

أما في ما يتعلق بالنفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المصرح بها خلال نفس السنة ما قدره 234.824,28 درهم، تم تخصيصها بالكامل لتغطية تكاليف التدبير، مقابل 210.042,24 درهم سنة 2023 و257.037,13 درهم سنة 2022.

1.18. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم الحزب حسابه السنوي برسم السنة المالية 2024 عبر المنصة الرقمية للمجلس بتاريخ 10 مارس 2025، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي مشهودًا بصحته دون تحفظ من طرف خبير محاسب.

2.18. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي لحزب الوحدة والديمقراطية عن عشر ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 17 يوليوز 2025، قصد تقديم التبريرات اللازمة بشأنها.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 28 يوليوز من نفس السنة على الملاحظات الأولية الموجهة له، وكذا تلك الواردة على المجلس بتاريخ 13 نونبر 2025 على الملاحظات والتوصيات النهائية، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

- **عدم تقديم كشوفات الحساب البنكي المفتوح باسم الحزب**

لم يُدلِ الحزب بكشوفات الحساب البنكي المفتوح باسمه، ولا بوضعية المقاربات البنكية.

> وقد أشار الحزب إلى أنه سبق أن أدلى بجميع الوثائق المكونة للحساب.
>
> وفي رده على الملاحظات والتوصيات النهائية، لم يقدم الحزب الوثائق المذكورة.

في هذا الإطار، يُذكّر المجلس بإلزامية الإدلاء بجميع الوثائق المكونة للحساب السنوي وتلك التي تستلزمها عملية تدقيق الحسابات، وفقًا لما تنص عليه المادة 44 من القانون التنظيمي 11-29 المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية**

تبين من خلال فحص الوثائق المكونة للحساب السنوي أن الحزب لم يراعِ في مسك محاسبته الملاءمات المحاسبية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولا سيما فيما يتعلق باستعمال بعض الحسابات، كما هو مبين في الجدول أسفله:

الحساب المستخدم	الحساب الوارد بمصنف الحسابات المبسطة والخاصة	المبلغ (بالدرهم)
رأس المال الاجتماعي أو الشخصي	111 أموال ذاتية	1.388.262,78-
نتيجة الدورة المحاسبية	119 فائض / خصاص الدورة المحاسبية	222.745,34-
حسابات الشركاء – دائنون	446 منخرطون وحسابات مرتبطة – دائنون	1.491.120,88

أوضح الحزب أن الخبير المحاسب يعتمد في مسك المحاسبة مخططًا محاسبيًا متوافقًا مع المعيار المغربي العام للمحاسبة، والذي، بحسب تصريحه، لا يختلف في جوهره ومضمونه عن المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، مضيفًا أنه يتم تفعيل حسابات فرعية تسمح بالفصل بين مختلف النفقات وتقديم صورة واضحة للوضعية المحاسبية. وقد أكد الحزب، أنه تم أخذ الملاحظة بعين الاعتبار وسيعمل على تنفيذ التوصية.

وفي هذا الإطار، يُذكّر المجلس بأن الحزب ملزم بالامتثال التام للمقتضيات المحاسبية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، بما في ذلك اعتماد الحسابات المبسطة والخاصة كما هي محددة في الملحق رقم 1 للمخطط المذكور.

- **عدم تقديم تفاصيل بخصوص الديون المدرجة بموازنة الحزب**

تبين من خلال فحص الوثائق المحاسبية للحزب أن الحساب رقم 4463 "حسابات جارية للشركاء - دائنون" يُبرز مبلغًا إجماليًا قدره 1.491.120,88 درهم، غير أنه لم يتم تخصيص حسابات فرعية لكل دائن. كما أن الحزب لم يقدم توضيحات بشأن الجدولة الزمنية لإرجاع هذه الديون والإجراءات المتخذة لتصفيتها.

أكد الحزب أن المبلغ المسجل ضمن الحساب رقم 4463 يمثل تراكمات لسنوات سابقة منذ مرحلة التحضير لتأسيس الحزب، موضحًا أن هذا المبلغ يخص الأمين العام وحده باعتباره المسؤول الوطني الأول عن الحزب، وأنه ساهم من ماله الخاص لتغطية النفقات وسد العجز المالي الناتج عن توقف الدعم العمومي منذ سنة 2022. وأفاد أيضا بأنه سيتم سداد هذه الديون فور تحسن وضعيته المالية.

وفي هذا الإطار، يُذكّر المجلس بأن إعداد قوائم تركيبية تعكس صورة أمينة للوضعية المالية للحزب (الأصول والخصوم) يقتضي إنشاء حسابات فرعية لكل دائن على حدة، خاصة بالنسبة للديون، بما يضمن تتبعها وتحيين وضعيتها خلال السنوات المالية اللاحقة.

ومن جهة أخرى، لم يُدل الحزب بأي توضيحات حول الجدولة الزمنية لإرجاع هذه الديون أو الإجراءات المعتمدة لتصفيتها، رغم قدمها كما ورد في جوابه.

- **عدم ترحيل الرصيد الختامي للحساب "دائنون آخرون"**

أظهر فحص الحسابات أن الحزب لم يقم بترحيل الرصيد الختامي للحساب رقم 4488 "دائنون آخرون"، والبالغ 409.651,00 درهم، وذلك خلافًا لقاعدة "عدم المساس بالموازنة" التي تقتضي ترحيل أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة عند افتتاح السنة المالية دون أي تعديل أو تصحيح، وفقًا لما هو منصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية.

أشار الحزب إلى أن حساباته لا تتضمن أي رصيد في الحساب رقم 4488، وأن المبلغ المذكور غير موجود في محاسبته. وأوضح كذلك أنه قد تمت تسوية الحساب المذكور في السنة الفارطة لذا لا يوجد أي رصيد في الحساب المذكور يتعين ترحيله.

غير أن موازنة الحزب (الخصوم) برسم السنة المالية السابقة تضمنت بالفعل هذا الحساب برصيد نهائي قدره 409.651,00 درهم، مما يستوجب ترحيله إلى السنة المالية تطبيقا لقاعدة "عدم المساس بالموازنة".

- **عدم تخصيص حساب فرعي خاص بكل ممون**

أبان فحص الوثائق المحاسبية عن كون الحزب قام بتنزيل جميع العمليات المنجزة مع مورديه على مستوى الحساب رقم 4411 "موردون"، دون تخصيص حسابات فرعية لكل ممون على حدة.

أشار الحزب إلى أنه قام بتخصيص حساب فرعي مستقل لكل مورد كما هو مبين في دفتر الأستاذ وأرفق جوابه بحساب العائدات والتكاليف والموازنة. وقدم دفتر الأستاذ مفصلا ومخصصا لكل مورد (Grand livre tiers).

يذكر المجلس في هذا الصدد، بضرورة تفصيل الديون المدرجة بالحساب 4411 على مستوى دفتر الأستاذ العام.

➢ صحة الموارد

- **عدم دعم تحصيل مبلغ دين قدره 101.559,30 درهم بأي وثيقة مثبتة**

تبين من خلال دفتر الأستاذ، أن الحزب قام بتاريخ 1 يناير 2024 بتسجيل عملية تحصيل مبلغ دين بالصندوق قدره 101.559,30 درهم، دون أن يُدلِي بأي وثيقة إثبات قانونية تدعم هذه العملية.

وقد أوضح الحزب في جوابه أن الإيداع المشار إليه تم بغرض تزويد الصندوق وتفادي تسجيل رصيد دائن فيه. كما أكّد، في رده على الملاحظات والتوصيات النهائية، أنه سيعمل مستقبلًا على تقديم وثائق إثبات لأي عملية إيداع تتم في حسابه.

وفي هذا الصدد، يُذكّر المجلس بأن الحزب ملزم بتقديم جميع وثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية، كما هو محدد في الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، والتي تتضمن على الخصوص إيصالات دفع النقود أو المستندات المحاسبية التي تثبت مصدر المبالغ المحصلة وطبيعتها.

- **إيداع مبلغ قدره 101.559,30 درهم نقدًا بالصندوق دون احترام السقف القانوني للتحصيل**

من خلال الوثائق المكونة للحساب السنوي، تبين أن الحزب قام بإيداع مبلغ 101.559,30 درهم نقدًا بالصندوق، وهو مبلغ يتجاوز السقف المحدد قانونًا في 10.000 درهم، وذلك خلافًا لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، التي تنص على ما يلي: "يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي."

أفاد الحزب بأن المبلغ المذكور يمثل عملية تزويد الصندوق من الحسابات الجارية للشركاء، وذلك بغرض تفادي رصيد دائن في الصندوق، نظراً لعدم كفاية التحويلات البنكية لتغطية النفقات. وقد أكد أنه سيعمل على تفادي إيداع مبالغ تفوق السقف المحدد قانونا.

يذكر المجلس بأن الحزب ملزم بالتقيد بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ **صحة النفقات**

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن صحة النفقات.

3.18. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ **إرجاع مبالغ دعم بقيمة 10.491,71 درهم**

قام الحزب خلال سنة 2024 بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل قدره 10.491,71 درهم إلى الخزينة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2021.

➢ **عدم إرجاع مبالغ دعم قدرها 115.429,35 درهم**

تبين من خلال فحص الحسابات والوثائق المدلى بها، أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبالغ دعم بلغ مجموعها 115.429,35 درهم، تتوزع كما يلي:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب وجوب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	46.525,77	مبالغ دعم لم يتم دعم صرفها بأي وثائق مثبتة
	20.000,00	مبلغ دعم غير مبرر
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	40.903,58	مبلغ دعم لم يتم دعم صرفه بأي وثائق مثبتة
	8.000,00	مبلغ دعم غير مبرر
المجموع	**115.429,35**	

وقد أفاد الحزب بأنه يلتزم بإرجاع مبلغ 115.429,35 درهم إلى الخزينة مستقبلاً فور تحسن وضعيته المالية، مبرراً التأخر في ذلك بأن الوضع المالي المتأزم للحزب حال دون تنفيذ عملية الإرجاع في الوقت الراهن.

وفي هذا الصدد، يذكّر المجلس بضرورة الإلتزام بالأحكام التنظيمية المتعلقة بإرجاع مبالغ الدعم غير المبررة والتي لم يتم دعم صرفها بأي وثائق مثبتة إلى الخزينة ، طبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية والمرسومين رقم 2.15.451 ورقم 2.16.667 المتعلقين بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والجهوية والانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

➢ **وضعية الحزب تجاه الخزينة**

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم غير المبررة والتي لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات، بما مجموعه 115.429,35 درهم، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية لاقتراعات سنة 2021.

4.18. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

بخصوص الإجراءات المتخذة من طرف الحزب لتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم سنة 2023، والمتعلقة بإرجاع مبلغ 115.429,35 درهم، أوضح الحزب أنه يلتزم بإرجاع المبلغ إلى الخزينة مستقبلاً، غير أن الوضعية المالية الصعبة التي يمر بها حالياً، نتيجة توقف استفادته من الدعم العمومي منذ سنة 2022، حالت دون تنفيذ عملية الإرجاع في الوقت الراهن. وأكد أنه سيعمل على إعادة المبلغ المذكور إلى الخزينة.

أما فيما يتعلق بالتوصية الخاصة بالتقيد بقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فقد قام الحزب بإدراج المبالغ الواجب إرجاعها ضمن حساب الموازنة.

وفي ما يخص توصية المجلس المتعلقة بتضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية والحساب المتعلق بها ومراجع المستندات المثبتة لها، بما في ذلك المعطيات الخاصة بصفة الدائنين وأسمائهم، أكد الحزب أنه قام بتسجيل العمليات مع الإشارة إلى أسماء المانحين من أعضاء الحزب.

أما بالنسبة إلى توصية المجلس بشأن دعم استخلاص الموارد بوثائق الإثبات القانونية، المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فلم يدل الحزب بالوثائق المطلوبة رغم إشارته إلى أن الخبير المحاسب قام بإرسال نسخ من هذه الوثائق عبر المنصة الرقمية بتاريخ 10 مارس 2025.

وأكد الحزب في ختام جوابه أنه يحرص دائماً على دعم وتبرير جميع عملياته بالوثائق القانونية والمحاسبية اللازمة، ويعمل بجدية على تتبع وتنفيذ توصيات المجلس الأعلى للحسابات في إطار تحسين حكامة تدبيره المالي والإداري.

وفي رده على الملاحظات والتوصيات النهائية الموجهة إليه، أكد الحزب أنه سيعمل على تنفيذ توصيات المجلس ، وأنه يحرص على مسك محاسبة شاملة وشفافة.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس حزب الوحدة والديمقراطية بما يلي:

- إرجاع مبلغ دعم قدره 115.429,35 درهم إلى الخزينة، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية لاقتراعات سنة 2021، وذلك طبقًا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43) والنصوص التنظيمية ذات الصلة؛
- الإدلاء بكشوفات الحساب البنكي المفتوح باسم الحزب، وبوضعية المقاربات البنكية، وفق ما ينص عليه القانون التنظيمي رقم 11-29 المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- تفادي تحصيل الموارد التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم نقدًا، امتثالًا لمقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- دعم استخلاص الموارد بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛

- مراعاة المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولاسيما ما يتعلق باستعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة؛
- الحرص على ترحيل الأرصدة الختامية للموازنة دون تغيير، مراعاة لقاعدة "عدم المساس بالموازنة" التي تقتضي ترحيل أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة عند افتتاح السنة المالية دون أي تعديل أو تصحيح، وفقًا لما هو منصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية.

19. حزب الوسط الاجتماعي

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الوسط الاجتماعي برسم السنة المالية 2024. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

في هذا الإطار، بلغ مجموع الموارد المالية المصرح بها من طرف الحزب ما قدره 880.000,00 درهم، تتوزع بين مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير بمبلغ 750.000,00 درهم، أي ما يمثل نسبة 85% من مجموع الموارد؛ ومداخيل ناتجة عن واجبات الانخراط والمساهمات بمبلغ 130.000,00 درهم، أي بنسبة 15%.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المصرح بها خلال نفس السنة ما قدره 794.348,64 درهم، خصص منها 727.318,89 درهم لتغطية تكاليف التدبير، أي بنسبة 92% من مجموع النفقات، مقابل 754.391,34 درهم سنة 2023 و451.535,77 درهم سنة 2022. كما بلغت نفقات اقتناء الأصول الثابتة ما قدره 67.029,75 درهم، أي ما يمثل نسبة 8% من مجموع النفقات.

1.19. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

أودع حزب الوسط الاجتماعي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2024، عبر المنصة الرقمية للمجلس بتاريخ 22 مارس 2025، وذلك داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم حزب الوسط الاجتماعي حسابه السنوي مشهودًا بصحته دون تحفظ من طرف خبير محاسب.

2.19. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 18 يوليوز 2025، قصد تمكينه من تقديم التبريرات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 15 غشت من نفس السنة على الملاحظات الأولية الموجهة له، وكذا تلك الواردة على المجلس بتاريخ 11 نونبر 2025 على الملاحظات والتوصيات النهائية، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

- **غياب المعطيات التفصيلية لديون متأخرة بما مجموعه 1.053.007,29 درهم**

قام الحزب بتنزيل ديون بمبلغ إجمالي قدره 1.824.770,00 درهم على مستوى حسابات الخصوم المتداولة بموازنة الحزب.

وقد تبين من خلال الوثائق المقدمة ضمن الحساب السنوي، أن هذه الديون تتضمن ديونا متأخرة بمبلغ إجمالي قدره 1.053.007,29 درهم تعود إلى سنوات مالية سابقة، يتعين تقديم توضيحات بشأن الإجراءات المتخذة من أجل تصفيتها. ويتعلق الأمر بالديون التالية:

السنوات المعنية بالدين	الممون	المبلغ (بالدرهم)
ديون سنوات سابقة	ممونين سابقين	1.053.007,29
ديون سنة 2021	(...)	18.340,00
ديون2021/2022	(...)	120.015,60
ديون2021	(...)	199.560,00
ديون2021-2024	(...)	92.746,68
ديون سابقة	(...)	338.000,70
ديون2022	(...)	3.100,00
المجموع		**1.824.770,27**

أشار الحزب إلى أن الديون البالغة 1.053.007,29 درهم قد تراكمت منذ انتخابات سنة 2007، عندما اضطر إلى إرجاع مبلغ 250.000,00 درهم، وحوالي 620.000,00 درهم عن انتخابات سنة 2015، إضافة إلى عدم الاستفادة من دعم نفقات المؤتمر سنة 2012، مما اضطره إلى الاعتماد على الممونين من جهة، وعلى سلفات الأمين العام من جهة أخرى.

أما بخصوص تصفية هذه الديون، فقد أوضح الحزب أن الممونين المعنيين لم يطالبوا رسميا بأي أداء، مما يجعلهم، حسب تصريحه، خاضعين لمقتضيات الفصل 388 من قانون الالتزامات والعقود، وبالتالي سيعتبر الحزب هذه الديون ساقطة بالتقادم.

وفيما يتعلق بباقي الممونين، فقد أكد الحزب أنه يسدد بصفة دورية بعض الديون، أما أجور المستخدمين ودين الأمين العام (338.000,00 درهم) فسيتم تسويتها لاحقًا. وأضاف أن مبلغ 3.100,00 درهم يمثل باقي واجبات كراء المقر القديم.

وأكد الحزب أنه سيقوم بتصفية الديون العالقة خلال هذه السنة.

غير أن الحزب لم يقدم أي معطيات تفصيلية بشأن كل دين مدرج ضمن ديون السنوات السابقة (1.053.007,29 درهم)، والتي يعتزم اعتبارها متقادمة، ولا سيما فيما يتعلق بـ: اسم الممون، ومبلغ الدين وتاريخ تسجيله في المحاسبة، والمستندات المثبتة للدين (فواتير، عقود، بيانات أتعاب، إلخ)، وكذا قرار الإلغاء الصادر عن الأجهزة المختصة بتدبير شؤون الحزب.

وجدير بالتذكير أن الاستناد إلى مبدأ التقادم في إسقاط الديون يجب أن يتم وفقًا للنصوص القانونية المنظمة لتقادم الديون التجارية، مع احترام مقتضيات مسك المحاسبة المعتمدة عند إلغاء الديون من الخصوم وتنزيل عملية الإلغاء في محاسبة الحزب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم تنزيل مجموع مبلغ الدعم الممنوح للحزب في السجلات المحاسبية**

لاحظ المجلس أن حساب العائدات والتكاليف المدلى به من طرف الحزب، يبين على مستوى الحساب رقم 716 "الدعم العمومي" مبلغا قدره 737.047,77 درهم، وهو ما يمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب برسم سنة 2024 (750.000,00 درهم) ومبلغ الدعم غير المستعمل برسم سنة 2022 الذي تم إرجاعه إلى الخزينة (12.952,23 درهم).

وتُعدّ هذه المعالجة مخالفةً لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يمنع إجراء أي عملية مقاصة بين المبالغ سواء على مستوى الموارد أو النفقات.

أشار الحزب إلى أن مبلغ 12.952,23 درهم تم أداؤه من مالية الحزب الخاصة، دون اللجوء إلى مبلغ الدعم السنوي الممنوح له (750.000,00 درهم). كما أوضح ا أنه سيلتزم في مسك محاسبته بمقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب.

وفي هذا الإطار، وجب التذكير بأن الملاحظة لا تتعلق بكيفية استعمال الدعم العمومي، وإنما بعدم إدراج جميع العمليات المنجزة خلال السنة المالية في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية كما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

ويتعين على الحزب الالتزام بتطبيق مبدأ "الوضوح" من خلال إدراج كل الموارد والنفقات دون مقاصة، قصد إعداد قوائم تركيبية تعكس صورة صادقة وأمينة لأصول الحزب وخصومه ووضعيته المالية.

➢ صحة الموارد

لم يسجل المجلس أي ملاحظات بخصوص صحة الموارد المصرح بها من طرف الحزب.

➢ صحة النفقات

- **عدم تضمين الفاتورة تفاصيل كمية وطبيعة الخدمات المقدمة وأسعارها الأحادية**

تبين من خلال فحص الوثائق المقدمة ضمن الحساب السنوي، أن الفاتورة المدلى بها لدعم صرف نفقة تتعلق بالاستقبالات بمبلغ 5.361,40 درهم، لا تتضمن تفاصيل كمية وطبيعة الخدمات المقدمة ولا أسعارها المفصلة، مما يجعلها غير مستوفية للشروط القانونية والتنظيمية المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما: القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، (المادة 4)؛ المرسوم رقم 2.12.503 الصادر لتطبيق بعض أحكامه، (المادة 25) والمدونة العامة للضرائب (المادة 145).

وقد أوضح الحزب أن النفقة تخص تقديم وجبة غذاء خلال انعقاد المؤتمر الوطني للجنة المرأة، مشيرا إلى أن الفاتورة تضمنت عبارة REPAS/EQUIPE، غير أنه أعاد الإدلاء بنفس الفاتورة دون أي تعديل أو توضيح إضافي.

يجب التذكير في هذا الصدد، أن الحزب مطالب بدعم صرف نفقاته بوثائق إثبات تستوفي الشروط القانونية المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

3.19. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ إرجاع مبلغ دعم قدره 12.952,23 درهم

قام الحزب خلال سنة 2024 بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل قدره 12.952,23 درهم إلى الخزينة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2022، تطبيقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بتدبير الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبلغ الدعم غير المستعمل البالغ 12.952,23 درهم، وذلك برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2022.

وعليه، فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة تعتبر سليمة.

4.19. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

من خلال فحص الوثائق المكونة للحساب المدلى به من طرف الحزب، تبين للمجلس استجابة الحزب للتوصيتين الواردتين في تقرير المجلس حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية لسنة 2023، والمتعلقتين بما يلي:

- تفادي تحصيل الموارد التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم نقدًا، عملاً بمقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- إدراج جميع العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية، بما في ذلك الديون القائمة على عاتق الحزب، وذلك احترامًا لقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس حزب الوسط الاجتماعي بما يلي:

- إدراج جميع العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويًا، دون إجراء أي مقاصة بين الموارد والنفقات، وذلك تطبيقًا لقاعدة "الوضوح" المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- دعم صرف نفقات الحزب بوثائق الإثبات القانونية المعنونة باسمه، والمستوفية لجميع الشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4)، والمرسوم رقم 2.12.503 الصادر بتطبيق بعض أحكامه (المادة 25)، والمدونة العامة للضرائب (المادة 145).

20. حزب الشورى والاستقلال

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الشورى والاستقلال برسم السنة المالية 2024. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

في هذا الإطار، بلغ مجموع الموارد المالية التي تم التصريح بها من طرف الحزب 750.000,00 درهم، وتهم حصريًا مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير، دون تسجيل أي موارد ذاتية خلال السنة المالية المعنية.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المصرح بها من طرف الحزب 766.546,44 درهم، خصصت بالكامل لتغطية تكاليف التدبير، مقابل 805.937,92 درهم سنة 2023 و738.298,22 درهم سنة 2022.

1.20. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب الشورى والاستقلال حسابه السنوي برسم السنة المالية 2024 عبر المنصة الرقمية للمجلس بتاريخ 20 فبراير 2025، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بتحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي مشهودًا بصحته بتحفظ من طرف خبير محاسب، ويتعلق التحفظ بتعامل الحزب مع شركات تتوفر على نفس التوطين.

> أوضح الحزب أن الخبير المحاسب أكد على قانونية هذا التعامل وعلى أن النتائج المحاسبية تعكس صورة صادقة وصحيحة للوضعية المالية للحزب. وأدلى، في مرحلة ثانية، بشهادة صادرة عن الخبير المحاسب يقترح هذا الأخير بموجبها رفع التحفظ الوارد في تقرير إشهاده على حساب الحزب برسم سنة 2024.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الخبير المحاسب قام برفع التحفظ الذي سبق أن أبداه وقدم الحزب شهادة للخبير في هذا الشأن، غير أن الشهادة المدلى بها لا تقوم مقام تقرير إشهاد بصحة الحسابات دون أي تحفظ برسم السنة المالية المعنية.

2.20. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ثمان ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 17 يوليوز 2025، من أجل تقديم التبريرات اللازمة بشأنها.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 7 غشت من نفس السنة على الملاحظات الأولية الموجهة له، وكذا تلك الواردة على المجلس بتاريخ 24 نونبر 2025 على الملاحظات والتوصيات النهائية، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

- **عدم تقديم جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يدل الحزب بجميع الوثائق المكونة للحساب السنوي المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بـ الجدول ب.10 الخاص بتفاصيل بنود حساب العائدات والتكاليف.

> أفاد الحزب بأنه سيحرص مستقبلاً على التقيد بهذه التوصية.

➢ مسك المحاسبة

- **ضرورة تسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة**

تبين من خلال فحص الوثائق المقدمة، أنه تم إيداع مبلغ 4.000,00 درهم بصندوق الحزب، وتم تسجيل هذه العملية كدين في ذمة الحزب، غير أن المبلغ تم تنزيله على مستوى الحساب رقم 446 "منخرطون وحسابات مرتبطة - دائنون" المخصص للديون المرتبطة بواجبات الانخراط، بدلاً من الحساب رقم 448 "دائنون آخرون".

> وقد أوضح الحزب أن المبلغ قدمه الأمين العام لأداء بعض النفقات قبل توصل الحزب بالدعم السنوي.

وبناءً على جواب الحزب، يتبين أن المبلغ المذكور يخص تمويل نفقات منجزة ولا يتعلق بواجبات الانخراط. وعليه، يتعين تنزيل هذا المبلغ في الحساب الخاص بديون الحزب، وليس ضمن الحساب الخاص بواجبات الانخراط، وذلك تطبيقاً لمبدأ "الوضوح" المحاسبي المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية..

- **ضرورة الالتزام بمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية"**

أظهر فحص الوثائق، أن الحزب قام خلال سنة 2024 بأداء نفقات كراء تخص الفترة الممتدة من فاتح يونيو 2024 إلى 30 ماي 2025، بمبلغ إجمالي قدره 108.000,00 درهم، وتم تسجيل المبلغ بالكامل في الحساب رقم 6131 "كراءات وتكاليف كرائية مختلفة"، وذلك عوض تنزيل تكاليف الكراء المتعلقة بسنة 2024 (63.000,00 درهم) على مستوى تكاليف الكراء لسنة 2024، وتنزيل تكاليف الكراء لسنة 2025 (الفترة الممتدة من 2025/01/01 إلى 2025/05/30) على مستوى الحساب رقم 3491 "تكاليف معاينة مسبقا"، وذلك خلافاً لمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وقد كان يتعين تنزيل 63.000,00 درهم ضمن تكاليف الكراء الخاصة بسنة 2024، وإدراج 45.000,00 درهم المتبقية ضمن الحساب رقم 3491 "تكاليف معاينة مسبقاً"، باعتبارها تخص سنة 2025.

> أوضح الحزب أن طريقة الأداء السنوي محددة في عقد الكراء، الذي ينص على أداء الوجيبة ابتداءً من 1 يونيو إلى 30 ماي من السنة الموالية، وأن ذلك مرتبط بموعد توصل الحزب بالدعم السنوي.

غير أن هذه الوضعية تخالف القواعد المحاسبية المتعلقة بتخصص الدورات، إذ يجب تسجيل التسبيقات عن تكاليف تخص سنوات لاحقة ضمن "التكاليف المعاينة مسبقاً"، ولا يجوز احتسابها ضمن مصاريف السنة موضوع الدعم.

وجدير بالذكر بأن النفقات التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد مبالغ الدعم العمومي المستعملة لتغطية مصاريف التدبير، يجب أن تقتصر على النفقات المنجزة خلال السنة المعنية بالدعم، مما يستوجب عدم إدراج نفقات كراء المقرات الخاصة بسنة 2025 ضمن تكاليف سنة 2024.

➢ صحة الموارد

- **عدم دعم تحصيل موارد بمبلغ 4.000,00 درهم بوثائق الإثبات القانونية**

أظهر فحص الوثائق المرفقة بالحساب السنوي للحزب، أنه تم إيداع مبلغ قدره 4.000,00 درهم في الصندوق، غير أن الحزب لم يدلِ بأي وثيقة إثبات قانونية لدعم عملية التحصيل، وذلك خلافاً لما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لتحصيل موارد الأحزاب السياسية، المحددة في الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر أساساً بإيصال دفع النقود أو أي مستند يثبت عملية التحصيل.

> وقد أوضح الحزب أن المبلغ المذكور قدمه الأمين العام من ماله الخاص لتغطية بعض المصاريف قبل توصل الحزب بالدعم السنوي، وأرفق جوابه بالوثائق المثبتة للنفقات المنجزة بهذا المبلغ.

وفي هذا الإطار، وجب التذكير بأن الملاحظة تتعلق بعدم دعم عملية تحصيل الموارد بوثائق الإثبات القانونية، وليس بالنفقات المنجزة من خلال هذا المبلغ، مما يستوجب الإدلاء بالمستندات التبريرية الخاصة بعملية التحصيل ذاتها.

➢ صحة النفقات

قام الحزب باقتناء كميات من الوقود بمبلغ إجمالي قدره 17.950,00 درهم، كما هو مبين في الجدول أسفله:

رقم الفاتورة	تاريخ الفاتورة	الكمية (باللتر)	المبلغ (بالدرهم)
2024/195	29 فبراير 2024	210,24	2.750,00
2024/1008	13 شتنبر 2024	182,88	2.200,00
2024/1036	28 شتنبر 2024	236,69	2.800,00
2024/1078	4 أكتوبر 2024	228,23	2.700,00
2024/1248	2 نونبر 2024	243,06	2.800,00
2024/1443	12 دجنبر 2024	199,65	2.300,00
2024/1563	29 دجنبر 2024	212,01	2.400,00
المجموع	—	—	**17.950,00**

وبالرجوع إلى موازنة الحزب، تبين أن هذا الأخير لا يتوفر على أي عتاد نقل مسجل ضمن أصوله. مما يقتضي تقديم توضيحات بشأن السيارات المستفيدة من الوقود، مع بيان تواريخ التزود والكميات المستهلكة من طرف كل سيارة على حدة.

> وفي جوابه، أوضح الحزب أنه يستعمل أحياناً سيارات مكتراة أو سيارات خاصة من أجل التنقل والأسفار المرتبطة بأنشطته وتواصله وتنفيذ مهامه التأطيرية، كما أكد أنه سيعمل على التقيد بملاحظات المجلس مستقبلاً.

3.20. وضعية الحزب تجاه الخزينة إلى حدود متم أكتوبر 2026

لا توجد بذمة الحزب أي مبالغ دعم يتعين إرجاعها إلى الخزينة.

وعليه، فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة سليمة

4.20. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

من خلال فحص الوثائق المكونة للحساب المدلى به من طرف الحزب، تبين للمجلس استجابة الحزب للتوصية الواردة في تقرير المجلس حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية لسنة 2023، والمتعلقة بتفادي تحصيل الموارد التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم نقداً، وذلك عملاً بمقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

غير أن الحزب لم يدل بما يثبت اتخاذه التدابير الضرورية لتنفيذ التوصية الواردة بتقرير المجلس برسم نفس السنة، الخاصة بدعم تحصيل موارد الحزب بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

تبعاً لما سبق، يوصي المجلس حزب الشورى والاستقلال بما يلي:

- تقديم جميع الوثائق المكونة للحساب السنوي، طبقاً لما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- دعم تحصيل الموارد بوثائق الإثبات القانونية، كما تم حصرها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد وصرف نفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما مبدأ "الوضوح" من خلال تسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة لها، ومبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" الذي يقتضي تنزيل التكاليف المتعلقة بالسنة المالية المعنية فقط على مستوى حساب العائدات والتكاليف.

21. حزب الحرية والعدالة الاجتماعية

قام المجلس بتدقيق حساب حزب الحرية والعدالة الاجتماعية برسم السنة المالية 2024. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

فيما يتعلق بالموارد المالية، بلغ مجموع المبالغ المصرّح بها من طرف الحزب 750.494,47 درهم، وتهم أساسًا مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير بمبلغ 750.000,00 درهم.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المصرّح بها من طرف الحزب 756.045,75 درهم، خُصصت حصريًا لتغطية تكاليف التدبير، مقابل 745.696,31 درهم سنة 2023 و518.646,12 درهم سنة 2022.

1.21. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب السنوي داخل الأجل القانوني

قدم الحزب حسابه السنوي برسم السنة المالية 2024 عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 19 مارس 2025، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بتحفظ

تضمّن تقرير الخبير المحاسب المدلى به من طرف الحزب تحفظًا يتعلق بضرورة تخفيض قيمة الدين البالغة 142.440,00 درهم، والمسجلة في حساب الدولة تجاه الحزب.

> وقد أوضح الحزب أن هذا الدين يتعلق بمصاريف المؤتمر الخامس للحزب، والذي لا يزال ينتظر تغطيته من طرف الوزارة الوصية، مشيرًا إلى أن صرف هذا الدعم سيمكن الحزب من تصفية حساب الممونين المعنيين، مضيفًا أنه شرع فعليًا في التسديد عبر الحساب الجاري الممول من طرف الأمين العام.

2.21. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 18 يوليوز 2025، قصد تمكينه من تقديم التبريرات والتوضيحات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 28 غشت من نفس السنة على الملاحظات الأولية الموجهة له، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة التالية:

➢ مسك المحاسبة

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن مسك المحاسبة.

➢ صحة الموارد

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن صحة الموارد المصرح بها من طرف الحزب.

➢ صحة النفقات

- **دعم صرف نفقات بوثائق لا تستوفي جميع الشروط القانونية**

قام الحزب بدعم صرف نفقات تتعلق بالوقود وخدمة تنشيط الموقع الإلكتروني بمبلغ إجمالي قدره 22.485,00 درهم، بفواتير لا تتضمن المعلومات المفصلة المتعلقة بكمية السلعة أو الكشف المفصل للخدمة وسعر البيع الواجب أداؤه عن كل منتوج أو خدمة على حدة، ومبلغ الضريبة على القيمة المضافة.

وقد أوضح الحزب، فيما يخص نفقات الوقود (9.985,00 درهم)، أن بعض الفواتير تتضمن عدة وصولات بتواريخ واستعمالات مختلفة تخص سيارات خاصة بالمكلفين بمهام ودراجات نارية، مما جعل الممون غير قادر على تزويد الحزب بالتفاصيل المفصلة.

أما بخصوص الفواتير الخاصة بالبطائق مسبقة الدفع، فأشار الحزب إلى أنها تستعمل من طرف سيارتين في ملك الحزب، وأن السعر والكميات مبينة في تذاكر مختلفة، وقد أرفق جوابه بعينات من هذه التذاكر.

وفيما يتعلق بخدمة تنشيط الموقع الإلكتروني وصناعة المحتوى (12.500,00 درهم)، أفاد الحزب أن الخدمة شملت تطوير السياسة والاستراتيجية التواصلية للحزب، إضافةً إلى إعداد مقالات تحليلية تعبر عن المواقف السياسية للحزب، موضحًا أن الإشارة إلى "7" في الفاتورة تعني سبعة أشهر من يونيو إلى دجنبر 2024.

وجدير بالذكر أن الوثائق المثبتة لنفقات الوقود يجب أن تتضمن، إلى جانب الفواتير، وضعيات مفصلة لاستهلاك الوقود صادرة عن الممون، تُحدد من خلالها الكميات المستهلكة، وثمن الوحدة لكل فترة معينة، وأرقام السيارات المعنية، وإجمالي مبالغ الاستهلاك.

أما تبرير الخدمات المقدمة، فيتعين أن يتم عبر وثائق رسمية صادرة عن مقدم الخدمة، تتضمن تفصيلًا للمعطيات الخاصة بكل خدمة على حدة، بما في ذلك تاريخ تقديمها، وموضوعها، وعددها، والمبلغ الفردي، ومبلغ الضريبة على القيمة المضافة، والمبلغ الإجمالي.

3.21. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ إرجاع مبلغ دعم قدره 4.303,69 درهم

أرجع الحزب، خلال سنة 2024، مبلغ دعم غير مستعمل قدره 4.303,69 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2023. ويمثل هذا المبلغ حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (750.000,00 درهم) ومبلغ النفقات المنجزة (745.696,31 درهم).

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبلغ الدعم غير المستعمل والبالغ 4.303,69 درهم، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2023.

وعليه، فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة تُعتبر سليمة.

4.21. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

من خلال دراسة الوثائق المكونة للحساب السنوي المدلى به من طرف الحزب، تبين للمجلس أن الحزب قد استجاب للتوصية الواردة في تقرير المجلس حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية لسنة 2023، والمتعلقة باحترام قاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس حزب الحرية والعدالة الاجتماعية بما يلي:

- الحرص على دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية والمستوفية جميع الشروط القانونية والتنظيمية.

22. حزب العمل

قام المجلس بتدقيق حساب حزب العمل برسم السنة المالية 2024، وفحص صحة النفقات المنجزة من طرفه برسم الدعم العمومي الممنوح له. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

في هذا الإطار، بلغ مجموع الموارد المالية المصرّح بها من طرف الحزب 780.000,00 درهم، تتوزع بين مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير بمبلغ 750.000,00 درهم، أي ما يمثل 96,15% من مجموع الموارد؛ ومداخيل ناتجة عن واجبات الانخراط والمساهمات بمبلغ 30.000,00 درهم، أي بنسبة 3,85%.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المصرّح بها خلال نفس السنة 781.476,88 درهم، خُصِّصت بالكامل لتغطية تكاليف التدبير، مقابل 771.656,26 درهم سنة 2023، و783.626,23 درهم سنة 2022.

1.22. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

قدم حزب العمل حسابه السنوي برسم السنة المالية 2024 عبر المنصة الرقمية للمجلس بتاريخ 26 مارس 2025، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي مشهودًا بصحته دون تحفظ من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، وذلك طبقًا لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

2.22. نتائج التدقيق والفحص

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن تسجيل تسع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 17 يوليوز 2025، قصد تمكينه من تقديم التبريرات والتوضيحات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 18 غشت من نفس السنة على الملاحظات الأولية الموجهة له، وكذا تلك الواردة على المجلس بتاريخ 21 نونبر 2025 على الملاحظات والتوصيات النهائية، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب السنوي

- **عدم إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المعتمدة**

تبين من خلال الحساب السنوي المدلى به من طرف الحزب أن الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية لم يتم إعدادها وفق النماذج المرفقة بالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

اكتفى الحزب ضمن جوابه بالإدلاء بثلاثة جداول فقط، ويتعلق الأمر بـ:

- ج.5: استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- ج.6: استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- ج.7: استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

غير أن الحزب لم يقدم أي تبريرات بشأن عدم إعداد جداول قائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المحددة بالمخطط المحاسبي المذكور.

➢ مسك المحاسبة

- **تنزيل خاطئ لعمليات محاسبية**

لم يقم الحزب بتنزيل النفقات المشار إليها أسفله في الحسابات الملائمة، وذلك خلافًا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة:

- تنزيل مصاريف تتعلق بشراء أدوية بمبلغ 6.566,00 درهم في الحساب رقم 6170 "تكاليف المستخدمين"؛
- إدراج مصاريف شراء المحروقات بمبلغ 40.800,00 درهم في الحساب رقم 61431 "أسفار وتنقلات" بدل الحساب رقم 612 "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم"؛
- إدراج نفقة متعلقة بإصلاح سيارة بمبلغ 3.300,00 درهم في الحساب رقم 61318 "كراءات وتكاليف كرائية مختلفة" عوض تنزيلها في الحساب الخاص بـ "الصيانة والإصلاح"؛
- إدراج مبالغ الاقتطاعات على الخدمات البنكية بمبلغ 4.199,00 درهم ضمن الحساب رقم 638 "تكاليف مالية أخرى" بدل إدراجها في التكاليف الخارجية الأخرى.

وقد أشار الحزب إلى أنه سيعمل مستقبلاً على تنزيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة، وفقًا لما هو منصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- **عدم تقديم توضيحات بشأن إلغاء بعض الدائنيات**

قام الحزب بإلغاء دائنيات بمبلغ 150.075,00 درهم من الحساب رقم 3340 "مستخدمون - مدينون"، دون تقديم أي توضيحات بشأن هذه العملية.

أفاد الحزب بأنه سيقوم بإلغاء العملية وتسويتها بالطريقة المناسبة عند حصر حسابات السنة الجارية.

ويجدر التوضيح في هذا الإطار أن الملاحظة تتعلق بتبرير العملية المنجزة، إذ إن الحزب مطالب بتوضيح جميع العمليات المحاسبية المدرجة ضمن حسابه السنوي، حيث إن المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة، وفق ما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، تلزم الأحزاب السياسية بتضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية والحساب المتعلق بها ومراجع المستندات التي تثبتها.

- **عدم تقديم تفاصيل الديون المدرجة بموازنة الحزب**

تتضمن موازنة الحزب على مستوى الخصوم ديونًا بمبلغ إجمالي قدره 1.037.523,28 درهم، غير أن الحزب لم يقدم أي تفاصيل بشأن الإجراءات المتخذة لتصفيتها، والتي تتعلق كلها بالحساب رقم 4460 "منخرطون وحسابات مرتبطة – دائنون".

وقد أوضح الحزب أن هذا المبلغ يمثل رصيد الحساب الجاري للأمين العام للحزب، الذي قام بتمويل المبالغ المؤداة لفائدة الخزينة من ماله الخاص لتسوية وضعية الحزب، مشيرًا إلى أنه سيعمل على تسوية وضعية المديونية عند إعداد حسابات 2024.

غير أن المجلس لاحظ أن هذه الديون أُدرجت بالحساب المدلى به برسم سنة 2024.

- **تحويل ديون من حسابات الموردين والمستخدمين والدائنين الآخرين إلى حساب الديون المتعلقة بالمنخرطين**

تبين من خلال الوثائق المحاسبية أن الحزب قام بتاريخ 31 دجنبر 2024 بتحويل ديون بمبلغ إجمالي قدره 71.120,00 درهم إلى الحساب رقم 4460 "منخرطون وحسابات مرتبطة - دائنون"، كما هو مبين بالجدول أدناه:

تاريخ العملية	الحساب	المبلغ (بالدرهم)
2024-12-31	441 - موردون وحسابات مرتبطة	44.200,00
	443 - مستخدمون دائنون	25.000,00
	448 - دائنون آخرون	1.920,00
المجموع		**71.120,00**

وقد برّر الحزب هذه الوضعية بكون الديون المعنية غير مطالب بها، وقام بتحويلها إلى حساب "المنخرطين الدائنين" بدل تصفيتها.

في هذا الإطار، أفاد الحزب بأنه سيقوم بإلغاء هذه العملية وتسويتها بالطريقة المناسبة عند حصر حسابات السنة الجارية.

غير أن الحزب لم يقدم أي توضيحات بشأن الإجراءات المتخذة لتصفية هذه الديون أو ما يثبت عدم المطالبة بها من طرف الدائنين.

ويجدر التذكير بأن هذه المعالجة تخالف مبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يقتضي تسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة. كما أن إلغاء الديون غير المطالب بها يجب أن يُدرج ضمن عائدات الحزب غير الجارية خلال السنة التي تم فيها الإلغاء، وتنزيل العملية على مستوى المحاسبة مرتبة وفق تسلسلها الزمني، مع تضمينها بيان مصدر العملية، ومحتواها، والحساب المتعلق بها، ومراجع مستندات إثباتها،

➢ صحة الموارد

- **تحصيل عائدات بمبلغ قدره 30.000,00 درهم دون تقديم وثائق الإثبات القانونية**

تضمّن حساب العائدات والتكاليف عائدات بمبلغ إجمالي قدره 30.000,00 درهم، لم يتم دعم تحصيلها بوثائق الإثبات القانونية كما هو محدد في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية الواردة في الملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وقد أشار الحزب إلى أن هذه الموارد عبارة عن هبات ووصايا ممنوحة للحزب، وأدلى بجدول يتضمن أسماء المانحين.

وفي هذا الصدد، وجب التذكير بأن جدول أسماء المانحين لا يكفي لتبرير تحصيل الموارد المعنية، والتي يتعين دعمها بالوثائق القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3 المشار إليه أعلاه).

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم صرف تعويضات المنسقين بمبلغ 114.000,00 درهم بوثائق الإثبات القانونية**

لم يقم الحزب بدعم صرف تعويضات المنسقين، البالغة 114.000,00 درهم، بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة في الملحق رقم 3 للقرار للمخطط المحاسبي الموحد، وخاصة مقرر منح التعويضات.

> وقد أشار الحزب إلى أن منح تعويضات المنسقين يتم بناءً على الخدمات المقدمة للحزب، والتي تتمثل أساسًا في التنقلات

غير أن الحزب لم يُدلِ بوثائق الإثبات القانونية لدعم صرف هذه التنقلات وفقًا للمقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- **عدم الإدلاء بالوضعيات التفصيلية لاستهلاك الوقود بواسطة البطاقات مسبقة الدفع**

اكتفى الحزب، لتبرير صرف نفقات اقتناء الوقود، بتقديم أربع فواتير لتعبئة بطاقات مسبقة الدفع بمبلغ إجمالي قدره 40.800,00 درهم، دون دعمها بوضعيات تفصيلية لاستهلاك الوقود صادرة عن الممون، تُحدد من خلالها الكميات المستهلكة، وثمن الوحدة لكل فترة، والسيارات المعنية، وإجمالي مبالغ الاستهلاك.

> أوضح الحزب أن عدد البطاقات أربعون بطاقة، بثمن 1.020,00 درهم لكل بطاقة، موزعة بين (...). كما أرفق جوابه بنسخ من ثلاث بطائق رمادية تخص السيارات المستفيدة من المحروقات.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن تبرير النفقات المتعلقة باستهلاك الوقود بواسطة البطاقات مسبقة الدفع يتطلب الإدلاء، بالإضافة إلى فواتير اقتناء البطاقات ونسخ البطائق الرمادية للسيارات المعنية، بالوضعيات التفصيلية لكميات الوقود المستهلكة فعليًا صادرة عن الممون.

3.22. وضعية الحزب تجاه الخزينة إلى حدود متم أكتوبر 2026

لا توجد بذمة الحزب أي مبالغ دعم يتعين إرجاعها إلى الخزينة.

وعليه، فإن وضعية الحزب تجاه الخزينة تُعد سليمة.

4.22. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

فيما يخص التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجلس حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم الدعم العمومي لسنة 2023، لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المعتمدة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

أما بخصوص التوصية المتعلقة بتنزيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة طبقًا لمبدأ "الوضوح"، فقد تعهد الحزب بتنزيل العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة مستقبلاً، وفقًا لما هو منصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وفيما يتعلق بتقديم المعطيات الخاصة بالحسابين رقم 3340 "مستخدمون-مدينون" ورقم 4460 "منخرطون وحسابات مرتبطة-دائنون"، لاسيما ما يتعلق بالجدولة الزمنية لاستردادها، وطلبات السلفات المقدمة من طرف المستفيدين، وصفة المستفيدين وكيفية استردادها، فقد أشار الحزب إلى أنه سيعمل على تسوية هذه الوضعية بالطريقة المناسبة.

أما بخصوص التوصية المتعلقة بدعم صرف النفقات بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فقد أدلى الحزب بعقد كراء ووصل أداء، غير أنه لم يقدم أي وثائق تثبت صرف أجور المنسقين وأعضاء المكتب السياسي أو استخدام أشخاص غير منتمين للحزب لإنجاز بعض الأعمال بمبلغ إجمالي قدره 258.250,00 درهم.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس حزب العمل بما يلي:

- إعداد جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- دعم تحصيل موارد الحزب وصرف النفقات المنجزة لفائدته بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- تنزيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة، طبقًا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- تقديم التوضيحات اللازمة بشأن إلغاء الدائنيات المسجلة في الحساب رقم 3340 "مستخدمون - مدينون"؛
- اتخاذ الإجراءات الضرورية لتصفية الديون القديمة المدرجة في محاسبة الحزب، وفق جدول زمني واضح ومحدد.

23. حزب النهضة

قام المجلس بتدقيق حساب حزب النهضة برسم السنة المالية 2024. وقد أفضى تحليل البيانات الواردة في الحساب إلى حصر تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

في هذا الصدد، لم يُصرّح الحزب بأي موارد مالية ضمن حساب العائدات والتكاليف.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المصرح بها 35.999,15 درهم، خُصِّصت كليًا لتغطية تكاليف التدبير، مقابل 11.933,42 درهم سنة 2023 و18.875,80 درهم سنة 2022.

1.23. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب خارج الأجل القانوني

أودع حزب النهضة حسابه السنوي بشكل مادي لدى المجلس بتاريخ 30 ماي 2025، أي خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

وقد أشار الحزب في جوابه إلى أن إيداع الحساب السنوي خارج الأجل القانوني يُعزى إلى العجز المادي الذي يعاني منه الحزب.

➢ عدم الإشهاد بصحة الحساب من طرف خبير محاسب

لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، خلافًا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، وكذا في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وفي هذا الإطار، أوضح الحزب أن الصعوبات المالية التي يواجهها حالت دون تخصيص المبلغ اللازم لأداء أتعاب الخبير المحاسب.

2.23. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 18 يوليوز 2025، من أجل تقديم التبريرات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 15 غشت من نفس السنة على الملاحظات الأولية الموجهة له، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

- **عدم تقديم جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يُدلِ الحزب بجميع الوثائق المكونة للحساب السنوي المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بالوثائق التالية:

- جرد النفقات المنجزة؛
- مناهج رئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية؛
- أ.2: قائمة الاستثناءات؛
- أ.3: قائمة تغييرات المناهج؛
- ب.1: تفاصيل القيم المعدومة؛
- ب.6: جدول الدائنيات؛
- ب.7: جدول الديون؛
- ب.8: جدول الضمانات العينية المقدمة أو المتلقاة؛
- ب.9: تعهدات مالية متلقاة أو مقدمة خارج عمليات ائتمان الإيجار.

وقد قدّم الحزب نفس الوثائق التي سبق أن تم الإدلاء بها ضمن حسابه السنوي.

➢ **مسك المحاسبة**

- **عدم تنزيل مبلغ الدعم غير المرجع للخزينة بما قدره 35.366,15 درهم في الحساب المناسب**

تم تنزيل نفقات غير جارية بمبلغ إجمالي قدره 35.366,15 درهم على مستوى المحاسبة دون دعمها بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية، المحددة في الملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

أشار الحزب إلى أن المبلغ المذكور (35.366,15 درهم) يتعلق بمبلغ الدعم غير المستعمل برسم سنة 2021، وأنه سيعمل على إرجاعه إلى الخزينة في أقرب الآجال، مضيفًا أنه قام بتعديل الحساب المقدم للمجلس.

غير أنه، يتبين من خلال الحساب المعدل المقدم للمجلس أن الحزب سجّل المبلغ المذكور (الباقي إرجاعه) ضمن الحساب "حسابات تسوية بالخصوم (عائدات معاينة مسبقًا)، عوض إدراجه في الموازنة بالحساب "الدولة - دائنة."

وفي هذا الإطار، يُذكّر المجلس بأن الحزب ملزم بتنزيل العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة، تطبيقًا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة.

➢ **صحة الموارد**

لم يُصرّح الحزب بأي موارد مالية برسم سنة 2024.

➢ **صحة النفقات**

لم يُسجّل المجلس أي ملاحظة بشأن صحة النفقات المنجزة.

3.23. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ **عدم الإدلاء بما يثبت إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة (35.366,15 درهم)**

لم يُقدّم الحزب ما يُثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم غير مستعمل قدره 35.366,15 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2021، وهو المبلغ الناتج عن الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (468.750,00 درهم) ومبلغ النفقات المنجزة (433.383,85 درهم) خلال نفس السنة.

أوضح الحزب أنه سيعمل على إرجاع المبلغ المذكور (35.366,15 درهم) إلى الخزينة في أقرب الآجال.

➢ **وضعية الحزب تجاه الخزينة**

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبلغ دعم غير مستعمل قدره 35.366,15 درهم، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2021.

4.23. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

لم يُقدّم الحزب تبريرات كافية بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصيتين الواردتين في تقرير المجلس لسنة 2023 المتعلق بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية، والمرتبطتين بالحرص على الإدلاء بالحساب السنوي مشهود بصحته من طرف خبير محاسب قبل متم مارس من السنة الموالية، وإرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل (35.366,15 درهم) إلى الخزينة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2021.

وقد أرجع الحزب عدم تنفيذ التوصيتين إلى عدم تمكنه من أداء مصاريف الخبير المحاسب مقابل الإشهاد على الحساب. فيما أوضح، بخصوص إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل بما قدره 35.366,15 درهم، أنه سيعمل على تسوية وضعيته تجاه الخزينة في أقرب الآجال.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

تبعًا لما سبق، يوصي المجلس حزب النهضة بما يلي:

- إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل (35.366,15 درهم) إلى الخزينة، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2021، وذلك طبقًا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43)؛
- الحرص على الإدلاء بالحساب السنوي مشهود بصحته من طرف خبير محاسب قبل متم مارس من السنة الموالية، عملًا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)؛
- الإدلاء بجرد النفقات وبجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية، وفق النماذج المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما مبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يقتضي تسجيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

24. حزب المجتمع الديمقراطي

قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق حساب حزب المجتمع الديمقراطي برسم السنة المالية 2024. وقد أفضى تحليل المعطيات الواردة في الحساب إلى تحديد تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

في هذا الصدد، بلغ مجموع الموارد المالية المصرّح بها من طرف الحزب 17.837,14 درهم، وتهم أساسًا واجبات الانخراط والمساهمات بمبلغ 17.500,00 درهم.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المصرّح بها برسم السنة نفسها 107.903,37 درهم، وقد خُصِّصت بالكامل لتغطية تكاليف التدبير، مقابل 229.859,81 درهم سنة 2023 و279.731,15 درهم سنة 2022.

1.24. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

أودع الحزب حسابه السنوي بتاريخ 28 مارس 2025، عبر المنصة الرقمية للمجلس، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ عدم الإشهاد بصحة الحساب من طرف خبير محاسب

لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، وذلك خلافًا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

> أفاد الحزب بأنه سيوافي المجلس بتقرير الخبير المحاسب المتعلق بالحساب السنوي برسم السنة المالية 2024، حال توفر الإمكانيات.

ويُشار إلى أن المجلس لم يتوصل بالتقرير المذكور إلى حدود تاريخ إعداد هذا التقرير.

2.24. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي عن تسع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 17 يوليوز 2025، من أجل تقديم التبريرات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 19 شتنبر من نفس السنة على الملاحظات الأولية الموجهة له، وكذا تلك الواردة على المجلس بتاريخ 21 نونبر 2025 على الملاحظات والتوصيات النهائية، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب

- **عدم تصنيف مبلغ دين مطلوب للحزب**

تبين من خلال الجداول المدلى بها ضمن قائمة المعلومات التكميلية أن الحزب لم يقم بتصنيف مبلغ دين مطلوب له قدره 5.500,00 درهم حسب تاريخ الاستحقاق على مستوى جدول الدائنيات، حيث اكتفى بتنزيله في العمود الخاص بالمجموع.

> أشار الحزب إلى أن مبلغ 5.500 درهم تمت تسويته، غير أن المحاسب أغفل ذلك وصنّفه ضمن الجدول المتعلق بديون الحزب.

غير أنه يتضح من خلال المعطيات الواردة في الموازنة ودفتر الأستاذ المدلى بهما من طرف الحزب برسم السنة المالية 2024، أن المبلغ المذكور لم تتم تسويته خلال السنة، وهو ما يفيد استمرار إدراجه كدين بذمة الحزب.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها على مستوى الموازنة**

لم يقم الحزب بإدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة، البالغة 411.450,33 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملته الانتخابية بمناسبة انتخاب أعضاء مجلس النواب لسنة 2021، إذ لم يتم احتسابها على مستوى دفتر الأستاذ، ولم تُدرج في الموازنة - الخصوم ضمن الحساب رقم 445: "الدولة - دائنة"، ولا على مستوى جدول الديون ضمن قائمة المعلومات التكميلية.

أفاد الحزب بأنه لا يمكن إدراج مبلغ الدعم المذكور على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445، أو على جدول الديون ضمن قائمة المعلومات التكميلية، على اعتبار أنه قد قدّم جميع وثائق الإثبات المتعلقة بهذا المبلغ ضمن أجوبته السابقة.

وفي هذا الصدد، يُذكّر المجلس بأن مبالغ الدعم الواجب إرجاعها من طرف الحزب، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار في محاسبته كديون تجاه الخزينة، قد تم حصرها في تقارير المجلس السابقة المتعلقة بفحص نفقات الحملات الانتخابية.

كما أن الحزب ملزم بإدراج جميع العمليات المنجزة خلال السنة المالية في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويًا، بما في ذلك الديون المترتبة عليه، تطبيقًا لقاعدة "الشمولية"، وإعداد قوائم تركيبية تعطي بصورة أمينة لأصوله وخصومه، وفقًا لما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- **عدم تنزيل العمليات المحاسبية وفقًا لتسلسلها الزمني**

باستثناء التكاليف المالية الأخرى، قام الحزب بتنزيل جميع العمليات المحاسبية المتعلقة بالنفقات المنجزة خلال سنة 2024 بتاريخ 30 دجنبر 2024، دون احترام التسلسل الزمني للعمليات، كما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

لم يُقدّم الحزب أي جواب بخصوص هذه الملاحظة.

- **عدم تقديم تفاصيل الديون المدرجة بموازنة الحزب**

تضمّنت موازنة الحزب، على مستوى الخصوم المتداولة، ديونًا قدرها 775.400,00 درهم، من بينها ديون متأخرة بمبلغ إجمالي قدره 657.100,00 درهم تعود لسنوات مالية سابقة لم يتم تصفيتها بعد، رغم أن هذه الديون، بحكم تعريفها، تشكّل التزامات قصيرة الأجل تُسدّد عادة في حدود اثني عشر شهرًا أو خلال الدورة المحاسبية نفسها.

وتتوزع هذه الديون على النحو التالي:

- دائنون آخرون: 285.200,00 درهم؛
- تدبير المكاتب الجهوية: 105.900,00 درهم؛
- أجور العاملين: 266.000,00 درهم.

بخصوص تدبير المكاتب الجهوية، أفاد الحزب بأنه قام بإخبار منسقيه الجهويين بعدم استفادة الحزب من الدعم السنوي، مما يصعّب عليه أداء مستحقات الكراء. غير أن المحاسب أغفل ذلك وأدرجها كديون في ذمة الحزب. ولتأكيد ذلك، يتبيّن من الميزانيات السابقة أن الحزب لم يدرج المبالغ المخصصة لكراء المقرات الجهوية والإقليمية. أما بالنسبة للعاملين الذين يشتغلون بصفة دائمة ولم يتخلّوا عن عملهم داخل الحزب رغم توقف الدعم، فإنهم اكتفوا بتعويضات عن التنقل.

كما أشار الحزب إلى أن المحاسب أدرج هذه الديون حسب تسلسلها في الحسابات التي تعود إلى السنوات السابقة.

غير أن الحزب لم يُقدّم ضمن جوابه أي توضيحات بشأن الديون المدرجة في الحساب "دائنون آخرون" بمبلغ 285.200,00 درهم، وهو ما يعادل 43% من إجمالي الديون المتأخرة للحزب.

ويُذكّر المجلس في هذا الإطار بأن تنزيل العمليات المحاسبية المتعلقة بكراء مقرات الحزب يُعدّ عملية محاسبية واجبة الإدراج طالما أن الحزب يستغل تلك المقرات المكتراة. وعليه، يتعيّن على الحزب تقديم ما يُثبت انتهاء عقود الكراء المعنية وأداء تكاليف الكراء أو التنازل عنها من طرف المكرين، قصد تبرير عدم إدراج المبالغ المذكورة في محاسبة الحزب.

➢ صحة الموارد

- **عدم دعم القروض المتوصَّل بها نقدًا بوثائق الإثبات القانونية**

تبين من خلال الوثائق المدلى بها ضمن الحساب السنوي، أن الحزب توصَّل بقروض عن طريق الصندوق بمبلغ إجمالي قدره 71.500,00 درهم، دون دعمها بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية، المحددة في الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

> أشار الحزب إلى أن المحاسب أغفل إدراج وثائق الإثبات القانونية التي تُفيد استفادة الحزب من قروض عن طريق الصندوق بمبلغ إجمالي قدره 71.500,00 درهم، مشيرًا إلى أن الوثائق المثبتة لهذه العمليات مرفقة بالجواب.

وقد أرفق الحزب جوابه بجدول يُبيّن المبالغ المؤدّاة أو المُحصَّلة عن طريق الصندوق، مرفقًا بلائحة الوثائق المثبتة لهذه العمليات.

غير أنه، فيما يخص مبالغ القروض موضوع الملاحظة، اقتصر الحزب على تحديد هوية المانح، دون الإدلاء بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخاصة إيصالات دفع النقود أو ما يُفيد تحصيل هذه الموارد.

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

لم يتم دعم صرف النفقات المتعلقة بأجور المستخدمين، والبالغة 23.400,00 درهم، بأي من وثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر أساسًا بعقود العمل، والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير، ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية، ومحاضر الشروع في العمل.

> وقد أفاد الحزب بأنه سيقوم بتقديم وثائق الإثبات القانونية المتعلقة بدعم صرف أجور مستخدمي الحزب في غضون الأسابيع المقبلة. وأضاف بأن الوضعية المالية للحزب لن تمكنه من تسوية التغطية الصحية لمستخدميه.

غير أن الحزب لم يُدلِ بأي وثيقة من وثائق الإثبات الخاصة بالأجور التي يتم إدراجها سنويًا على مستوى محاسبته.

وللتذكير، فقد سبق للحزب أن أوضح في جوابه على ملاحظات المجلس برسم سنتي 2022 و2023، أنه لم يُعيّن مستخدمين جدد، وأنه يتوفر على أربعة مستخدمين تفوق أقدميتهم عشر سنوات، غير أنه لم يُقدِّم أي وثيقة تثبت صرف أجورهم ولم يُسوِّ وضعيتهم القانونية والمحاسبية.

- **دعم صرف نفقات بوثائق إثبات في غير اسم الحزب**

قام الحزب بدعم صرف نفقات تتعلق بمصاريف الماء والكهرباء بمبلغ 1.156,27 درهم، بواسطة فواتير غير معنونة باسم الحزب، وذلك خلافًا لمقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. وتبعًا لذلك، لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليف الحزب.

أشار الحزب إلى أن النفقات المنجزة بمبلغ قدره 1.156,27 درهم، والمتعلقة بتكاليف الماء والكهرباء، تخص المقر المركزي للحزب، حيث يتبين من خلال الفواتير نفسها أنها تحمل عنوان هذا المقر. كما أفاد بأنه لا يزال يعمل جاهدًا على تحويل فواتير الماء والكهرباء إلى اسم الحزب، نظرًا لوجود اختلاف في آراء الورثة بشأن تجديد عقد الكراء باسم الحزب.

وفي هذا الصدد، يُذكِّر المجلس بأن الحزب مطالب بتقديم ما يثبت أن هذه النفقات تخص مقراته ومعنونة باسمه. وفي غياب هذه الإثباتات، لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليف الحزب، باعتبارها نفقات غير مبرَّرة.

3.24. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ عدم الإدلاء بما يثبت إرجاع مبالغ دعم بقيمة 411.450,33 درهم

لم يُقدّم الحزب ما يُثبت إرجاعه إلى الخزينة لمبالغ دعم قدرها 411.450,33 درهم، تتوزع على النحو التالي:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب وجوب إرجاع مبالغ الدعم
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	331.450,33	مبلغ دعم غير مستعمل
	25.000,00	مبلغ دعم لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات
	55.000,00	مبلغ دعم تم صرفه خارج الحيز الزمني المخصص للحملة الانتخابية
المجموع	**411.450,33**	

أوضح الحزب بأنه، استجابةً لطلب المجلس المتعلق بتسوية وضعيته عبر الإدلاء بالوثائق والتبريرات اللازمة، والموضوع في المراسلات عدد 3560 و3561 و3562 المؤرخة في 1 نونبر 2022، وتنفيذًا للتوجيهات الواردة فيها، فقد قام حينه بإعادة توزيع المبالغ المخصصة لكل انتخاب وفق الشكليات المطلوبة، وقدّم جميع الوثائق التبريرية اللازمة. غير أن المجلس — حسب تعبير الحزب — لم يأخذ بعين الاعتبار الأجوبة والوثائق المرفقة بها (...).

ويُذكر في هذا الإطار أن وثائق إثبات صرف النفقات الخاصة بالحملات الانتخابية المرتبطة بهذه الاقتراع سبق أن خضعت للفحص من طرف المجلس الأعلى للحسابات، وأن المسطرة التواجهية مع الحزب استُنفدت بخصوصها، حيث تم التداول والمصادقة على التقرير النهائي ونشره بتاريخ 8 يونيو 2022.

وعليه، فإن مبالغ الدعم المشار إليها أعلاه تُعد مبالغ نهائية يتعين على الحزب إرجاعها إلى الخزينة، وذلك طبقًا لأحكام المادة 45 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.16.667 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 غشت 2016)، بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب، كما تم تغييره وتتميمه.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ دعم قدرها 411.450,33 درهم، والمتعلقة بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للحزب برسم اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

4.24. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

لم يُقدّم الحزب تبريرات كافية بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصيات الواردة في تقرير المجلس المتعلق بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية لسنة 2023، والمتعلقة أساسًا بما يلي:

- الحرص على الإدلاء بالحساب السنوي مشهود بصحته من طرف خبير محاسب؛
- إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة؛
- إدراج جميع العمليات المنجزة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية طبقًا لقاعدة "الشمولية"؛
- دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية؛
- ودعم النفقات المنجزة بوثائق إثبات معنونة باسم الحزب.

وقد أكّد الحزب أنه يسعى إلى بذل قصارى جهده لتقديم جميع التوضيحات اللازمة والإجابة على ملاحظات المجلس التي أسفرت عنها عملية التدقيق والفحص، مشيرًا إلى أنه يحرص على الإدلاء بجميع الوثائق التبريرية وإدخال التعديلات الضرورية لتحسين وضعه المحاسبي.

غير أن الحزب لم يدلّ بما يثبت اتخاذه أي إجراءات عملية لإرجاع مبالغ الدعم المشار إليها أعلاه إلى الخزينة، وكذا تنزيل الدين على مستوى محاسبته إلى غاية تسويته؛ وذلك رغم الإشارة إليهما في تقريري المجلس حول تدقيق حسابات الأحزاب السياسية لسنتي 2022 و2023.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس حزب المجتمع الديمقراطي بما يلي:

- الحرص على الإدلاء بالحساب السنوي مشهود بصحته من طرف خبير محاسب، عملًا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)؛
- إرجاع مبالغ الدعم بما مجموعه 411.450,33 درهم إلى الخزينة، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملته الانتخابية بمناسبة انتخاب أعضاء مجلس النواب لسنة 2021، طبقًا لمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.16.667 المشار إليه أعلاه؛
- دعم استخلاص الموارد وصرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية، كما تم حصرها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق إثبات معنونة باسم الحزب، على شكل فواتير أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات إثبات مماثلة، وفقًا لما تنص عليه القوانين والأنظمة ذات الصلة؛
- التقيد بقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وذلك من خلال إدراج المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة، كما تم حصرها من طرف المجلس، على مستوى موازنة الحزب بالحساب "الدولة – دائنة"؛
- السهر على تنزيل جميع العمليات المحاسبية وفقًا لتسلسلها الزمني، كما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- العمل على تصفية الديون المتأخرة للحزب وفق جدولة زمنية للسداد تتناسب مع الإمكانيات المالية للحزب.

25. الحزب الديمقراطي الوطني

قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق حساب الحزب الديمقراطي الوطني برسم السنة المالية 2024. وقد أفضى تحليل المعطيات الواردة في الحساب إلى تحديد تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

فيما يخص الموارد المالية، لم يُصرّح الحزب بأي موارد برسم السنة المالية 2024.

وبالمقابل، بلغ مجموع النفقات المصرّح بها من طرف الحزب ما قدره 4.212,28 درهم، مقابل 781,00 درهم خلال السنة المالية السابقة. وقد توزّعت هذه المصاريف بين تكاليف التدبير بما مجموعه 2.712,28 درهم، أي ما يعادل 64,39% من مجموع النفقات، وتكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي بما قدره 1.500,00 درهم، أي بنسبة 35,61%.

1.25. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب خارج الأجل القانوني

قدّم الحزب حسابه السنوي بشكل مادي لدى المجلس بتاريخ 16 يونيو 2025، أي خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

أوضح الحزب أن التأخر في إيداع الحساب السنوي برسم السنة المالية 2024 يُعزى إلى الفراغ التنظيمي الذي عرفه الحزب خلال السنوات الأخيرة، وإلى عدم تمكن القيادة الجديدة، المنتخبة خلال المؤتمر الوطني الثالث، من الحصول على الوثائق المتعلقة بمالية الحزب.

➢ عدم الإشهاد بصحة الحساب من طرف خبير محاسب

لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي المدلى به من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، وذلك خلافًا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

أفاد الحزب بأنه، نظرًا لعدم توفّر القيادة المنتخبة خلال المؤتمر الوطني الثالث على الوثائق المتعلقة بمالية الحزب، ولعدم تمكّنها من الحصول عليها من طرف المحاسب الذي كان معتمدًا من قبل القيادة السابقة، فقد تم الاعتماد على آخر تقرير تم وضعه لدى المجلس من طرف القيادة السابقة.

كما أوضح أن إشهاد الخبير المحاسب بصحة الحساب السنوي يتطلب الإدلاء بجميع الوثائق والكشوفات التي تبين القيم المدرجة في التقرير السنوي المعتمد والمرجعي (تقرير سنة 2020)، مما يجعل الحزب يقدم حسابه دون إشهاد الخبير المحاسب.

2.25. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي عن سبع ملاحظات، وجّه المجلس بشأنها مذكرة إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 22 يوليوز 2025، قصد تقديم التبريرات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 22 غشت من نفس السنة على الملاحظات الأولية الموجهة له، وكذا تلك الواردة على المجلس بتاريخ 19 نونبر 2025 على الملاحظات والتوصيات النهائية، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب السنوي

- **عدم احترام نماذج القوائم التركيبية المعتمدة**

لم يقم الحزب بإعداد القوائم التركيبية، المتمثلة في الموازنة وحساب العائدات والتكاليف وبعض جداول قائمة المعلومات التكميلية، وفق النماذج المحددة في الملحق رقم 2 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

> لم يُقدِّم الحزب أي أجوبة بخصوص هذه الملاحظة.

- **عدم تقديم جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يُدل الحزب بالجداول المكوّنة لقائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في الملحق رقم 2 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

ويتعلق الأمر بالجداول التالية:

- ب.1: تفاصيل القيم المعدومة؛
- ب.6: جدول الدائنيات؛
- ب.7: جدول الديون؛
- ب.8: جدول الضمانات العينية المقدَّمة أو المتلقاة؛
- ب.9: تعهدات مالية متلقاة أو مقدَّمة خارج عمليات ائتمان الإيجار؛
- ج.1: الهبات والوصايا والتبرعات الممنوحة للحزب؛
- ج.2: التمويل العمومي؛
- ج.3: الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات؛
- ج.4: الدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين في الانتخابات؛
- ج.5: استعمال الدعم المخصَّص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة، بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- ج.6: استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- ج.7: استعمال الدعم المخصَّص لتشجيع تمثيلية النساء.

كما لم يُدل الحزب بجرد النفقات المنجزة برسم سنة 2024.

> أشار الحزب إلى أنه تم، في إطار إعداد التقرير السنوي برسم سنة 2024، الاعتماد على آخر تقرير وضعته القيادة السابقة للحزب، باعتبار أن القيادة المنتخبة خلال المؤتمر الوطني الثالث لا تتوفر على الوثائق والكشوفات المتعلقة بمالية الحزب، والتي يعود معظمها إلى المراحل السابقة. كما أوضح الحزب أنه لم يستفد من الدعم العمومي منذ الاستحقاقات التشريعية لسنة 2016 والانتخابات الجماعية 2015.
>
> وقد أكد الحزب أنه سيلتزم في إيداع حسابه لسنة 2025 بالمقتضيات المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن إلزامية الإدلاء بالوثائق المكوّنة للحسابات السنوية لا تقتصر على الأحزاب السياسية التي تستفيد من الدعم العمومي، بل تشمل جميع الأحزاب السياسية، سواء استفادت من الدعم أم لم تستفد منه.

كما يتعيَّن أن تُعدَّ هذه الوثائق وفق النماذج المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم إدراج مبلغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة على مستوى المحاسبة**

لم تتضمَّن محاسبة الحزب مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة، والبالغة 942.193,70 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراعي سنتي 2015 و2016، إذ لم يتم إدراج هذه المبالغ لا على مستوى الموازنة - الخصوم ضمن الحساب رقم 445: "الدولة - دائنة"، ولا على مستوى جدول الديون.

لم يُقدِّم الحزب أي جواب بشأن هذه الملاحظة.

ويُذكّر المجلس في هذا الإطار بأن الحزب مطالب بإدراج جميع العمليات المنجزة خلال السنة المالية في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويًا، تطبيقًا لقاعدة "الشمولية". كما يتعيَّن عليه أخذ مجموع المعطيات المحاسبية بعين الاعتبار، بما في ذلك ديون الحزب، وإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وذلك وفقًا لما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

أوضح الحزب أنه سيلتزم في حسابه لسنة 2025.بقاعدة الشمولية وبمقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- **عدم تقديم تفاصيل الديون المدرجة بموازنة الحزب**

تضمَّنت موازنة الحزب، على مستوى الخصوم المتداولة، ديونًا بلغ مجموعها ما قدره 2.345.755,27 درهم، دون أن يُقدِّم الحزب أي تفاصيل بشأنها، من قبيل المدينين المعنيين، وصفتهم، وتاريخ الدين، وموضوعه، ومبلغه، ومراجع الوثائق المثبتة له.

ويتعلق الأمر بالحسابات التالية:

- موردون وحسابات مرتبطة: 64.800,00 درهم؛
- حسابات الشركاء: 1.414,80 درهم؛
- دائنون آخرون: 1.783.525,69 درهم؛
- حسابات تسوية بالخصوم: 16.383,41 درهم؛
- بنوك (أرصدة دائنة): 479.631,37 درهم.

أفاد الحزب بأنه، نظرًا لعدم تمكّن القيادة الجديدة من الوثائق والكشوفات المتعلقة بمالية الحزب، والتي كانت محلّ تحفظ من قبل المؤتمرين خلال المؤتمر الوطني الثالث، فإن هذه القيادة الجديدة لا تتوفر على أي معطيات تخص الديون المترتبة على الحزب.

كما أشار إلى أنه، في إطار إعداد الحساب السنوي برسم سنة 2024، تم الاعتماد على آخر تقرير تم إيداعه لدى المجلس والمتعلق بسنة 2020، مضيفًا أن المكتب السياسي حاول ربط الاتصال بالمحاسب المعتمد من طرف القيادة السابقة لتزويده بالوثائق المثبتة للوضعية المالية للحزب، غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل.

➢ صحة الموارد

لم يُصرّح الحزب بأي موارد برسم السنة المالية 2024.

➢ صحة النفقات

قدم الحزب وثائق الإثبات والتوضيحات اللازمة بشأن الملاحظات الموجهة إليه في هذا الإطار.

3.25. تتبع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

➢ عدم إرجاع مبالغ دعم بقيمة 942.193,70 درهم إلى الخزينة

لم يُقدِّم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبالغ دعم قدرها 942.193,70 درهم، تتوزع على النحو التالي:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المُرجعة (بالدرهم)	سبب وجوب إرجاع مبالغ الدعم
اقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية	651.991,70	دعم غير مستحق
اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	226.817,00	مبلغ دعم مستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها
	63.385,00	مبلغ دعم غير مستعمل
المجموع	**942.193,70**	—

أشار الحزب إلى أن الهدف الأساسي للقيادة المنتخبة خلال المؤتمر الوطني الثالث كان يتمثّل في إحياء الحزب وإخراجه من حالة الجمود التي عرفها خلال المراحل السابقة، حتى يتمكّن من الاضطلاع بأدواره الدستورية.

غير أن العائق المادي ظلّ يشكّل إشكالًا حقيقيًا واجه الحزب، خصوصًا التركة المالية الموروثة عن الماضي، إذ أوضحت القيادة الجديدة أنها بحثت عن عدة سبل لتسوية هذه الوضعية، غير أنّ جميع المحاولات باءت دون جدوى.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بخصوص مبالغ الدعم غير المستحقة، البالغة 651.991,70 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المتعلقة باقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية، والمبالغ غير المبررة، المقدَّرة بـ 226.817,00 درهم، وغير المستعملة، البالغة 63.385,00 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية الخاصة باقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

4.25. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

لم يُقدِّم الحزب تبريرات كافية بشأن التدابير المتخذة لتتبع تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجلس المتعلق بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم سنة 2023، والمتعلقة بما يلي:

- الإدلاء بالحساب السنوي مشهود بصحته من طرف خبير محاسب قبل متم مارس من السنة الموالية؛
- إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة (651.991,70 درهم) وغير المبررة (226.817,00 درهم) وغير المستعملة (63.385,00 درهم)؛
- احترام نماذج القوائم التركيبية المنصوص عليها، والإدلاء بجميع الجداول المكوِّنة لقائمة المعلومات التكميلية وبجرد النفقات؛
- تقديم جميع الكشوفات البنكية؛
- إدراج جميع العمليات المنجزة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية تطبيقًا لقاعدة "الشمولية"؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر المعطيات الخاصة بالديون التي في ذمّة الحزب، والمتعلقة أساسًا بـ المدينين، وصفتهم، وتاريخ الدين، وموضوعه، ومبلغه، ومراجع الوثائق المثبتة له.

أفاد الحزب بأنه عرف فراغًا تنظيمِيًا كبيرًا، خاصة بعد وفاة كاتبه العام (...)، وقد استمر هذا الفراغ أيضًا خلال فترة الكاتب العام السابق (...).

وانطلاقًا من رغبة مناضلي الحزب في تجاوز هذه الوضعية، تم عقد المؤتمر الوطني الثالث بتاريخ 2 ماي 2024، حيث تم التحفّظ على التقرير المالي بسبب غياب الوثائق المتعلقة بالوضعية المالية للحزب، وعدم توصّل القيادة الجديدة بالتقارير التي سبق أن اعتمدها محاسب الحزب مع القيادة السابقة.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس الحزب الديمقراطي الوطني بما يلي:

- الإدلاء بالحساب السنوي، مشهود بصحته من طرف خبير محاسب، قبل متم مارس من السنة الموالية، عملًا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)؛
- إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة (651.991,70 درهم) وغير المبررة (226.817,00 درهم) وغير المستعمَلة (63.385,00 درهم)، طبقًا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، والمرسومين رقم 2.15.450 (المادة 5)، ورقم 2.16.667 (المادة 5) المتعلقين بتحديد آجال وشكليات استعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والجهوية والانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب؛
- احترام نماذج القوائم التركيبية والإدلاء بجرد النفقات وبجميع الجداول المكوِّنة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- التقيّد بقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، عبر إدراج المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة، كما تم حصرها من طرف المجلس، ضمن موازنة الحزب بالحساب "الدولة - دائنة"؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر المعطيات الخاصة بالديون التي في ذمّة الحزب، والمتعلقة أساسًا بالمدينين، وصفتهم، وتاريخ الدين، وموضوعه، ومبلغه، ومراجع الوثائق المثبتة له.

26. حزب النهج الديمقراطي العمالي

قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق حساب حزب النهج الديمقراطي العمالي برسم السنة المالية 2024. وقد أفضى تحليل المعطيات الواردة في الحساب إلى تحديد تركيبة الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة.

في هذا الإطار، بلغ مجموع الموارد المالية المصرح بها من طرف الحزب 90.500,00 درهم، وتخص حصرياً مساهمات الأعضاء، دون تسجيل أي مداخيل أخرى.

أما على مستوى النفقات، فقد بلغ مجموع المصاريف المصرح بها خلال نفس السنة 86.144,60 درهم، خُصصت كلها لتغطية تكاليف التدبير، أي بنسبة 100% من مجموع النفقات، مقابل 67.949,60 درهم سنة 2023 و134.020,30 درهم سنة 2022.

1.26. إلزامية تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني

أودع الحزب حسابه السنوي برسم سنة 2024 بتاريخ 30 مارس 2025، عبر المنصة الرقمية للمجلس الأعلى للحسابات، وذلك داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ الإشهاد بصحة الحساب بدون تحفظ

قدم الحزب حسابه السنوي مشهودًا بصحته دون تحفظ من طرف خبير محاسب.

وقد خلص تدقيق حساب الحزب إلى النتائج التالية:

2.26. نتائج التدقيق

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي عن ست ملاحظات، وجّه المجلس الأعلى للحسابات بشأنها مذكرة إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 17 يوليوز 2025، قصد تقديم التبريرات اللازمة.

ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ فاتح 4 غشت من نفس السنة على الملاحظات الأولية الموجهة له، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ الوثائق المكونة للحساب السنوي

- **عدم الإدلاء بجرد النفقات المنجزة وببعض الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يُدلِ الحزبُ بجرد النفقات المنجزة برسم سنة 2024، ولا ببعض الجداول المكوّنة لقائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الصادر بموجب القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09.

ويتعلق الأمر بما يلي:

- ج.1 الهبات والوصايا والتبرعات الممنوحة للحزب؛
- ج.2 التمويل العمومي؛
- ج.3 الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات؛
- ج.4 الدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين في الانتخابات؛
- ج.5 استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛

- ج.6 استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- ج.7 استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

لم يقدم الحزب ضمن جوابه الوثائق المطلوبة.

وجب التذكير بأن الحزب ملزم بتقديم جميع الوثائق المكونة للحساب السنوي وفقا لما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ مسك المحاسبة

- **عدم مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية في مسك المحاسبة**

لم يراع الحزب في مسك محاسبته الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المرفق بالملحق رقم 1 للمخطط المذكور.

أشار الحزب إلى أن مكتب خبير الحسابات، المسجَّل في قائمة الخبراء المعتمدين، هو المكلَّف بإعداد التقرير النهائي بعد توصّله بجميع الوثائق التي يطلبها.

يجب التذكير في هذا الصدد، بأن الحزب مُلزم باعتماد "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المحدد بالمخطط المحاسبي المذكور في مسك محاسبته.

- **تنزيل خاطئ لعمليات محاسبية**

أوضح الحزب في جوابه عن الملاحظة المتعلقة بتحصيل الموارد (90.500,00 درهم) دون دعمها بوثائق إثبات، أن جميع موارده تتكوَّن من مساهمات مناضليه ومناضلاته.

وتبعًا لذلك، يتعيَّن على الحزب تنزيل هذه الموارد على مستوى حساب العائدات والتكاليف ضمن الحساب "واجبات الانخراط والمساهمات"، عوض تنزيلها ضمن الحساب "دعم الاستغلال".

وجدير بالذكر في هذا الصدد، بأن الحزب مُلزم بتنزيل جميع العمليات المحاسبية التي يقوم بها في الحسابات المناسبة، وذلك تطبيقًا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحَّد للأحزاب السياسية، اللذي يُلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

➢ صحة الموارد

- **تحصيل عائدات بمبلغ 90.500,00 درهم دون تقديم وثائق الإثبات القانونية**

تضمَّن حساب العائدات والتكاليف عائدات بمبلغ 90.500,00 درهم، تم تحصيلها دون الإدلاء بأيٍّ من وثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد الأحزاب (الملحق رقم 3)، المحددة في المخطط المحاسبي الموحَّد للأحزاب السياسية.

ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بعدم الإدلاء بـإعلان العمليات الدائنة أو إيصالات دفع النقود أو أي وثيقة تُثبت تحصيل هذه المبالغ..

أوضح الحزب أن "المبالغ المرصودة في الحساب البنكي للحزب كلها من مساهمات مناضلات ومناضلي الحزب في مختلف الفروع، وأن الحزب لا يستفيد من أي دعم كيفما كان نوعه.

غير أن الحزب، لم يقدم وثائق الإثبات المطلوبة لدعم عملية التحصيل.

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم صرف نفقات بقيمة 86.144,60 درهم بوثائق الإثبات القانونية**

تبين من خلال حساب العائدات والتكاليف المدلى به، أن الحزب قد أنجز برسم سنة 2024 نفقات بمبلغ إجمالي قدره 86.144,60 درهم؛ غير أنه لم يتم دعم صرفها بأي وثيقة من وثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3)، المحددة في المخطط المحاسبي الموحَّد للأحزاب السياسية.

> أفاد الحزب بأنه لا يلجأ إلى خدمات ممونين أو وسطاء، حيث يتطوّع منخرطو الحزب لتوفير التغذية والنقل، ويتم إعداد وصولات داخلية موقَّعة من طرف أمين المال والأمين العام للحزب لتوثيق هذه النفقات.

في هذا الصدد، يُذكّر المجلس بأن الأحزاب السياسية مُلزَمةٌ بدعم صرف نفقاتها بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية.

3.26. وضعية الحزب تجاه الخزينة إلى حدود متم أكتوبر 2026

لا توجد في ذمّة الحزب أي مبالغ من الدعم يتعيّن إرجاعها إلى الخزينة.

وعليه، فإن وضعيته تجاه الخزينة تُعتبَر سليمة.

4.26. التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

➢ تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2023

فيما يتعلق بالتوصية المرتبطة بوجوب الإدلاء بجرد النفقات وبجميع الجداول المكوّنة لقائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لم يُقدِّم الحزب الوثائق المطلوبة، واكتفى بالإشارة إلى أن مكتب خبير الحسابات هو المكلَّف بإعداد التقرير المحاسباتي بعد تزويده بجميع الوثائق التي يطلبها.

كما لم يُدلِ الحزب، بخصوص التوصية الواردة في تقرير المجلس، بالوثائق المثبتة لتحصيل الموارد (51.779,00 درهم) وصرف النفقات (61.154,64 درهم) وفقًا لما تقتضيه قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحدَّدة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2024

بناءً على ما سبق، يوصي المجلس حزب النهج الديمقراطي العمالي بما يلي:

- الحرص على الإدلاء بجرد النفقات وبجميع الجداول المكوّنة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- دعم تحصيل الموارد وصرف النفقات بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- مراعاة المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولاسيما ما يتعلّق باستعمال مصنّف الحسابات المبسطة والخاصة؛
- تنزيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة، طبقًا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

الملحقات

ملحق 1: توزيع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم 2024 171
ملحق 2: توزيع الدعم العمومي في إطار تشجيع تمثيلية النساء خلال الفترة 2020-2024 172
ملحق 3: تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات المنجزة خلال الفترة 2022-2025 173
ملحق 4: توزيع نفقات الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم سنة 2024 174
ملحق 5: نقائص على مستوى دعم تحصيل الموارد الذاتية بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا برسم سنة 2024 (10 أحزاب) 175
ملحق 6: النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2024 (19 حزبًا) 176
ملحق 7: مؤشرات نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير المبررة أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات خلال الفترة 2022-2026 177
ملحق 8: وضعية إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة بالدرهم حسب الاستحقاق الانتخابي أو الدعم السنوي أو الدعم الإضافي، موزعة حسب السنوات 2022-2026 (وضعية محينة إلى حدود متم أكتوبر 2026) 178
ملحق 9: مبالغ الدعم التي لم تقم بعض الأحزاب السياسية بإرجاعها إلى الخزينة إلى حدود متم أكتوبر 2026 (14 حزبًا) 179
ملحق 10: تواريخ تقديم الحسابات السنوية من طرف الأحزاب السياسية برسم 2024 (26 حزبًا) 180

ملحق 1: توزيع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم 2024 (بالدرهم)

	الأحزاب السياسية	الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف						الموارد الذاتية				
		التدبير	تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	تشجيع تمثيلية النساء	المهام والدراسات والأبحاث	الحملات الانتخابية	المجموع	واجبات الانخراط والمساهمات	عائدات مالية	عائدات غير جارية أخرى	المجموع	المجموع العام
1	التجمع الوطني للأحرار	14 033 733,49					**14 033 733,49**	31 051 000,00	380 754,32	522 177,92	**31 953 932,24**	**45 987 665,73**
2	الأصالة والمعاصرة	11 675 396,28	5 837 698,14				**17 513 094,42**	14 994 045,51			**14 994 045,51**	**32 507 139,93**
3	الاستقلال	10 191 463,26					**10 191 463,26**	7 455 000,00		3 942 090,00	**11 397 090,00**	**21 588 553,26**
4	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	4 827 240,08					**4 827 240,08**	1 105 600,00		278 256,47	**1 383 856,47**	**6 211 096,55**
5	الحركة الشعبية							1 041 545,00		52 502,41	**1 094 047,41**	**1 094 047,41**
6	التقدم والاشتراكية	3 626 988,04					**3 626 988,04**	827 440,00	9 000,00	448 074,24	**1 284 514,24**	**4 911 502,28**
7	الاتحاد الدستوري	3 261 112,22					**3 261 112,22**	60 000,00		2 981,70	**62 981,70**	**3 324 093,92**
8	العدالة والتنمية	2 634 066,64					**2 634 066,64**	2 815 915,91	119 292,76	7 301,26	**2 942 509,93**	**5 576 576,57**
9	الحركة الديمقراطية الاجتماعية	لم يدل الحزب بحسابه السنوي.										
10	جبهة القوى الديمقراطية	750 000,00					**750 000,00**				**0,00**	**750 000,00**
11	ال الاشتراكي الموحد						**0,00**	184 255,36		95 006,48	**279 261,84**	**279 261,84**
12	فيدرالية اليسار الديمقراطي	3 000 000,00					**3 000 000,00**	154 950,80		0,80	**154 951,60**	**3 154 951,60**
13	الديمقراطيين الجدد	750 000,00					**750 000,00**	9 400,00			**9 400,00**	**759 400,00**
14	البيئة والتنمية المستدامة	750 000,00					**750 000,00**			1268,07	**1 268,07**	**751 268,07**
15	ال المغربي الحر	750 000,00					**750 000,00**				**0,00**	**750 000,00**
16	الأمل	750 000,00					**750 000,00**				**0,00**	**750 000,00**
17	الإنصاف						**0,00**	1 740,00			**1 740,00**	**1 740,00**
18	الخضر المغربي						**0,00**			4,80	**4,80**	**4,80**
19	الوحدة والديمقراطية						**0,00**	140 000,00			**140 000,00**	**140 000,00**
20	الوسط الإجتماعي	750 000,00					**750 000,00**	130 000,00			**130 000,00**	**880 000,00**
21	الإصلاح والتنمية	لم يدل الحزب بحسابه السنوي.										
22	الشورى والاستقلال	750 000,00					**750 000,00**				**0,00**	**750 000,00**
23	الحرية والعدالة الاجتماعية	750 000,00					**750 000,00**			494,47	**494,47**	**750 494,47**
24	النهضة والفضيلة	لم يدل الحزب بحسابه السنوي.										
25	العمل	750 000,00					**750 000,00**	30 000,00			**30 000,00**	**780 000,00**
26	النهضة						**0,00**				**0,00**	**0,00**
27	المجتمع الديمقراطي						**0,00**	17500	337,14		**17 837,14**	**17 837,14**
28	الاتحاد المغربي للديمقراطية	لم يدل الحزب بحسابه السنوي.										
29	ال الديمقراطي الوطني						**0,00**				**0,00**	**0,00**
30	العهد الديمقراطي	لم يدل الحزب بحسابه السنوي.										
31	النهج الديمقراطي العمالي						**0,00**	90 500,00			**90 500,00**	**90 500,00**
32	القوات المواطنة	لم يدل الحزب بحسابه السنوي.										
33	الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	لم يدل الحزب بحسابه السنوي.										
	المجموع العام	60 000 000,01	5 837 698,14	0,00	0,00	0,00	65 837 698,15	60 108 892,58	509 384,22	5 350 158,62	65 968 435,42	131 806 133,57

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

ملحق 2: توزيع الدعم العمومي في إطار تشجيع تمثيلية النساء خلال الفترة 2020-2024

السنة	مبلغ الدعم (بالدرهم)	الأحزاب المستفيدة من الدعم
2024	0	- لم يستفد أي حزب من دعم تشجيع تمثيلية النساء.
2023	100.813,20	حزب واحد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
2022	230.757,16	حزب واحد حزب الحركة الشعبية
2021	212.472,27	4 أحزاب سياسية - حزب التقدم والاشتراكية (108.000,00 درهم) - حزب العدالة والتنمية (70.000,00 درهم) - الحزب الاشتراكي الموحد (25.124,10 درهم) - حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (9.348,17 درهم)
2020	195.000,00	3 أحزاب سياسية - حزب الخضر المغربي (95.000,00 درهم) - حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (50.000,00 درهم) - حزب الحركة الشعبية (50.000,00 درهم)

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

ملحق 3: تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات المنجزة خلال الفترة 2022-2024 (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	2021 (*)		2022 (**)		2023 (**)		2024 (**)	
التجمع الوطني للأحرار	20 520 284,15	%17	26 988 213,88	%23	27 505 133,31	%30	34 269 307,22	%28
الأصالة والمعاصرة	24 602 462,45	%20	24 534 318,08	%21	18 051 133,01	%20	27 646 975,02	%22
الاستقلال	18 962 868,45	%15	16 084 263,55	%14	16 075 338,46	%18	28 086 476,62	%23
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	4 129 841,96	%3	8 570 922,33	%7	4 598 567,70	%5	6 010 079,12	%5
العدالة والتنمية	33 284 780,61	%27	6 968 644,81	%6	4 006 969,06	%4	4 936 934,61	%4
التقدم والاشتراكية	4 937 382,93	%4	6 775 869,59	%6	3 316 667,83	%4	3 691 185,63	%3
فيدرالية اليسار الديمقراطي					3 002 723,51	%3	4 305 327,46	%3
الإتحاد الدستوري	1 909 217,60	%2	5 668 586,60	%5	2 783 099,30	%3	3 973 810,20	%3
الحركة الشعبية	4 966 468,46	%4	4 598 853,12	%4	2 673 834,54	%3	2 666 016,18	%2
المجموع	113 313 306,61	%92	100 189 671,96	%86	82 013 466,72	%90,30	115 586 112,06	%93
باقي الأحزاب السياسية	10 058 783,78	%8	15 697 723,13	%14	8 808 125,59	%10	8 225 540,26	%7
المجموع العام	123 372 090,39	%100	115 887 395,09	%100	90 821 592,31	%100	123 811 652,32	%100

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

ملحق 4: توزيع نفقات الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم سنة 2024 (بالدرهم)

	الأحزاب السياسية	اقتناء أصول ثابتة	تكاليف التسيير												تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	تكاليف الدراسات والمهام والأبحاث	تشعيع النساء	المجموع العام
			مجموع تكاليف التسيير	تكاليف مختلفة	مساعدات مالية للجمعيات	تكاليف مالية	تكاليف المستخدمين	تكاليف خارجية أخرى						مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم				
								تكاليف خارجية مختلفة	مؤتمرات وتظاهرات	تنقلات ومهام واستقبالات	أجور وسطاء وأتعاب	صيانة وإصلاحات	تكاليف الإيجار				
1	التجمع الوطني للأحرار	2 725 329,20	**31 543 978,02**	176 973,98	7 625 500,00		2 796 916,61	399 970,59	12 071 684,32	1 315 994,78	657 100,07	302 167,99	4 192 199,06	2 005 470,62				**34 269 307,22**
2	الأصالة والمعاصرة	52 235,60	**16 427 509,42**	50 245,88		130 937,27	8 772 944,77	711 980,46		1 599 105,33	54 000,00	61 046,09	4 874 150,00	173 099,62	**11 167 230,00**			**27 646 975,02**
3	الاستقلال	993 579,23	**14 441 401,39**	24 188,00	243 858,90	438 714,85	1 865 321,12	352 238,69		8 726 733,73	78 000,00	338 762,64	2 281 506,94	92 076,52	**12 651 496,00**			**28 086 476,62**
4	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	498 976,00	**5 511 103,28**	606 664,87	72 000,00	167,51	1 649 204,26	1 062 335,59	178 235,00	1 085 228,74	73 200,00	395 299,19	249 803,00	138 965,12				**6 010 079,28**
5	الحركة الشعبية	7 300,00	**2 658 716,18**	32 512,35			1 266 082,59	299 308,60		793 650,41	50 000,00	76 590,80	47 301,07	93 270,36				**2 666 016,18**
6	التقدم والاشتراكية		**3 691 185,63**	2 552,30		1 082 977,86	604 772,38	378 370,91		678 398,31	30 000,00	430 871,76	240 100,00	243 142,11				**3 691 185,63**
7	الاتحاد الدستوري	989 044,00	**2 984 766,20**	483 552,14			752 752,17	493 119,26		376 846,77	117 610,00	34 444,00	566 767,20	159 674,66				**3 973 810,20**
8	العدالة والتنمية	824 160,00	**4 112 774,61**	318 576,08	12 000,00	25 164,60	813 965,41	304 035,17	553 752,11	471 818,00	60 500,00	79 463,04	710 450,60	763 049,60				**4 936 934,61**
9	الحركة الديمقراطية الاجتماعية		**0,00**															**0,00**
10	جبهة القوى الديمقراطية		**760 564,96**	142 144,19				1 880,00		97 088,84		11 380,80	228 000,00	280 071,13				**760 564,96**
11	الاشتراكي الموحد	6 000,00	**279 261,84**	17,00			89 274,72	55 122,70		67 486,84	9 600,00	10 390,40	38 767,83	8 602,35				**285 261,84**
12	فيدرالية اليسار الديمقراطي	3 094 645,08	**1 210 682,38**	2,40			251 818,42	56 233,81		372 036,39	44 390,00	2 000,00	190 060,00	294 141,36				**4 305 327,46**
13	الديمقراطيين الجدد		**820 853,49**	36 497,02			232 200,00	8 131,34		432 432,10			105 600,00	5 993,03				**820 853,49**
14	البيئة والتنمية المستدامة	4 272,00	**557 694,77**	5 736,41			78 646,10	17 629,41		83 262,70	16 000,00	7 324,00	253 204,00	95 892,15				**561 966,77**
15	المغربي الحر	315 131,40	**448 441,72**	60,00				84 470,02		50 000,00	31 500,00		150 000,00	132 411,70				**763 573,12**
16	الأمل	7 774,50	**735 808,50**				216 000,00	20 950,41		149 351,03		55 610,00	208 260,00	85 637,06				**743 583,00**
17	الإنصاف		**152 509,88**	369,10			69 028,20	13 476,27		175,00			66 000,00	3 461,31				**152 509,88**
18	الخضر المغربي		**569 725,81**	344 051,77			61 363,20	5 031,05					141 600,00	17 679,79				**569 725,81**
19	الوحدة والديمقراطية	0,00	**234 824,28**	3,50			31 055,76	15 437,62		90 279,00		8 990,00	72 000,00	17 058,40				**234 824,28**
20	الوسط الإجتماعي	67 029,75	**727 318,89**	2 200,00			214 329,30	20 334,09	417 257,00	3 443,14	7 500,00	8 986,51	48 000,00	5 268,85				**794 348,64**
21	الإصلاح والتنمية		**0,00**															**0,00**
22	الشورى والاستقلال		**766 546,44**				36 000,00	90 136,64		213 114,00	6 000,00		108 000,00	313 295,80				**766 546,44**
23	الحرية والعدالة الاجتماعية		**756 045,75**	7 772,60			150 038,84	57 811,31	242 953,54	19 408,00	9 600,00	59 738,09	183 900,00	24 823,37				**756 045,75**
24	النهضة والفضيلة		**0,00**															**0,00**
25	العمل	0,00	**781 476,88**			4 199,36	633 269,52			25 200,00			116 068,00	2 740,00				**781 476,88**
26	النهضة		**35 999,15**	35 366,15				633,00										**35 999,15**
27	المجتمع الديمقراطي		**107 903,37**			67,42	23 400,00	31 968,00		27 684,02			16 500,00	8 283,93				**107 903,37**
28	الاتحاد المغربي للديمقراطية		**0,00**															**0,00**
29	الديمقراطي الوطني		**2 712,28**					762,28			350,00			1 600,00	**1 500,00**			**4 212,28**
30	العهد الديمقراطي		**0,00**															**0,00**
31	النهج الديمقراطي العمالي	0,00	**86 144,60**					238,60		77 106,00				8 800,00				**86 144,60**
32	القوات المواطنة		**0,00**															**0,00**
33	الاتحاد الوطني للقوات الشعبية		**0,00**															**0,00**
	المجموع العام	9 585 476,76	**90 405 949,72**	2 269 485,74	7 953 358,90	1 682 228,87	20 608 383,37	4 481 605,82	13 463 881,97	16 755 843,13	1 245 350,07	1 883 065,31	15 088 237,70	4 974 508,84	23 820 226,00	0,00	0,00	**123 811 652,48**

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

ملحق 5: نقائص على مستوى دعم تحصيل الموارد الذاتية بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا برسم سنة 2024 - بالدرهم (10 أحزاب)

	الحزب السياسي	موارد لم تقدم بشأن تحصيلها وثائق الإثبات القانونية ضمن الحساب السنوي أو خلال المرحلة التواجهية	مبالغ محصلة نقدا لفائدة الحزب رغم تجاوز قيمتها 10.000 درهم	المبلغ
1	الأصالة والمعاصرة	4 490 000,00	1 473 700,00	5 963 700,00
2	الاستقلال		1 505 000,00	1 505 000,00
3	الاشتراكي الموحد	538 400,00		538 400,00
4	الخضر المغربي	210 800,00	118 000,00	328 800,00
5	الوحدة والديمقراطية	101 559,30	101 559,30	101 559,30
6	النهج الديمقراطي العمالي	90 500,00		90 500,00
7	المجتمع الديمقراطي	71 500,00		71 500,00
8	الإنصاف		46 000,00	46 000,00
9	العمل	30 000,00		30 000,00
10	الشورى والاستقلال	4 000,00		4 000,00
	المجموع	**5 536 759,30**	**3 244 259,30**	**8 679 459,30**

المصدر: نتائج تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية من طرف المجلس الأعلى للحسابات

ملحق 6: النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2024 (بالدرهم) (19 حزبًا)

	الأحزاب السياسية	مجموع النفقات	نفقات غير مبررة بوثائق الإثبات القانونية			نفقات مدعمة بوثائق غير كافية			نفقات مدعمة بوثائق في غير اسم الحزب	المجموع	
			تكاليف المستخدمين	تكاليف الكراء	نفقات أخرى	تكاليف المستخدمين	تكاليف الكراء	نفقات أخرى		المبلغ	النسبة
1	حزب الأصالة والمعاصرة	**27 646 975,02**				193 927,27		247 587,43		441 514,70	1,60%
2	حزب الاستقلال	**28 086 476,62**	1 865 321,12		5 568 453,00					7 433 774,12	26,47%
3	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	**6 010 079,28**			13 853,50		109 350,00	81 000,00		204 203,50	3,40%
4	حزب الحركة الشعبية	**2 666 016,18**			38 170,00			2 400,00		40 570,00	1,52%
5	حزب الاتحاد الدستوري	**3 973 810,20**							10 576,00	10 576,00	0,27%
6	حزب العدالة والتنمية	**4 936 934,61**		175 993,00	390 876,21		470 057,60			1 036 926,81	21,00%
7	الحزب الاشتراكي الموحد	**285 261,84**	70 322,32	38 767,83				18 000,00		127 090,15	44,55%
8	حزب تحالف فيدرالية اليسار الديمقراطي	**4 305 327,46**	122 400,00				20 800,00	7 800,00		151 000,00	3,51%
9	حزب الديمقراطيين الجدد	**820 853,49**			2 971,10			5 606,00		8 577,10	1,04%
10	الحزب المغربي الحر	**763 573,12**		30 000,00						30 000,00	3,93%
11	حزب الأمل	**743 583,00**						25 328,00		25 328,00	3,41%
12	حزب الإنصاف	**152 509,88**							1 734,74	1 734,74	1,14%
13	حزب الخضر المغربي	**569 725,81**				48 000,00	76 000,00			124 000,00	21,76%
14	حزب الوسط الاجتماعي	**794 348,64**						5 361,40		5 361,40	0,67%
15	حزب الشورى والاستقلال	**766 546,44**						17 950,00		17 950,00	2,34%
16	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	**756 045,75**						22 485,00		22 485,00	2,97%
17	حزب العمل	**781 476,88**			114 000,00			40 800,00		154 800,00	19,81%
18	حزب المجتمع الديمقراطي	**107 903,37**	23 400,00						1 156,27	24 556,27	22,76%
19	حزب النهج الديمقراطي العمالي	**86 144,60**			86 144,60					86 144,60	100,00%
	المجموع	84 253 592,19	2 081 443,44	244 760,83	6 214 468,41	241 927,27	676 207,60	474 317,83	13 467,01	9 946 592,39	12%

المصدر: نتائج تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية من طرف المجلس الأعلى للحسابات

ملحق 7: مؤشرات نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير المبررة أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات خلال الفترة 2022-2026
(إلى حدود متم أكتوبر 2026) بالدرهم

	الحزب السياسي	مبالغ دعم غير مستحقة	مبالغ دعم غير مستعملة	مبالغ دعم لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات	مبالغ دعم غير مبررة	المجموع
1	حزب الاستقلال		1 161 766,61	14 325 846,85	2 253 808,22	**17 741 421,68**
2	حزب التجمع الوطني للأحرار		11 153 219,04	1 115 648,31		**12 268 867,35**
3	حزب العدالة والتنمية	8 678 122,02	501 226,65			**9 179 348,67**
4	حزب الاتحاد الدستوري		2 030 522,29	295 120,00	60 000,00	**2 385 642,29**
5	حزب التقدم والاشتراكية		1 450 795,21	204 914,63		**1 655 709,84**
6	الحزب المغربي الحر	670 138,47	101 279,63			**771 418,10**
7	حزب الإصلاح والتنمية		679 756,95	52 000,00	18 203,39	**749 960,34**
8	حزب البيئة والتنمية المستدامة		353 911,34	130 900,00	10 000,00	**494 811,34**
9	حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية		425 381,61			**425 381,61**
10	حزب الأمل		411 717,19	10 120,00	3 468,81	**425 306,00**
11	حزب الأصالة والمعاصرة		310 158,51			**310 158,51**
12	حزب جبهة القوى الديمقراطية		182 254,28	39 966,19	65 558,00	**287 778,47**
13	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	87 988,87	153 283,36			**241 272,23**
14	حزب الديمقراطيين الجدد		209 606,19			**209 606,19**
15	حزب الوحدة والديمقراطية		140 818,73		696,42	**141 515,15**
16	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي		36 689,93	45 304,18		**81 994,11**
17	حزب الخضر المغربي		80 000,00			**80 000,00**
18	حزب العمل	66 094,82				**66 094,82**
19	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي		61 064,19			**61 064,19**
20	حزب الحركة الشعبية		58 550,18			**58 550,18**
21	حزب الشورى والاستقلال	27 174,21				**27 174,21**
22	حزب الوسط الاجتماعي		12 952,23			**12 952,23**
23	حزب المجتمع الديمقراطي		11 315,77			**11 315,77**
24	الحزب الاشتراكي الموحد			3 294,36		**3 294,36**
	المجموع	**9 529 518,39**	**19 526 269,89**	**16 223 114,52**	**2 411 734,84**	**47 690 637,64**

المصدر: نتائج تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية من طرف المجلس الأعلى للحسابات

ملحق 8: وضعية إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة بالدرهم حسب الاستحقاق الانتخابي أو الدعم السنوي أو الدعم الإضافي، موزعة حسب السنوات 2022-2026 (وضعية محينة إلى حدود متم أكتوبر 2026)

الاستحقاق الانتخابي/الدعم السنوي	2022		2023		2024		2025		2026	
	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ
الاستحقاقات الانتخابية										
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين	حزب التجمع الوطني للأحرار	759 723,27			حزب جبهة القوى الديمقراطية	7 791,88			حزب الاستقلال	980 000,00
	حزب الحركة الشعبية	10 945,80								
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	حزب العدالة والتنمية	2 893 000,00	حزب العدالة والتنمية	2 893 780,75	حزب البيئة والتنمية المستدامة	137 900,00				
	حزب التجمع الوطني للأحرار	1 071 704,16	حزب الاتحاد الدستوري	329 978,49	حزب جبهة القوى الديمقراطية	68 794,31				
	حزب الوحدة والديمقراطية	120 816,89	حزب الديمقراطيين الجدد	193 111,17	حزب الاستقلال	35 181,30				
	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	87 988,87	حزب التجمع الوطني للأحرار	82 996,24						
	حزب العمل	66 094,82	حزب الإصلاح والتنمية	70 203,39						
	حزب الشورى والاستقلال	27 174,21	حزب الأمل	34 684,00						
	حزب البيئة والتنمية المستدامة	25 743,96	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	31 946,09						
	حزب الحركة الشعبية	8 375,94	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	11 197,70						
	الحزب المغربي الحر	6 783,95	الحزب الاشتراكي الموحد	3 294,36						
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية	حزب التجمع الوطني للأحرار	9 146 253,68	حزب الاتحاد الدستوري	273 206,00	حزب العدالة والتنمية	2 891 341,27			حزب الاستقلال	10 488 643,63
	حزب الوحدة والديمقراطية	10 206,55	حزب التجمع الوطني للأحرار	208 190,00	حزب الاستقلال	2 661 114,59				
	حزب الحركة الشعبية	39 228,44	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	13 358,09	حزب جبهة القوى الديمقراطية	65 558,00				
			حزب الأمل	3 468,81	حزب البيئة والتنمية المستدامة	3 000,00				
اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	حزب التجمع الوطني للأحرار	984 848,31								
	حزب الاستقلال	646 242,56								
اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية	حزب الاستقلال	1 803 654,29	الحزب المغربي الحر	282 317,08	الحزب المغربي الحر	282 317,07				
	حزب التقدم والاشتراكية	204 914,63								
	الحزب المغربي الحر	200 000,00								
اقتراعي 12 يونيو 2009 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات و25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	حزب التجمع الوطني للأحرار	15 151,69								
الدعم السنوي										
السنة المالية 2024							حزب الأمل	6 417,00	حزب البيئة والتنمية المستدامة	188 033,23
السنة المالية 2023					حزب الاتحاد الدستوري	478 012,91	حزب البيئة والتنمية المستدامة	109 185,27		
					حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	329 485,58				
					حزب الأمل	180 736,19				
					حزب الديمقراطيين الجدد	16 495,02				
					حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	4 303,69				
السنة المالية 2022			حزب الأمل	53 572,00	حزب الأمل	146 428,00				
			حزب البيئة والتنمية المستدامة	27 857,88	حزب الوسط الاجتماعي	12 952,23				
السنة المالية 2021	حزب الإصلاح والتنمية	567 762,00	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	53 418,86	حزب الوحدة والديمقراطية	10 491,71				
			حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	31 978,00						
			حزب المجتمع الديمقراطي	11 315,77						
السنة المالية 2020	حزب جبهة القوى الديمقراطية	145 634,28	حزب الإصلاح والتنمية	111 994,95	حزب الخضر المغربي	80 000,00				
	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	49 866,49								
	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	4 711,93								
	حزب البيئة والتنمية المستدامة	3 091,00								
السنة المالية 2019	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	95 560,81								
الدعم الإضافي										
مساهمة الدولة في تغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث برسم سنة 2022			حزب التقدم والاشتراكية	1 450 795,21	حزب الاستقلال	1 126 585,31				
			حزب الاتحاد الدستوري	1 304 444,89	حزب الأصالة والمعاصرة	310 158,51				
			حزب العدالة والتنمية	501 226,65						
			حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	95 896,03						
المجموع		18 995 478,53		8 074 232,41		8 848 647,57		115 602,27		11 656 676,86
المجموع العام						47 690 637,64				

المصدر: نتائج تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية من طرف المجلس الأعلى للحسابات

ملحق 9: مبالغ الدعم التي لم تقم بعض الأحزاب **السياسية بإرجاعها** إلى الخزينة إلى حدود متم أكتوبر 2026 (بالدرهم) (14 حزبًا)

الاستحقاق الانتخابي/الدعم السنوي	مبالغ دعم غير مستحقة		مبالغ دعم غير مستعملة		مبالغ دعم مستعملة لغير الغايات التي منحت من أجلها		مبالغ دعم لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة	
	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ
الاستحقاق الانتخابي								
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين			حزب الحركة الشعبية	100 000,00	حزب الحركة الشعبية	170 000,00		
			حزب الإصلاح والتنمية	120 111,53	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	3 524,40		
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب			حزب الإصلاح والتنمية	405 559,94	حزب الإصلاح والتنمية	90 970,11	حزب الحركة الشعبية	197 826,00
			حزب المجتمع الديمقراطي	331 450,33	حزب المجتمع الديمقراطي	55 000,00	حزب الوحدة والديمقراطية	40 903,58
			حزب الحركة الشعبية	9 606,40	حزب النهضة والفضيلة	9 830,72	حزب المجتمع الديمقراطي	25 000,00
					حزب الوحدة والديمقراطية	8 000,00		
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية			حزب الحركة الشعبية	723 607,60	حزب الإصلاح والتنمية	35 247,00	حزب الحركة الشعبية	4 196 040,00
			حزب النهضة والفضيلة	1 279,66	حزب الوحدة والديمقراطية	20 000,00	حزب الإصلاح والتنمية	61 252,60
							حزب الوحدة والديمقراطية	46 525,77
							حزب النهضة والفضيلة	12 500,00
اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب			الحزب الديمقراطي الوطني	63 385,00	الحزب الديمقراطي الوطني	226 817,00	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	616 579,56
							حزب العهد الديمقراطي	240 000,00
اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين			حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	185 076,00				
اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية	الحزب الديمقراطي الوطني	651 991,70					حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	421 311,41
الدعم السنوي								
السنة المالية 2024			حزب جبهة القوى الديمقراطية	131 579,23				
السنة المالية 2023			حزب التقدم والاشتراكية	310 320,21				
			الحزب المغربي الحر	186 576,72				
السنة المالية 2022			الحزب المغربي الحر	114 450,77				
السنة المالية 2021			حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	311 402,61				
			حزب الخضر المغربي	193 283,28				
			حزب النهضة	35 366,15				
السنة المالية 2020			حزب الخضر المغربي	70 761,49				
			حزب الانصاف	66 034,77				
السنة المالية 2017			حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	25 068,36				
المجموع	651 991,70		3 384 920,05		619 389,23		5 857 938,92	
المجموع العام	10 514 239,90							

المصدر: نتائج تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية من طرف المجلس الأعلى للحسابات

ملحق 10: تواريخ تقديم الحسابات السنوية من طرف الأحزاب السياسية برسم 2024 (26 حزبًا)

➢ الأحزاب التي قدمت حساباتها السنوية داخل الأجل القانوني

	الأحزاب السياسية	تاريخ التقديم
1	الشورى والاستقلال	20 فبراير 2025
2	الأمل	01 مارس 2025
3	الوحدة والديمقراطية	10 مارس 2025
4	الحرية والعدالة الاجتماعية	19 مارس 2025
5	الديمقراطيين الجدد	21 مارس 2025
6	الوسط الاجتماعي	22 مارس 2025
7	العمل	26 مارس 2025
8	الحركة الشعبية	28 مارس 2025
9	التجمع الوطني للأحرار	28 مارس 2025
10	الخضر المغربي	28 مارس 2025
11	الإنصاف	28 مارس 2025
12	الاتحاد الدستوري	28 مارس 2025
13	المجتمع الديمقراطي	28 مارس 2025
14	البيئة والتنمية المستدامة	29 مارس 2025
15	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	29 مارس 2025
16	الاستقلال	29 مارس 2025
17	الاشتراكي الموحد	29 مارس 2025
18	المغربي الحر	30 مارس 2025
19	العدالة والتنمية	30 مارس 2025
20	التقدم والاشتراكية	30 مارس 2025
21	جبهة القوى الديمقراطية	30 مارس 2025
22	النهج الديمقراطي العمالي	30 مارس 2025
23	الأصالة والمعاصرة	31 مارس 2025
24	فيدرالية اليسار الديمقراطي	31 مارس 2025

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات

➢ الأحزاب التي قدمت حساباتها السنوية خارج الأجل القانوني

	الأحزاب السياسية	تاريخ التقديم	عدد أيام التأخير
25	الديمقراطي الوطني	16 يونيو 2025	76 يوما
26	النهضة	30 ماي 2025	59 يوما

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات